الهجرة والتغير الاجتماعي
في بناء الأسرة ووظائفها

دراسة ميدانية

في علم الاجتماع الحضري والعائلي

على عينة في المجتمع اليمني

تأليف

د. فضل عبدالله الربيعي

أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة عدن

طبعة ٢٠٢٠

الربيعى ، فضل عبدالله

الهجرة والتغير الاجتماعى فى بناء الأسرة ووظائفها: دراسة ميدانية فى علم الاجتماع الحضرى والعائلى على عينة فى المجتمع اليمنى تأليف /فضل عبدالله الربيعي: الجيزة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٩ .

٢٥٦ ص ، ٢٤ سم

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٣٩٩ ٧٩٣٩

١- الهجرة - الجوانب الاجتماعية

٢- التغير الاجتماعى

أ - العنوان

٣٠١,٣٢٥

الهجرة والتغير الاجتماعي
في بناء الأسرة ووظائفها

دراسة ميدانية

في علم الاجتماع الحضري والعائلي

على عينة في المجتمع اليمني

تأليف

د. فضل عبدالله الربيعي

أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة عدن

رئيس مجلس الإدارة

عادل المصرى

عضو مجلس الإدارة

المشرف

نوران المصرى

رقم الإيداع

٢٠١٩/١٩٢٦٢

الترقيم الدولى

٩٧٨-٩٧٧-٣٩٩-٧٩٣-٩

الطبعة الاولى

الكتاب : الهجرة والتغير الاجتماعى

المؤلف : د. فضل عبدالله الربيعي

الغلاف : عصام محمد

الناشر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى ش.م.م

٢٥ ش وادى النيل – المهندسين – الجيزة

sales@atlasdic.com

www.atlas-publishing.com

تليفون : ٣٣٤٦٥٨٥٠ – ٣٣٠٤٢٤٧١ – ٣٣٠٢٧٩٦٥

فاكـــس : ٣٣٠٢٨٣٢٨

****

قال تعالى:

(هُـوَ الَّـذِي جَعَـلَ لَكُـمُ الأَرْضَ ذَلُـولاً فَامْشُـوا فِـي مَنَاكِبِهَـا وَكُلُـوا مِـنْ رِزْقِـهِ وَإِلَيْـهِ النُّشُـورُ)

(القرآن الكريم (سورة الملك الآية ١٥)

وقال تعالى:

(يَـا أَيُّهَـا النَّـاسُ إِنَّـا خَلَقْنَاكُـمْ مِـنْ ذَكَـرٍ وَأُنْثَـى وَجَعَلْنَاكُـمْ شُـعُوبًا وَقَبَائِـلَ لِتَعَارَفُـوا إِنَّ أَكْرَمَكُـمْ عِنْـدَ اللَّهِ أَتْقَاكُـمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيـمٌ خَبِيـرٌ)

(القرآن الكريم (سورة الحجرات الآية ١٣)

الإهـداء

إلـى: روح أبـي الطاهـرة بـرًا وإحسـانًا، الـذي وافتـه المنيـة، وأنـا علـى مشـارف الانتهـاء مـن عملـي هـذا.

إلى: أمي الغالية أطال الله عمرها.

إلى: من شاركتني متاعب الحياة وكانت بجانبي دوما، أم عبدالله.

إلى أبنائي الأحباء: عبد الله، الزاء، أزال، وئام، رئام، عبير.

فضـــــل

شكر وتقدير

اللهم إننا نستفتح الثناء بحمدك، الذي به يستفتح كل كتابٍ، وبذكرك يصدر كل خطاب، على ما أنعمت علي وأعنتني على إنجاز عملي ووفقتني إليه يا ذا الجلال والإكرام.

يقتضي الوفاء والعرفان بعد رحلة العناء الطويلة ومشاق البحث في ركام الحياة الصعبة، أن أرفع شكري وتقديري إلى تلك الهامات العلمية التي تعلمت منها الكثير وفتحت أمامي أفق العلم والمعرفة، التي كنت في أمس الحاجة لها، في هذه البلد العزيز، في عراق الإباء والشموخ الذي بقي شامخًا قويًّا عريقًا على الرغم مما حل به من خراب وويلات.

أبدأ بالشكر لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور هادي صالح محمد العيساوي لتفضله بالإشراف على أطروحتي وما أولاني إياه من رعاية علمية رصينة طوال مسيرة عملي البحثية فقد كان أستاذًا وأخًا أكبر ولم يألُ جهدًا في الإرشاد والنصح والعمل الدؤوب الذي أوصل هذا العمل على أكمل وجه، فشكرًا له على حثيث جهده ودأبه المسؤول. فإليه أسدي آيات العرفان والاحترام سائلاً المولى عزّ وجل أن يمده بوافر الصحة والحياة العلمية وجزاه الله خير الجزاء.

وأشكر كذلك الأستاذ الدكتور قحطان سليمان الناصري - الذي كان مشرفًا مشتركًا مدةً محدودةً بعد تسجيل الأطروحة مع أستاذي المشرف الحالي- على جهوده وخبرته العلمية الكبيرة في توجيه هذا الجهد العلمي.

وأتقدم بالشكر والتقدير الجزيلين لكل أساتذتي الأفاضل في قسم الاجتماع كلية الآداب، جامعة بغداد، الذين زودوني بالمعارف العلمية في أثناء دراستي في السنة التمهيدية، وأخص منهم الأساتذة الدكاترة: إحسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسني وفتحية الجميلي وخالد فرج الجابري وناهدة عبد الكريم وعبد اللطيف العاني.

وأشكر كذلك كل من قدم لنا المساعدة والمشورة العلمية وأخص بالذكر الأساتذة الدكاترة: علاء الدين البياتي وفهيمة المشهداني وعبد الكاظم شندل وسعدي شاكر وعدنان ياسين وأحمد الحديثي وافتخار زكي ونبيل نعمان وسلام العبادي.

وأشكر لجنة السيمنار التي ناقشة وأقرت موضوع وعنوان الأطروحة.

ومن دواعي سروري أن أذكر بكل وفاء زملائي في الدراسة الذين جمعتنا بهم أيام جميلة وهم: أخي العزيز من فلسطين عماد عبد اللطيف، ومن ليبيا محمد عبد الرحمن الحنين، والزملاء والزميلات من العراق، أسماء جميل، وخديجة المشهداني، ونبراس عدنان، وليلى قاسم، وحمدان رمضان، و حارث حازم، ومحمد علي، وإلياس خضير.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى كل الذين مدوني بالإحصاءات والمصادر التي احتاجتها الدراسة: في مكتبة قسم علم الاجتماع، والعاملين في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب والمكتبة المركزية في جامعة بغداد، والأخوة العاملين في مكتبة الجامعة الأردنية في عمان، وفي مكتبة الدراسات العليا كلية الآداب جامعة دمشق، ومكتب الأسد المركزية بدمشق، والعاملين في مكتبة جامعة صنعاء، ومكتبة الجهاز المركزي للإحصاء.

وأسجل شكري للأساتذة الذين تعاونوا معي على إعداد فريق العمل الميداني وأخص منهم الأستاذ محمد عوض الطيار ومحمد أسعد منصر، وناصرمقراط، و د. محمود شايف من جامعة عدن، والطالب النجيب نصار هادي عامر.

وأُسدي شكري العميق للأخ العزيز أحمد عبد الله بن عبد الله السعدي لِمَا قدمه لي من مساعدة في أثناء دراستي العليا.

وأخيرًا أهدي كل الحب والتقدير لكل الأخوة الذين أجابوا على أسئلة المقابلة الشخصية من الأسر المهاجرة، والشكر لله أولاً وأخيرًا.

الباحث

فهرس المحتويات	الصفحة

الإهداء..... ٧

شكر وتقدير..... ٩

فهرست المحتويات..... ١١

الفصل الأول ١٥

الإطار النظري والمنهجي للدراسة ١٥

المبحث الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها..... ١٧

أولاً: مشكلة الدراسة..... ١٧

ثانيًا: أهمية الدراسة..... ٢١

ثالثًا: أهداف الدراسة..... ٢٣

المبحث الثاني: المنهج والنظرية المعتمدة في الدراسة:..... ٢٤

أولاً: منهج الدراسة..... ٢٤

ثانيًا: النظرية المعتمدة في الدراسة..... ٢٧

الفصل الثاني ٣١

تحليل اتجاهات الهجرة العالمية واليمنية ٣١

المبحث الأول: تحليل اتجاهات الهجرة العالمية..... ٣٣

أولاً: تحليل جذور الهجرة العالمية..... ٣٣

ثانيًا: حركة الهجرة في المنطقة العربية..... ٣٧

المبحث الثاني: تحليل اتجاهات الهجرة اليمنية:..... ٤٢

أولاً: الهجرة الخارجية اليمنية..... ٤٢

١.خلفية الظاهرة واتجاهاتها..... ٤٢

٢ .هجرة القوى العاملة اليمنية..... ٤٦
٣ .إشكالية العودة في الهجرة اليمنية..... ٤٨
٤ . الجاليات اليمنية في المهجر..... ٥٢
ثانيًا : الهجرة الداخلية اليمنية..... ٥٣
١ .بدايات الهجرة واتجاهاتها..... ٥٤
٢ . دوافع الهجرة الداخلية في اليمن واسبابها..... ٥٨
الفصل الثالث ٦٣
التحليل السوسيولوجي لدراسة ظاهرتي الهجرة والأسرة ٦٣
المبحث الأول: التحليل السوسيولوجية لظاهرة الهجرة..... ٦٥
أولاً : إشكالية تحديد مفهوم الهجرة..... ٦٥
ثانيًا : النظريات المعاصرة في دراسة ظاهرة الهجرة..... ٦٧
ثالثًا : تحليل دراسات الهجرة اليمنية وتقويمها..... ٧٤
المبحث الثاني: التحليل السوسيولوجي لظاهرة الأسرة..... ٧٧
أولاً : تحليل مفهوم الأسرة ٧٧
ثانيًا : بناء الأسرة ووظائفها..... ٧٩
ثالثًا : عوامل تغير الأسرة..... ٨٣
الفصل الرابع ٨٧
الملامح العامة للبناء الاجتماعي في المجتمع اليمني ٨٧
تمهيد:..... ٨٩
المبحث الأول: النظام السياسي..... ٩١
المبحث الثاني: النظام الاقتصادي..... ٩٧

المبحث الثالث: النظام الأسري..... ١٠٤
المبحث الرابع: النظام التربوي..... ١٠٨
المبحث الخامس: النظام الديني..... ١١٤
المبحث السادس: النظام الترفيهي..... ١١٨
الفصل الخامس ١٢١
الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية ١٢١
تمهيد:..... ١٢٣
المبحث الأول: الهجرة اليمنية والتغير الاجتماعي بصورة عامة..... ١٢٥
المبحث الثاني: الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية..... ١٢٨
الفصل السادس ١٣٩
إجراءات الدراسة الميدانية وفرضياتها ١٣٩
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية..... ١٤١
المبحث الثاني: الفرضيات المطلوبة اختبارها في الدراسة..... ١٥١
الفصل السابع ١٥٥
البيانات الأساس عن مجتمع البحث ١٥٥
تمهيد:..... ١٥٧
المبحث الأول: البيانات الأساس عن محل الولادة والعمر والحالة التعليمية..... ١٥٩
المبحث الثاني: البيانات الأساس عن الحالة الزوجية وحجم الأسرة والمهنة..... ١٦٣
الفصل الثامن ١٦٩
الهجرة والتغير الاجتماعي في البناء الأسري السلطوي والقرابي ١٦٩
تمهيد:..... ١٧١

المبحث الأول: تحليل البيانات الخاصة بالبناء الأسري السلطوي ١٧٣
المبحث الثاني: تحليل البيانات الخاصة بالبناء الأسري القرابي... ١٨٧
الفصل التاسع ١٩٧
الهجرة والتغير الاجتماعي في وظائف الأسرة الاقتصادية والتربوية والدينية والترفيهية ١٩٧
تمهيد:..... ١٩٩
المبحث الأول: تحليل بيانات وظيفة الأسرة الاقتصادية ٢٠٠
المبحث الثاني: تحليل بيانات وظيفة الأسرة التربوية ٢٠٨
المبحث الثالث: تحليل بيانات وظيفة الأسرة الدينية..... ٢١٣
المبحث الرابع: تحليل بيانات وظيفة الأسرة الترفيهية..... ٢١٩
الفصل العاشر ٢٢٣
مناقشة فرضيات الدراسة والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات ٢٢٣
المبحث الأول: مناقشة فرضيات الدراسة..... ٢٢٥
المبحث الثاني: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات..... ٢٣٣
أولاً: الاستنتاجات..... ٢٣٣
ثانيًا: التوصيات والمقترحات..... ٢٣٧
المصادر..... ٢٤١

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

المبحث الأول:

مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها.

المبحث الثاني:

المنهج والنظرية المعتمدة في الدراسة.

المبحث الأول
مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها

أولًا. مشكلة الدراسة :

إن مشكلة الدراسة تُعدّ الخطوة الأولى من الخطوات الرئيسة في البحث العلمي، إذ تشكل مرتكزًا عامًا يؤثر في خطوات البحث اللاحقة المتعلقة بالعملية البحثية مثل تحديد الأهداف، وبناء الفروض، واختيار المنهج والنظرية، والأدوات المستخدمة في الدراسة، ونوع البيانات التي يسعى الباحث للحصول عليها، ولإنجاز تلك الخطوات لابد من تحديد مشكلة تستحق الدراسة، وعليه نقول انه لحاجة المجتمع اليمني لدراسات تتصدى للمشكلات الاجتماعية ومنها مشكلة الهجرة وآثارها الاجتماعية بصورة عامة وفي الأسرة بصورة خاصة، لإدراك الباحث لمثل هذه الحاجة، فقد تم تحديد مشكلة الدراسة بـ (الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية.. دراسة ميدانية)، لأنها مشكلة اجتماعية حيوية تستحق أن تكون موضوعًا لأطروحة دكتوراه ولاسيما أن الباحث عاش هذه المشكلة في مجتمعه اليمني.

وتعد ظاهرة الهجرة في اليمن سواء أكانت الداخلية منها أم الخارجية واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية التي تتصل أبعادها بمختلف مناحي الحياة الاجتماعية، التي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، ويعد اليمنيون من الرواد الأوائل الذين فتحوا بوابة الاطلاع والتفاعل مع مختلف مناطق العالم تقريبًا، إذ تشير المصادر القديمة إلى أن هجرة اليمنيين بدأت بين ١٤٠٠ – ١٣٠٠ قبل الميلاد إلى مناطق الهلال الخصيب بعد انهيار سد مأرب[1].

١- د. محمد احمد الزغبي، واحمد شجاع الدين، الهجرة اليمنية: طبيعتها وأسبابها ونتائجها، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، منشورات الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، ١٩٩١م،ص ١٦٩.

ولم تتوقف ظاهرة الهجرة من اليمن منذ ذلك الوقت؛ بل استمرت هذه الظاهرة إلى عدد من دول العالم التي تتوافر فيها عوامل الجذب وسبل العيش الرغيد حتى الوقت الحاضر.

وقد تعددت اتجاهاتها إذ هاجر اليمانيون إلى شرق أسيا وأفريقيا وإلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، ولعل أكبر الهجرات الحديثة هي التي اتجهت إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي، وزيادة أسعاره في ستينات وسبعينات القرن الماضي، وأخذت الهجرة اليمنية تتجه إلى هذه البلدان بأعداد كبيرة لقرب هذه البلدان من اليمن، إذ تشير بعض التقديرات الإحصائية إلى أن ما يقارب المليون وثلاثمائة شخص يمني قد هاجروا خلال العقود الثلاثة الماضية إلى مدن (السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين).

وأصبحت الهجرة اليمنية قضية عامة في المجتمع اليمني، إذ لوحظ أن هاجس الهجرة مازال عاملاً مؤثرًا يشغل تفكير الشباب وحلمهم أكثر من أي وقت مضى لحالة الركود الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، وقد استقطبت الفئات العمرية الشابة القادرة على البذل والعطاء في عملية الإنتاج، وترتب على حركة الهجرة متغيرات اجتماعية كبيرة في مجمل البناء الاجتماعي في نظمه المختلفة بصفة عامة، وفي بناء الأسرة اليمنية ووظائفها بصفة خاصة، وإذا كانت الأسرة هي نواة المجتمع وخليته التي تمده بالحياة والاستقرار والديمومة.

عليه فان رصد التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع والأسرة اليمنية بسبب الهجرة والتغير الملحوظ في بنائها ووظائفها وما ترتب عليه من حدوث المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الصراع القيمي، بين قيم تقليدية وقيم وافدة فإن ذلك سيكون له بالغ الأثر والأهمية في المساعدة للوصول إلى آليات قائمة على استنتاجات وتوصيات تساعد على إعادة الاستقرار للأسرة اليمنية التي عصفت بها حركة التغير الاجتماعي الناتجة عن ضخامة حجم الهجرة اليمنية مقارنة بعدد السكان، وخاصة إذا علمنا أن

هنـاك رغبـة ملحـة بـين الأسـر المهاجـرة في الحفـاظ علـى القيـم المتوارثـة الداعمـة للتماسـك الأسـري والبحـث عـن تلـك الآليـات أو الوسـائل التـي تسـتطيع بواسـطتها تثبيـت القيـم الأصيلـة بـين أبنائهـا والمحافظـة علـى الموروث التقليـدي للأسـرة وتنطبـق مثـل هـذه الرغبـة علـى الأسـر المهاجـرة سـواء أكانـت داخـل اليمـن أم خارجـه.

إن عـدم الاسـتقرار السياسـي والاجتماعـي - الـذي مـر بـه اليمـن في أغلـب المراحـل التاريخيـة السـابقة، الـذي كان يسـتفحل بسـبب الصراعـات والحـروب القبليـة- قـد كـرس نوعًـا مـن العزلـة الاجتماعيـة الناتجـة عـن الانقسـامات القبليـة في المجتمـع اليمنـي، الأمـر الـذي لـم يسـاعد علـى قيـام دولـة موحـدة قـادرة علـى خلـق المنـاخ الملائـم لأحـداث تنميـة حضريـة يمكـن أن تشـكل عامـل جـذب للسـكان في المناطـق الريفيـة المتناثـرة، لـذا كانـت الهجـرة إلـى خـارج الوطـن هـي النمـط السـائد في المجتمـع.

وأدت التحـولات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي تحققـت بفعـل الثـورة اليمنيـة منـذ سـبعينات القـرن العشـرين بالهجـرة الريفيـة للتوجـه نحـو المـدن اليمنيـة الناشـئة وبأعـداد كبيـرة وبصـورة غيـر مخططـة ولا مدروسـة، وسـاعدت الهجـرة الخارجيـة علـى زيـادة حركـة الهجـرة الداخليـة وفتحـت الرغبـة أمـام المهاجريـن بالتوجـه بأسـرهم للاسـتقرار في المـدن، وقـد أدت تحويـلات المهاجريـن وعوائـد الهجـرة الخارجيـة دورًا في زيـادة حركـة النشـاط العمرانـي والتجـاري داخـل تلـك المـدن[٢](❖).

وتشـير الحقائـق إلـى تزايـد هجـرة سـكان الريـف نحـو المناطـق الحضريـة في اليمـن، فقـد شـكل هـؤلاء نسـبة عاليـة مـن سـكان المـدن ولاسـيما بعـد قيـام الوحـدة اليمنيـة في سـنة ١٩٩٠م التـي أضافـت بعـدًا جديـدًا آخـر في حركـة الهجـرة الداخليـة في اليمـن بـين الشـمال

٢- كثيـر مـن المنشـآت الاقتصاديـة الخاصـة التـي أنشـئت في المـدن اليمنيـة تعـود ملكيتهـا إلـى المهاجريـن مثـل معامـل صناعـة الطـوب والـورش الصغيـرة لصناعـة الألمنيـوم والحديـد وبعـض الفنـادق التـي تديرهـا أسـر المهاجريـن أو المهاجريـن العائديـن مـن الخـارج، وقـد اسـتفادت اليمـن مـن تحويـلات المهاجريـن في زيـادة الدخـل القومـي وزيـادة مدخـرات العملـة الأجنبيـة.وتشـير التقديـرات الصـادرة عـن البنـك المركـزي اليمنـي إلـى أن تحويـلات المغتربـين بلغـت عـام ١٩٩٠م علـى سـبيل المثـال(١١٣٣) مليـون دولار أمريكـي ومثلـث مـا بـين عـام ١٩٩٠م و ١٩٩٧م نسـبتي(١٧-٢٠٪)،مـن النـاتج المحلـي الإجمالـي وبـين (٢٥-٣٩٪) مـن مقبوضـات النقـد الأجنبـي: ينظـر بهـذا الخصـوص إصـدارات البنـك المركـزي اليمنـي، التقاريـر السـنوية للأعـوام ١٩٩٠- ١٩٩٧م.

والجنوب بعد إزالة حاجز التشطير الذي كان يقيد حركة الهجرة في السابق، وجاءت أزمة الخليج سنة ١٩٩٠م وبداية سنة ١٩٩١م لتشكل بدء منعطف جديد في ظاهرة الهجرة اليمنية عندما عاد (٧٣١٠٠٠)[٣] مهاجر من بلدان مجلس التعاون الخليجي واستقر معظمهم في المدن، الأمر الذي ترك آثارًا سلبية كبيرة فرضت نفسها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، مما أدى إلى زيادة النمو الحضري في تلك المدن، غير أن الذي لوحظ بعد مرور مدة من الزمن تصاعد حركة الهجرة الخارجية مرة أخرى لتراجع النمو الاقتصادي وعواقب المديونية على الدولة وانخفاض سعر الريال اليمني بسبب آثار حرب ١٩٩٤م في اليمن.

لقد ألقت جسامة ظاهرة الهجرة اليمنية سواء أكانت الداخلية منها أم الخارجية بظلالها على مختلف مناحي الحياة في المجتمع وعلى وجه الخصوص على بناء ووظائف الأسرة اليمنية.

وأخيرًا أثارت مشكلة الدراسة مجموعة من التساؤلات سنبحث على أجوبتها في ثنايا هذه الأطروحة بصورة عامة، والدراسة الميدانية بصورة خاصة، وهي:

١. ما الدوافع التي تؤدي بالمهاجرين اليمنيين إلى الهجرة؟

٢. ما أثر الهجرة في النواحي الاجتماعية بصورة عامة ؟ وهل أحدثت الهجرة تغيرًا في نمط حياة المهاجرين وأسرهم عما كانت علية قبل هجرتهم بصورة خاصة؟

٣. ما صلة المهاجرين بوطنهم؟ وما دورهم في عملية التنمية؟.

٤. ما التغيرات التي أحدثتها الهجرة على بناء ووظائف الأسرة اليمنية المهاجرة؟

٥. ما الفائدة التي حققها المهاجرون من هجرتهم ؟

٣- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للاحصاء، حصر المغتربين العائدين، ١٩٩١م، ص ٨.

٦. ما مدى تكيف المهاجرين وأسرهم مع نمط الحياة في المجتمعات المُهاجر إليها سواء أكانت داخل اليمن أم خارجه ؟ ومدى تكيفهم بعد العودة لوطنهم في المدن اليمنية التي هاجروا واستقروا فيها؟

ثانيًا. أهمية الدراسة :

يمثل موضوع الدراسة – المتمحور حول دور الهجرة في التغير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية – أهمية كبيرة تستحق الدراسة والتحليل لأنه يتصدى لمتغيرَيْنِ مهميْنِ ومتلازميْنِ، فالهجرة تعد واحدة من أعقد المشكلات التي يعانيها المجتمع اليمني، والتغير الاجتماعي الناتج عنها يصيب ركائز مهمة في البناء الاجتماعي ومنها تأثيره في ركيزة حيوية من ركائز ذلك البناء ألا وهي الأسرة نواة المجتمع البشري وخليته الأولى التي تترشح من مساماتها (أعضائها) القيم والعادات والتقاليد من السلف إلى الخلف، غير أن هذه النواة بدأت تتعرض لتهديد ناتج عن رياح التغير الاجتماعي الذي بدأ يعصف ببنائها ووظائفها، وعلى الرغم من أن الهجرة ظاهرة اجتماعية لا اعتراض عليها إذا ما نُظمت من الدولة – وهو ما أشرنا إليه في مقدمة الأطروحة – غير أن الاندفاع العالي نحوها سواء أكان ذلك صوب المدن أو الخارج قد عرَّض المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة لمشكلات اجتماعية كبيرة ناتجة من تغير أساليب الضبط الاجتماعي التقليدية وحدوث الصراع القيمي بين الأجيال وتفكك أواصر الروابط القرابية بسبب تغير حجم الأسرة من المركبة أو الممتدة إلى النواة.

وكل هذه النتائج لها أهمية كبيرة استوجبت الدراسة والتحليل، فضلاً عن أهمية عامل حيوي أخر ناتج عن الهجرة يستحق الدراسة كذلك ألا وهو عامل الحراك الاجتماعي المتمثل في ما حققه بعض المهاجرين ولاسيما في حالات الهجرة الخارجية من نتائج إيجابية عادت بفوائد كبيرة على حياتهم وأسرهم في اليمن كزيادة مدخراتهم والتغيرات في أسلوب حياتهم التي تبدو عليها ملامح الرفاه عما هي عند غيرهم واغتناء المهاجرين للكماليات والسيارات الحديثة وبناء المساكن وشراء الأرض،

وتوظيف مدخراتهم في مشاريع التنمية الاستثمارية، الأمر الذي غدت بموجبه الهجرة رغبةً كبيرة لدى شريحة واسعة من الشباب الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرص عمل تحقق أهدافهم في الحياة العملية والأسرية، فضلاً عن كون الهجرة في اليمن تمثل ظاهرة مجتمعية ارتبطت بالعادات والممارسات الاجتماعية وظهرت في الموروث الثقافي والأهازيج والأغاني الشعبية، والعلاقات الاجتماعية، وعاملاً مؤثرًا في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع اليمني وخاصة ما شهده اليمن في العقدين الأخيرين من حركة نمو واسعة للهجرات الداخلية، ولاسيما تلك الهجرات المتجهة من الريف إلى الحضر مما ساعد على زيادة حجم السكان في المدن.

وقد أدت الهجرة الخارجية – كما أسلفنا– دورها في زيادة حركة الهجرة الداخلية، إذ نجد أن نسبة كبيرة من المهاجرين الريفيين إلى المدن هم من أسر المهاجرين في الخارج أو من العائدين من خارج اليمن، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغوط على الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن آثار هذه الهجرة في تغير نمط حياة المهاجرين وأسرهم.

وعليه فان ظاهرة الهجرة بما أحدثته من تغيرات اجتماعية في اليمن بصورة عامة و في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها بصورة خاصة، تمثل قضية حيوية تستحق الدراسة والتحليل لتسليط الأضواء على زوايا جديدة من أجل استكمال جهود الدراسات السابقة التي ركزت على دراسة الهجرة، من زوايا مهمة أخرى، إذ تركزت الدراسات اليمنية للهجرة الداخلية على النواحي الديموغرافية (السكان) في حين ركزت دراسات الهجرة الخارجية على الجوانب الاقتصادية.

وتبدو أهمية هذه الدراسة كونها الأولى باعتقادنا التي حاولت استنباط دور الهجرة بفرعيها الداخلي والخارجي على بناء ووظائف الأسرة اليمنية.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تحظى بأهمية كبيرة لأنها تغوص في أعماق الجوانب الاجتماعية للهجرة، وعلى وجه الخصوص رصد التغيرات الاجتماعية الناتجة عن

الهجرة على الأسرة اليمنية، وذلك سيساعد على نحو أو آخر من خلال التوصيات والمقترحات التي ستخرج بها هذه الدراسة،على التخفيف من وطأة التغيرات السلبية الناتجة عن الهجرة على مجمل البناء الاجتماعي بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة.

ثالثًا. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

١. تعرّف دور الهجرة في التغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها بصورة عامة.

٢. تعرّف بناء الأسرة اليمنية ووظائفها قبل الهجرة وبعدها.

٣. المقارنة بين التغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة المهاجرة خارج الوطن، والأسرة التي بقيت في الوطن ولم تلتحق برب أسرتها المهاجر. وفضلاً عن تلك الأهداف الأساس فإن هذه الدراسة هدفت كذلك إلى:

٤. الكشف عن الآثار الاجتماعية الناجمة عن الهجرة اليمنية الخارجية في المجتمع اليمني.

٥. الوقوف على حجم واتجاهات الهجرة اليمنية الداخلية والخارجية.

٦. الوصول إلى توصيات ومقترحات تسهم في تعميق وترسيخ بناء ووظائف الأسرة اليمنية المهاجرة على أسس سليمة، بما يعزز من دورها الفاعل في التنشئة الاجتماعية والتنمية في المجتمع اليمني.

●●●

المبحث الثاني
المنهج والنظرية المعتمدة في الدراسة

أولًا. منهج الدراسة:

يشير مفهوم المنهج إلى الطريقة التي يتبعها الباحث في تناوله مشكلة الدراسة [٤]. التي تؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة منظمة من المبادئ والقواعد العامة التي تواجه الباحث للوصول إلى نتائج معلومة [٥].

وتواجه العلوم الاجتماعية إشكاليات عديدة في دراسة الظواهر والتفاعلات الإنسانية، وذلك لتأثرها بعوامل متعددة ومعقدة، إذ لا يمكن فهمها وتحليها من غير معرفة العقل الظاهري والباطني للإنسان ومعرفة طبيعة المجتمع والمرحلة الحضارية التي يمر بها وتقدمه الحضاري والمادي [٦].

لذا فإن هذه العوامل تدفع إلى الاستعانة بطرق منهجية عدة للوصول إلى الحقائق والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة قيد البحث.

وقد يستعين الباحث في الدراسة الواحدة بأكثر من منهج كالمنهج التاريخي والمنهج الإحصائي والمنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي [٧].

وعليه فإن طبيعة موضوع دراستنا واتساعه دفعنا للاعتماد على مناهج متداخلة عدة وهي:

٤- د.عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط٣، مكتبة ألا نجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢٠٠.

٥- ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨١ م، ص٧.

٦- د.إحسان محمد حسن، ود.عبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،العراق، ١٩٨١، ص٢٤.

٧- د.عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

١. المنهج المقارن:

يستخدم المنهج المقارن عند مقارنة ظاهرة معينة بذاتها في نفس المجتمع خلال مدد تأريخية مختلفة، أو في حالة مقارنة الظاهرة الاجتماعية في أكثر من مجتمع واحد وخلال مدة زمنية محدودة [٨]، بهدف تعرّف أوجه الشبه والاختلاف التي تميز الظاهرة في المجتمعات المدروسة، بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بموضوع الظاهرة في المجتمع وذلك من خلال تحديد عناصر التشابه والتباين بين وحدتين فأكثر [٩].

وقد استُخدم المنهج المقارن في دراستنا هذه في أماكن مختلفة من الدراسة للمقارنة بين اتجاهات الهجرة عالميًا ويمنيًا في الفصل الثاني، كما تمت الاستعانة بالمنهج المقارن أيضا عند استعرضنا للنظريات السوسيولوجية المختلفة التي تفسر ظاهرتي الهجرة والأسرة في الفصل الثالث، فضلاً عن مقارنة أوضاع أسر المهاجرين قبل الهجرة وبعدها، ولاسيما في الدراسة الميدانية.

٢. المنهج التاريخي:

هو أحد مناهج العلم الاجتماعي الذي يقوم بتفسير الحوادث الماضية [١٠]. وهو الطريقة التي تساعد على تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى خلفياتها التاريخية لتتبع نشأتها وتطورها التاريخي [١١].

وقد استخدمنا هذا المنهج في الفصل الثاني عند استعراض اتجاهات الهجرة عبر المراحل التاريخية، وكذا عند بحثنا التغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي بعامة والنظام الأسري بخاصة في الفصلين الثالث والرابع.

٨ - د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع: دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، ٢٠٠٠م، ص٢٤.

٩- محمد صفوح الأخرس، المنهج وطرائق البحث الاجتماعي في علم الاجتماع، ط١، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٧م، ص١٠٣.

١٠ -د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

١١- د.إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع: دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

٣. منهج المسح الاجتماعي الميداني:

يُعرف منهج المسح الاجتماعي الميداني بأنه محاولة منظمة لجمع وتحليل وتفسير البيانات الاجتماعية من خلال المقابلات المقننة أو استمارات البحث بغرض الحصول على معلومات من المبحوثين[١٢] في بيئتهم من حيث ظروف معيشتهم ومناشطهم وتكوينهم الاجتماعي وبصورة موضوعية [١٣].

ويقوم المسح الاجتماعي الميداني على طريق المسح الشامل لجميع وحدات مجتمع الدراسة او المسح بالعينة بانتقاء عينة ممثلة للمجتمع الكلي.

وإذا ما تم اختيار المسح بالعينة على أساس سليم فسوف يحقق أغراض البحث في الحصول على وصف دقيق وثابت للظاهرة المدروسة واختصاراً للجهد والوقت والكلفة أيضًا [١٤].

وقد تمت الاستعانة بهذا المنهج لجمع البيانات والمعلومات عن مجتمع الدراسة من الأسر اليمنية المهاجرة، والمعتمدة على أدوات البحث مثل الاستمارة الاستبيانية والمقابلات الشخصية والملاحظة بالمشاركة، وأساليب التحليل الإحصائي باستخدام الطرائق الإحصائية للقياس وذلك لتقصي المعلومات والبيانات على موضوع الدراسة وتحليلها.

ويعد منهج المسح الميداني من أهم المناهج العلمية التي ترشد الباحث وتوجهه نحو جمع البيانات والمعلومات الحقلية التي يحصل عليها من خلال مجتمع البحث.

٤. المنهج الاستنباطي:

هو أسلوب في البحث العلمي يؤدي استخدامه إلى الانتقال من العام إلى الخاص أي من التعميمات إلى الاستنتاجات المنفردة [١٥].

١٢- د.محمد الجوهري، طرق البحث الاجتماعي، ط١، مطبعة المجد، مصر، ١٩٧٨ م، ص١٠١.

١٣- د.عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في المدينة العربية، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م. ص١٧.

١٤- د.محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، ط٣،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٨، ص١٩٥ - ١٩٦.

١٥-د.عبد الرزاق مسلم الماجد،مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م، ص٩.

وقد تم توظيف هذا المنهج في دراستنا الحالية في الفصل الرابع، إذ تم تحليل عناصر البناء الاجتماعي في المجتمع اليمني إلى عناصره الأولية لمعرفة التغير الاجتماعي الذي أحدثته ظاهرة الهجرة على عناصر البناء الاجتماعي ولاسيما على النظام الأسري.

ثانيا. النظرية المعتمدة في الدراسة:

على الرغم من صعوبة تحديد نظرية واحدة تفسر ظاهرة الهجرة نعتقد بأن النظرية البنائية الوظيفية هي أكثر قربًا وانطباقًا على تفسير ظاهرة الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية. لطبيعة الدراسة واتساعها وخاصة فيما يتصل بأبعاد هذه الظاهرة في المجتمع.

إذ بموجب النظرية البنائية الوظيفية يمكن رصد دور الهجرة في التغير الاجتماعي في أنظمة البناء الاجتماعي بصورة عامة، وفي بناء ووظائف الأسرة بصورة خاصة، ومدى التفاعل والتأثير المتبادل بين تلك الأنظمة، وذلك من خلال دراسة وتحليل المجتمع نسقًا تتساند متغيراته وظيفيًا [١٦].

انطلاقًا من المبدأ الذي تقوم عليه هذه النظرية التي تعد المجتمع مكونًا من أجزاء عدة أو عناصر تتبادل التأثير لأن أي تغير في جزء من هذه الأجزاء يؤثر، ضرورةً في بقية الأجزاء الأخرى.

إذ يتمحور المدخل البنائي الوظيفي حول تفسير وتحليل كل جزء وإبراز الطريقة التي تترابط بها الأجزاء والعلاقات فيما بينها، فضلاً عن علاقة الأجزاء بالكل، أي بالنسق الاجتماعي الكلي الذي يتكون من الأنساق الفرعية مثل النظم الاجتماعية ومنها النظام الأسري.

فالهجرة، ظاهرةً اجتماعية، تتكون من عناصر عدة متساندة تسهم فيها عوامل طاردة قد لا تكون تلك العوامل وحدها سببًا مؤديًا إلى الهجرة ما لم يساندها

16- Cohen, P. S. Modern Social Theory, London, Heineman, 1968, P. 15.

بالمقابل عوامل جاذبة، فعامل الطرد الاقتصادي كثيرًا ما يصاحبه اتخاذ القرار بالهجرة، ويقابله العامل الاقتصادي الجاذب مثل توافر فرص العمل.

إن اعتمادنا على النظرية البنائية الوظيفية لأنها تساعدنا على فهم الطريقة التي تنظم بها الوحدات الاجتماعية للأسرة والعلاقات بين أجزائها، فالأسرة نسق اجتماعي فرعي يتكون من أجزاء عدة، ولهذه الأجزاء وظائف تتبادل.
التفاعل، وتأثير بعضها في بعض.

إن التغيرات التي تحدثها الهجرة تؤثر في النظام الأسري ولاسيما في بناء الأسرة ووظائفها فغياب الأب يؤثر في تنشئة الأبناء، وقد يزيد من مضاعفة دور الأم في الأسرة وفي تربية الأطفال.

إن اعتماد الباحث بدرجة كبيرة على النظرية البنائية الوظيفية لا يعني عدم الأفادة من نظريات أخرى في تحليل معطيات هذه الدراسة، إذ تمت الاستفادة أيضا من النظرية التفاعلية الرمزية التي تمتد جذورها إلى ذلك التفاعل بين الأفكار التي حملها المهاجرون الأوربيون إلى أمريكا، والبيئة الجديدة التي نشأت فيها والمبنية على أساس الملاحظة والتجربة [١٧].

ولذا فإن هذه النظرية التي ترتكز على التفاعل والاتصال في الأسرة وبين الأفراد يمكن الأفادة منها لدراسة العلاقات والتفاعل الذي يحصل في المجتمع الجديد المهاجر إليه، وخاصة علاقات التعاون والصراع، فالتعاون يظهر بين المهاجرين من جهة وبينهم وبين مجتمعاتهم من جهة أخرى، وأيضًا فإن حدة الصراع تبرز بين تمسك المهاجرين بقيم مجتمعاتهم الأصلية وقيم المجتمعات المهاجرين إليها[١٨].

١٧- د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، ط١،مطبعة النجاح الجديدة،الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٨م، ص٧١-٧٢.

١٨-د. إجلال إسماعيل حلمي، دراسات في علم الاجتماع الأسري، دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ب. ت. ص٦٣.

وتمت الأفادة بعض الشيء من النظريات المعاصرة في تفسير العوامل الدافعة للهجرة وخاصة نظرية الطرد والجذب التي تشير إلى أن الهجرة تحدث لظروف اجتماعية واقتصادية طاردة، وفي المقابل هناك عوامل اجتماعية واقتصادية جاذبة للهجرة، وهذا ما سنوضحه في الفصل الثالث عند استعراض نظريات الهجرة، ولكن تبقى النظرية المركزية الموجهة لهذه الدراسة هي النظرية البنائية الوظيفية لأنها تظهر مدى التغير الاجتماعي الناتج عن الهجرة الذي يؤدي إلى تغير بناء الأسرة ووظائفها، فهذه النظرية تمثل جسرًا بين الهجرة والتغير في أنظمة البناء الاجتماعي بصورة عامة، وفي الأسرة بصورة خاصة، ومدى حدوث التأثير المتبادل بين تلك الأنظمة.

●●●

الفصل الثاني

تحليل اتجاهات الهجرة العالمية واليمنية

المبحث الأول:

تحليل اتجاهات الهجرة العالمية.

المبحث الثاني:

تحليل اتجاهات الهجرة اليمنية.

المبحث الأول
تحليل اتجاهات الهجرة العالمية

أولًا. تحليل جذور الهجرة العالمية:

تعد الهجرة[١٩*] البشرية واحدة من أهم الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على ظهر هذا الكوكب، وساعدت الهجرات الأولى على انتشار الجنس البشري في أرجاء المعمورة، ومع هذا الانتشار تشكلت المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة، لذا كانت الهجرة وما زالت تشكل مجالاً خصبًا للدراسات الإنسانية المختلفة التي تستدعي اهتمام الباحثين والمتخصصين في مجالات العلوم الإنسانية ولاسيما علمي الاجتماع والانثروبولوجيا، لما يرافقها من انعكاسات ومشكلات مختلفة تترك أثارها في المهاجرين وفي مجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات التي قدموا إليها على حد سواء.

فمنذ فجر التاريخ كان الإنسان دائم الترحال، معتمدًا على وسائل أولية وبدائية للعيش فكان يجمع ويلتقط الثمار بحثًا عن الرزق، ثم تنقل أسلافنا وراء قطعان الحيوانات للقنص والصيد بوصفها أهم مصادر حياتهم في ذلك الزمن.

وفي المجتمع الزراعي أقترن الاستقرار بتوافر مقومات ذلك الاستقرار وهي الأرض والينابيع والأنهار للقيام بالأعمال الزراعية، وبما أن هذه المقومات وعبر صراع الإنسان مع الطبيعة التي لم يكن مسيطرًا عليها سواء أكان ذلك في الأزمنة الضاربة في القدم أم في نطاق المجتمعات النامية؛ وعليه كان يتنقل من مكان إلى آخر بحثًا عن سبل العيش التي تؤمن له حدود الحياة والاستقرار، كتلك الهجرات التي خرجت من

(*) عرف الاجتماعيون الهجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوافر فيها سبل العيش، وقد تكون هذه الأماكن إمّا داخل حدود البلد الواحد أو خارجه، وتتم عملية الهجرة هذه بإرادة الفرد أو الجماعة، أو بغير إرادتهم، انظر: عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن: دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢ م، ص١٠٥-١٠٦.

الجزيرة العربية إلى الهلال الخصيب، ومثل هجرات القبائل الجرمانية التي حدثت بين القرنين الرابع والسادس في منطقة بحر البلطيق جنوبا بحثًا عن الأراضي الزراعية وهجرات القبائل العربية ولاسيما تلك التي اتجهت إلى شمال أفريقيا [٢٠]، وتمت هذه الهجرات بفعل قوة العوامل الطاردة المتمثلة في قسوة الطبيعة وضراوة الجماعات المعادية، وعدم قدرة الإنسان على التكيف مع الواقع وتطويع الحياة المادية والبشرية لصالحه، والملاحظ أن هذه الهجرات البدائية (ق.م) كانت تتم بصورة جماعية لا فردية إذ كانت تقوم بها جماعات كبيرة أو شعوب وقبائل بأكملها كحركات جماعات الصيد والقنص أو تلك الجماعات التي تعيش على الزراعة.

وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة، تتم الآن على نطاق أوسع مما كانت عليه في الماضي، إذ تتعدى الحدود الوطنية والإقليمية لتنتشر في مختلف مناطق العالم بسبب وجود مناطق جديدة للجذب السكاني وإيجاد فرص العمل وتحقيق الذات والتخفيف من قسوة الظروف المادية و السياسية والاجتماعية في البيئات المهاجر منها مقارنةً بالبيئات المهاجر إليها، وقد استطاع الإنسان أن يطوع الظروف الطبيعية التي كانت تواجهه سابقًا في هذا الترحال وتهدد حياته، إذ مكنته وسائل النقل الحديثة من سهولة الانتقال والتحرك والارتقاء بمستوى حياته بصورة أفضل مما كان عليه في الماضي.

لقد أدت تلك التحركات الإنسانية التي جرت بين مختلف مناطق العالم إلى انتشار الجنس البشري والتلاقح الحضاري بين مختلف شعوب المعمورة.

وقد كانت حركة (هجرة) الإنسان وتنقله من مكان إلى آخر سواء داخل حدود الدولة الواحدة أو خارجها يحكمها البحث عن وسائل لتطمين حاجاته وتحقيق رغباته في الحياة الافضل، ويوضح ابن خلدون ذلك بقوله:

(... ومن العمران ما يكون بدويًا، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلل المنتجة في الفنار وأطراف الرحال ومنه ما يكون حضريًّا وهو الذي يكون

٢٠ – رياض عواد، هجرة العقول، دار الملتقى، قبرص، ب.ت، ص٧.

بالأمصار والقرى والمدن للاعتصام بها والتحصين بجدرانها، أعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم، إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولابد إلى البدو لأنه يتسع لما لايتسع له الحواضر من المزارع...، ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفة، ودعاهم ذلك إلى السكون والدعة، وتعاونوا في حاجاتهم على الضروري واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها، وتوسعت البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر... وهؤلاء هم الحضر...، ومن هؤلاء من ينتحل في معاشهم الصانع ومنهم من ينتحل التجارة، وتكون مكاسبهم أغنى وأرفه من أهل البدو لان أمورهم زائدة عن الضرورة فالبدو هم المنتصرون على الضروري في أحوالهم والحضر هم المغتنون بحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم فالضروري أقدم من الحاجي والكمالي وسابق عليه ولأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشئٌ عنه فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما... لهذا نجد إن التمدن غاية للبدوي يجري إليها) [٢١]، وينطلق ابن خلدون في طرحه هذا في تحديد نمط الإنتاج، الذي يقصد به المعاش، وتطلع البدو إلى حياة الترف أو الحضر وذلك لا يتم تحقيقه إلا عن طريق الجري أو الهجرة أليها.

و قد توسعت اتجاهات الهجرات عما كانت عليه في الماضي، إذ اكتسبت هذه التحركات صورًا وأبعادًا مختلفة في مراحل التاريخ البشري، وعرفتها كل المجتمعات، إذ أخذت مجاميع كبيرة من السكان تنتقل من مكان إلى آخر كما حدث في هجرة الشعوب الأوربية التي تعد من أكبر الهجرات التي عرفها التاريخ الحديث التي اتجهت صوب أمريكا أولاً ثم إلى استراليا وجنوب أفريقيا [٢٢]. ومن تلك الهجرات الواسعة

٢١- عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول: من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩ م، ص ١٢٠، ١٢٣.

٢٢-د. محمد عبده محجوب، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي: دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، مصر، ب ت، ص ٤٣،٤٤.

هجرة الايرلنديين والألمان التي حملت ملايين البشر إلى أمريكا، أو تلك التحركات السكانية الاضطرارية التي تمت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في شبه القارة الهندية وأدت إلى هجرة ملايين السكان بين الهند وباكستان بعد تأسيس الدولتين[٢٣] أو هجرة الروس قسرًا إلى سيبيريا في عهد ستالين، ولعل أسطع مثال أمامنا هو تهجير العدو الصهيوني للشعب الفلسطيني قسرًا من أراضيه واستمرار هذه العملية منذ حرب ١٩٤٨م وإلى يومنا هذا، وعلى الرغم من أن الظروف الطاردة للسكان قد تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر وتتفق في محورها العام وهو التعبير عن رغبة المهاجرين في البحث عن حاجاتهم المادية والروحية، تتمّ الهجرات القسرية، المعروفة بالهجرات السياسية من غير رغبة كما هو واضح من تسميتها.

لقد أدى تطور الاقتصاد العالمي في العصر الحديث وما صاحبه من تدويل للعمل والرأسمال إلى اتساع حركة السكان في جميع أرجاء المعمورة واجتذاب العمال إلى مراكز المدن التي تزدهر فيها حركة النشاط التجاري والاقتصادي [٢٤]. ويطلق على اسم الهجرة من هذا النوع بالهجرة العمالية وهي نمط يتميز من بقية أنماط الهجرة الأخرى، بأنها هجرة من أجل العمل[٢٥(*)]. إذ وصفت الهجرات الدولية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية بالهجرات العمالية «المؤقتة»، التي جذبتها أسواق العمل بسبب اتساع النشاط الصناعي والتجاري في مختلف بلدان العالم.

وتوضح بعض الدراسات السوسيولوجية اتجاهات حركة الهجرة على نحو عام من المناطق المكتظة بالسكان إلى المناطق القليلة السكان [٢٦]. لكن الزيادة السكانية وشحة الموارد

23 -Human Migration, in encyclopedia Britannica, vol. 12 p.186

٢٤- د. نادر فرجاني، سعيًا وراء الرزق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م. ص٣٠.

(*) نصت عليها الفقرة الأولى من المادة الأولى من التوصية رقم ٨٦ اللخاصة بالهجرة من اجل العمل، والصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية الذي انعقد في يونيو ١٩٤٩م، والواردة في مجموعة توصيات العمل الدولية الصادرة عن الجامعة العربية- الأمانة العامة- إدارة الشؤون الاجتماعية والعمل، القاهرة ١٩٦٤م، ص ٣٧٠.

٢٦- د. محمد عبده محجوب، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

ليست وحدهما سببًا في الهجرة، بل تتداخل معهما عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية ودينية وثقافية ونفسية، ويوضح علماء الاجتماع حركة انتقال السكان هذه بأنها نتاج لعوامل عدة تدفع الفرد أو الجماعة إلى مغادرة الموطن الأصلي وتسمى بالعوامل الطاردة وفي المقابل توجد عوامل مساعدة يبحث عنها المهاجرون في موطن آخر تسمى بالعوامل الجاذبة، فبفعل عوامل الطرد وعوامل الجذب المختلفة تحدث عملية الهجرة.

ويتفق علماءُ الاجتماع والباحثون أمثال (جيلفرد جنسون) و(ديفيد هير) على أن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق الضعيفة اقتصاديًا إلى المناطق أو البلدان التي تكون أوضاعها الاقتصادية أفضل للمهاجر، إذ تمنح المهاجر فرصة لتحسين وضعه المادي والاجتماعي، فضلاً عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية، ويغادر بعضهم بلدانهم لعدم تمكنهم من التصريح بآرائهم بحرية تامة فيضطرون للهجرة إلى بلدان أخرى للإدلاء بها [٢٧]. بعيدًا عن سلطات المراقبة والقمع وضغوط السياسة التي تمارس ضدهم في بلدانهم الأصلية [٢٨].

وعلى الرغم من أن الهجرات الحديثة تتم بدوافع وعوامل طاردة يصعب تذليلها أو التكيف معها في مواطن المهاجرين الأصلية، يحدد المهاجرون أهدافهم من هذه الهجرة بوضوح قبل هجرتهم، ويتخيرون المكان الذي يتجهون إليه والزمان المناسب لهجرتهم، ويعدون أنفسهم إعدادًا كافيًّا لهذه الهجرة ويخططون لما يقومون به في بلدان المهجر، وأيضًا يخططون للعودة إلى الوطن الأصل بعد تحقيق أهدافهم التي رسموها قبل الهجرة.

ثانيًا. حركة الهجرة في المنطقة العربية:

تميزت المنطقة العربية منذ فجر التاريخ بحركات واسعة للهجرات المختلفة (الداخلية أو الخارجية).

٢٧- د. خضر زكريا وأخرون،دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط١، دار الأهالي للتوزيع، دمشق، سوريا،١٩٩٩م، ص ٤٩.

٢٨- رياض عواد، هجرة العقول، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.

وتشير المصادر التاريخية إلى ما شهدته حركة السكان في المنطقة العربية من هجرات واسعة باتجاه المدن التي أخذت تنمو على مر التاريخ، وشكل سكان الريف والبادية نسبة عالية وملحوظة في سكان المدن العربية الناشئة التي تتوافر فيها جملة من عوامل الجذب، وقد بدأت هذه التحركات واسعة النطاق مع الفتوحات الإسلامية ولم تقتصر على المنطقة العربية فحسب بل امتدت إلى خارجها.

وقد أدت هذه التحركات السكانية دورًا مهما في تكوين الحضارة العربية الإسلامية وتفاعلها مع الحضارات الأخرى[٢٩]. وكان لعوامل الانتماء للغة والدين والتاريخ الواحد وتجانس الأنماط الثقافية والاجتماعية دور في ذلك الترابط والاندماج لسكان المنطقة العربية.

وعلى الرغم من إن مجيء الاستعمار إلى المنطقة قد فرض قيودًا على حركة السكان بين الأقطار العربية ووضع عددًا من الحواجز الحدودية الفاصلة، إلا أن ذلك لم يوقف حركة السكان داخل المنطقة العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن متغير النفط كان أثره كبيرًا في إحياء ذلك الحراك السكاني داخل المنطقة العربية بصورة أكبرمن السابق، إذ مثل اكتشاف هذه الثروة عاملاً جديدًا لزيادة تدفق الهجرة نحو البلدان النفطية بدرجة رئيسة منذ منتصف القرن العشرين، فإذا كانت الجزيرة العربية هي مصدر الهجرات السابقة إلى مصر، والشام، والعراق ؛ فإن الهجرات الحديثة أخذت تتجه إليها من بلدان عربية مختلفة[٣٠]، كمصر واليمن والسودان وسوريا، والأردن بالدرجة الأولى.

لقد سارت حركة الهجرة في المنطقة العربية في اتجاهات مختلفة سواء أكانت داخلية أم خارجية، إذ يمكن توزيعها على أربعة اتجاهات:

٢٩- خلدون النقيب، بناء المجتمع العربي، بحث مقدم إلى ندوة: نحو علم اجتماع عربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت، لبنان، ١٩٨٩، ص ٢٤٤.

٣٠-د. سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي الجديد: دراسة عن الأثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م، ص٥٧.

١. الاتجاه الأول: ويتمثل في تلك الهجرات التي حدثت خلال العهد الإسلامي بسبب الفتوحات الإسلامية في القرن السابع الميلادي سواء أكان داخل المنطقة العربية أم إلى خارجها.

٢. الاتجاه الثاني: ويتمثل في الهجرات التي حدثت في أثناء مدة الاستعمار الأوربي للمنطقة العربية، وهي غالبًا ما كانت استجابة لنقص الأيدي العاملة في بلدان الاستعمار كما حدث في الهجرات من دول المغرب العربي إلى أوربا، أو الهجرة اليمنية إلى بلدان شرق أسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فضلاً عن تهجير الشعب الفلسطيني من أراضيه.

٣. الاتجاه الثالث: ويتمثل في الهجرة التي رافقت استخراج النفط في المنطقة العربية في منتصف القرن العشرين[٣١]. فقد كان اتجاه هذه الهجرات من مناطق مختلفة إلى مناطق النفط العربية، وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا.

٤. الاتجاه الرابع: ويتمثل في هجرة الكفاءات العربية التي بدأت منذ ثمانينات القرن العشرين من بلدان عربية مختلفة كالعراق وسوريا ومصر والأردن ولبنان إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وكندا واستراليا.

وتشير الدراسات إلى أن حجم الهجرة في المنطقة العربية قد ارتفع من مليون ونصف المليون في منتصف السبعينات إلى نحو خمسة ملايين وثلاثمئة ألف مهاجر(عامل) في سنة ١٩٨٣م، وقد وصلت هذه الأعداد إلى ما يقارب أحد عشر مليون مهاجر «عامل» مع ذويهم في نهاية القرن العشرين[٣٢]. وأغلب هذه الأعداد تتركز في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الهجرة الآسيوية القادمة إلى هذه

٣١- سليمان فرج بن عزون، تحويلات المهاجرين والعائدين ودورهم في الصناعة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة ميتشجن الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٨م، ص ٢٧.

٣٢- د. باقر سلمان النجار، حلم الهجرة إلى الثروة، ط١، مركز دراسات الوجدة العربية، بيروت لبنان، ١٩٩١م، ص٣٧.

البلدان التي تفوق معدلات الهجرة العربية بكثير. ولعل ما يميز الهجرات الحديثة هو كونها هجرات مؤقتة، وغالبًا ما كانت الهجرات القديمة دائمة، وخاصة الهجرات التي كانت تحدث بقصد الاستيطان.

وتقوم هذه الهجرات الحديثة والمؤقتة على أساس نية المهاجر في قضاء مدة معينة في بلد المهجرثم يعود بعدها إلى بلده الأصل عندما تنتهي ظروف الإقامة المحددة مثل انتهاء مدة رخصة العمل أو التقاعد أو في حالة تحقيق أهدافه من الهجرة.

إن تدفق الهجرات الواسعة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (النفطية) كان تلبية لحاجة هذه البلدان إلى الأيدي العاملة للعمل في مشاريع البنى التحتية التي كانت في طور التكوين، إذ استقبلت أعدادًا كبيرة من المهاجرين، غير أن هذا الاستقبال للمهاجرين بدأ في الآونة الأخيرة يركز على الفنيين منهم للعمل في القطاعات الإنتاجية.

أمَّا اتجاه الهجرة في بلدان المغرب العربي (الجزائر،المغرب،تونس) فقد كانت تسير في اتجاه البلدان الأوربية وتحديدًا إلى فرنسا وبريطانيا وكندا، وإن كانت هي الأخرى قد تراجعت في المراحل الأخيرة إذ اتسمت اليوم بهجرة الكفاءات العليا من هذه البلدان وغيرها كالعراق ومصر ولبنان وسوريا والأردن والسودان واليمن إلى خارج المنطقة العربية أو إلى بلدان النفط العربية.

أمّا على صعيد الهجرات الداخلية في الأقطار العربية فقد شهدت جميع الأقطار حِراكًا واسعًا لهذه الهجرات وأهمها الهجرة من الريف إلى المدن العربية التي شكلت عامل جذب للقادمين إليها من مختلف المناطق داخل القطر الواحد.

وأمام ذلك فقد نشطت حركة الهجرة في العديد من البلدان، فقد استقبلت مدينة بغداد أعدادًا كبيرةً من المهاجرين القادمين إليها من بقية محافظات القطر العراقي منذ خمسينات القرن العشرين وذلك لما توفره المدينة من فرص عمل وإمكانات لنمط جديد من الحياة لا مثيل له في الريف [٣٣].

٣٣- د. مكي محمد عزيز، بعض مظاهر تحضر المهاجرين في مدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد الثامن، بغداد، حزيران ١٩٧٤م ،ص٧٣.

وفي الجزائر كانت اتجاهات الهجرة الداخلية في الغالب تتجه من الأرياف إلى المدن الرئيسة الكبرى ولاسيما إلى مدينة الجزائر العاصمة التي جذبت المهاجرين إليها بفعل توافر فرص العمل والخدمات المناسبة فيها، وإن نسبة (٦٢٪) من جملة المهاجرين هاجروا خلال حرب التحرير وبعد الاستقلال مباشرة للعاصمة الجزائر[٣٤].

ولعل أكبر تلك الهجرات الداخلية المتجهة من الريف إلى المدن العربية هي التي حدثت في مصر، وهذا ما بينته عدد من الدراسات التي تناولت ظاهرة الهجرة هناك وبينت تزايد سكان هذه المدن وانخفاضه في الريف بفعل توافر فرص العمل وتنوعها في تلك المدن الجاذبة وزيادة أرباح مشاريعها الإنتاجية [٣٥].

●●●

٣٤- د. رياض إبراهيم السعدي، حركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في الجزائر، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد الثامن عشر، بغداد، العراق، ١٩٨٦م، ص٨٦.

٣٥- د. عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة الريفية والحضرية في مصر، تحليل تاريخي معاصر، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م، ص٧٠-٧١.

المبحث الثاني

تحليل اتجاهات الهجرة اليمنية

أولًا . الهجرة الخارجية اليمنية

١. خلفية الظاهرة واتجاهاتها:

تعد ظاهرة الهجرة الخارجية في اليمن من الظواهر المجتمعية القديمة، التي تمتد جذورها الأولى إلى ما قبل الميلاد، إذ تشير المصادر التاريخية إلى ان بدء هذه الظاهرة جاءت بعد انهيار سد مأرب سنة ١٢٠ق.م. الذي كان يمثل عامل استقرار للسكان، وشكلت هذه الكارثة نقطة بدء لتحركات اليمنيين إلى الخارج. وغالبًا ما يشير الباحثون إلى أن موجات الهجرة الجماعية الكبيرة قد اتجهت إلى عمان في القرنين الثامن والتاسع قبل الميلاد، ثم توسعت مع الفتوحات الإسلامية إلى شبه الجزيرة العربية والعراق وعمان[٣٦].

ومازالت الهجرة اليمنية إلى خارج اليمن مستمرة حتى وقتنا الحاضر، متخذة أنماطًا واتجاهات مختلفة على وفق العوامل والظروف السكانية والزمانية التي مر بها اليمن والدول التي هاجر اليها اليمنيون، إذ نلاحظ أن اتجاهات الهجرة من اليمن قد قصدت مناطق مختلفة في العالم، فقد هاجر اليمنيون إلى بلدان آسيا وأفريقيا وأوربا، فضلاً عن هجراتهم الواسعة والمستمرة داخل المنطقة العربية قديمًا وحديثًا. وتعود هذه الهجرات إلى جملة من العوامل المتداخلة المتمثلة بالعوامل الاقتصادية والطبيعية والسياسية والاجتماعية، إذ شكلت الأسباب الاقتصادية أهم دوافع الهجرة من اليمن إلى خارجه والمتمثلة في الجفاف وشحت الموارد المائية.

٣٦- حسين عبيد غانم غباش،عمان: الديمقراطية الإسلامية وتقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث: ١٥٠٠-١٩٧٠م، ط١، دار الجديد، بيروت، لبنان،١٩٩٧م،ص٣٦،٣٧. وينظر: محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، المطبوعات الجزائرية الوطنية، الجزائر، ١٩٦٥م، ص٧٢، ٧٣. ونادر فرجاني، الهجرة إلى النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص٩٢.

لقد تداخلت تلك العوامل في زيادة حجم الهجرة الخارجية بحثًا عن فرص العمل في الأسواق الخارجية بسبب تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي عاشها اليمن.

فقسوة الظروف الطبيعية وما عاناه اليمنيون من قحط وجفاف وعزلة ظهرت بصورة مباشرة في عدم سد حاجات السكان الأساس، لذلك شرعوا يبحثون عنها في بلدان المهجر، وكذلك كان للأوضاع والصراعات القبلية التي عمت البلاد مددًا طويلة من الزمن دور في تلك الهجرة، لذا فهي الخلاص الوحيد من هذه الأوضاع، وبعيدًا عن الخوض في تفاصيل الهجرة اليمنية عبر المراحل التاريخية المختلفة، فإنه يمكن القول أن الهجرات الأولى استقرت في العراق وشرق الأردن وعمان وبلاد الشام ومصر، ثم الهجرات التي استقرت لاحقًا في دول شرق أسيا وأفريقيا.

وقد كان نمط هذه الهجرات يغلب عليه الهجرات الجماعية والعائلية التي خرجت من مختلف مناطق اليمن، وتواصلت الهجرات الحديثة إلى بلدان مختلفة من العالم، فقد شجع الاستعمار البريطاني الذي احتل اليمن في مطلع القرن التاسع عشر على الهجرة من اليمن إلى بريطانيا ودول أوربا لحاجة تلك الأسواق للأيدي العاملة الرخيصة، إذ قدر عدد المهاجرين في بريطانيا في تلك المدة بنحو (١١,٠٠٠) مهاجر[٣٧]. وارتفع هذا العدد إلى نحو (٨٠,٠٠٠) مهاجر في عام ١٩٤٥م[٣٨].

وتواصلت الهجرة إلى بعض الدول الآسيوية التي كانت خاضعة آنذاك للاستعمار الغربي، إذ هاجروا إلى جزر الهند وإندونيسيا بأعداد كبيرة.

وقد مثلت الموانى اليمنية كميناء عدن، والمكلاء، والشحر والحديدة، والمخاء أهم منافذ الهجرة اليمنية الخارجية.

٣٧- آمة الخالق محمد أبو منصور، الهجرة اليمنية، جدة، المملكة العربية السعودية،١٤٠٥هـ،ص٣٧.

٣٨- حسن علي القفعي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة اليمنية، بحث مقدم الى ندوة الآثار الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية في الوطن العربي،عمان،الأردن،١٩٨٩م، ص٩٢.

ويعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي - المجاورة لليمن- في منتصف القرن العشرين أهم متغير في تاريخ الهجرة اليمنية التي شهدت حراكًا واسعًا في هذه المدة التاريخية إلى هذه البلدان، إذ هاجر أكثر من مليون ونصف المليون يمني في السبعينات وأوائل الثمانينات إلى مدن السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين.

وكان لليمنيين دوافع قوية للتوجه إلى بلدان النفط بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي عاشوها في تلك المدة لتراجع الهجرات القديمة التي كانت تتجه إلى دول شرق آسيا وأفريقيا لتدني المستويات الاقتصادية في هذه البلدان، كما أنّ فتح أسواق جديدة لاستقبال المهاجرين وجذبهم إلى دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ما أحدثه النفط من تحول في مجتمعاتها التي أصبحت تتجه إلى التحضر والتغير في هياكلها الأساس ساعد أيضًا على جذب الأيدي العاملة من البلدان المجاورة لها ومنها اليمن[٣٩].

وتشير بعض التقديرات إلى أن الهجرة اليمنية لم تتوقف بل تزداد مع ارتفاع معدلات النمو السكاني في اليمن وعدم مشاركة جزء كبير من السكان في النشاط الاقتصادي، بسبب عجز القطاعات الإنتاجية عن توفير فرص عمل كافية تتناسب مع الزيادة الطبيعية في السكان، وأيضًا فإن عدم تطوير القطاع الزراعي وعدم خلق أنشطة إنتاجية غير زراعية جعل هذا القطاع يمثل مصدرًا مهما ومستمرًا للعمل الفائض على الدوام، ويزداد الأمر تعقيدًا عندما لا يجد هؤلاء فرص عمل في القطاعات الإنتاجية الحديثة التي لا تستوعب سوى (٦,٢٪) من مجموع قوة العمل من الذكور، الأمر الذي أدى بقوة العمل الفائضة إلى أن تصبح مرشحة للهجرة الخارجية، وخاصة إلى السعودية بسبب القرب المكاني [٤٠].

٣٩-موزة عبيد غباش، المهاجرون والتنمية: رؤية اجتماعية، مطبعة الوفاء، مصر، ١٩٨٦م، ص٧٢.

٤٠- د. احمد القصير، الهجرة والتنمية في اليمن، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر،١٩٨٤م، ص١٨ - ٢٥.

وتشير آخر الإحصاءات الصادرة عن وزارة شؤون المغتربين إلى أن هناك (٨٠٧,٠٠٠) مهاجر في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ في حين بلغ عدد المهاجرين في اندنوسيا من أصل يمني نحو (٥,٠٦٣,٠٠٠) مهاجر [٤١].

وبالرغم من تضارب الإحصاءات الرسمية التي تقدر حجم المهاجرين تكشف لنا الحجم الكبير لأعداد المهاجرين اليمنيين في الخارج، إذ مازالت الهجرة تمثل إحدى أهم الظواهر الاجتماعية في اليمن، ويلحظ تزايد اندفاع الشباب وراء استخراج الفيزا أي (تصاريح دخول بلدان المهجر) بواسطة أقاربهم المستقرين هناك وبواسطة مكاتب العمل، ويذكر أن قيمة الفيزا الواحدة وصلت إلى أكثر من (٤٠٠٠)$ دولار أمريكي للدخول إلى بلدان النفط المجاورة و(١٥,٠٠٠)$ دولار أمريكي للدخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن تكاليف السفر الأخرى، وعلى الرغم من عودة ما يقارب من مليون مهاجر من دول مجلس التعاون الخليجي، ومن أثيوبيا والصومال في مطلع التسعينات، مازالت قيمة الفيزا باهظة الثمن. ويوضح الجدول (١) أعداد المهاجرين اليمنيين في بلدان العالم المختلفة لسنة ١٩٩٩م.

٤١- الجمهورية اليمنية، وزارة شؤون المغتربين، وثائق ندوة المغتربين والتنمية الاقتصادية في اليمن،١٩٩٩م، صنعاء، اليمن، ص٥٣.

جدول (١) يوضح أعداد المهاجرين اليمنيين

وتقديراتهم في بلدان العالم عام ١٩٩٩م

اسم البلد	العدد التقريبي
المملكة العربية السعودية	٧٠٠,٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٥٠,٠٠٠
دول عربية أخرى	٥٩,٠٠٠
كينيا	٦٠,٠٠٠
تنزانيا	٥٠,٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٠,٠٠٠
بريطانيا	٢٢,٠٠٠
إندونيسيا	٥,٤٠٠,٠٠٠
تنزانيا	٥٠,٠٠٠
الهند	١٠٠,٠٠٠
ماليزيا	١٠٠,٠٠٠
دول أجنبية أخرى	٥٣,٠٠٠
المجموع	٦,٥٨٤,٠٠٠

المصدر: وزارة شؤون المغتربين، وثائق ندوة المغتربين والتنمية في اليمن، صنعاء، اليمن، ١٩٩٩م، ص٥٣.

٢. هجرة القوى العاملة اليمنية:

ارتبطت هجرة القوى العاملة اليمنية الحديثة بحركة الرأسمال والنشاط التجاري العالمي الذي زاد من فرص العمل في الأسواق الرأسمالية إذ جذبت إليها الأيدي العاملة من أقطار مختلفة من العالم ومنها اليمن.

ويشير الباحثون إلى أن بدء هجرة القوى العاملة إلى هذه الأسواق الجديدة بدأ بالعمال الذين كانوا يتجهون للعمل على متن السفن التجارية التي كانت تمر بميناء عدن الذي ساعد على حركة الهجرة في تلك المرحلة.

وتؤكد بعض المصادر أن وصول اليمنيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأ مع افتتاح قناة السويس للملاحة سنة ١٨٦٩م [٤٢].

في حين يرى آخرون أن تاريخ أول وصول لهجرة القوى العاملة اليمنية الحديثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كان في مطلع القرن العشرين [٤٣].

لقد ارتبط نشوء تيار هجرة القوى العاملة ونموه بالاستغلال الاستعماري الذي تمخض عنه تخلف اقتصاديات الدول المستعمرة [٤٤❖]. وضمن هذا الاطار فان الهجرة اليمنية إلى بريطانيا ارتبطت بالطلب المتزايد على العمال في تلك المدة في الصناعة مثل صناعة السفن في مطلع القرن العشرين، وفي صناعة الفولاذ لاحقًا في خمسينات القرن العشرين أيضًا، إذ كان هذا الطلب تعبيرًا عن استراتيجية السياسة البريطانية تجاه الهجرة لجذب العمال إلى المجتمع الصناعي المتقدم بأقل الأجور[٤٥].

لقد تميزت القوى العاملة اليمنية بأنها عمالة شبه ماهرة، أو غير ماهرة جذبتها أسواق العمل في هذه البلدان ولاسيما في المراحل الأولى للعمل في مشاريع البنى التحتية التي أسهمت القوى العاملة اليمنية بدور كبير في تشييدها.

وتدل المؤشرات الحالية على تراجع الطلب على هذا النوع من العمالة لعدم حاجة سوق العمل إليه، إذ بدأ الاتجاه في الوقت الحاضر إلى الطلب على العمالة الماهرة ولذلك نتوقع أن الهجرات القادمة ستقتصر على العمالة الماهرة والكفؤة إلى هذه البلدان وغيرها، كدول مجلس التعاون الخليجي التي شهدت هي الأخرى

42Bisharat , mary, "Yemeni Farm workers in California merip Reports 34, 1975, P22-24.

٤٣- شكيب الخامري، الهجرة اليمنية إلى أمريكا، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة محمد عبد الرحمن الشرنوبي، المجلة الجغرافية، جامعة الكويت، العدد ٣٨، ١٩٨٢م، ص٢٤.

(❖) بهذا الخصوص يرى» الصيادي « أن التخلف الناتج عن السيطرة الاستعمارية كان سببًا في هجرة المغاربة إلى فرنسا. ينظر: محمد المنجي الصيادي، تعريب أبناء المهاجرين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢١، السنة الثالثة، بيروت، لبنان،١٩٨٠م، ص٨٤.

٤٥- د. عبد الجليل الشايف، عقبات في وجه اندماج الجالية اليمنية، دراسة حالة الجالية اليمنية في شفيلد في بريطانيا، بحث مقدم إلى مؤتمر الجاليات العربية في بريطانيا، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ص٦٤.

استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين اليمنيين، وإن كانت هذه الأعداد قد عاد القسم الأكبر منها وخاصة بعد حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩٠م. كما سنوضح ذلك في الفقرة اللاحقة.

٣. إشكالية العودة في الهجرة اليمنية:

تؤلف عودة المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية أحد المكونات الرئيسة لظاهرة الهجرة فكل تيار للهجرة يحمل في طياته ظاهرة العودة، وقد برزت ظاهرة العودة على نحو ملحوظ في تيارات الهجرة الحديثة المؤقتة (هجرة القوى العاملة). فالمهاجر منذ اتخاذ قراره في الهجرة يضع أمامه فكرة العودة إلى وطنه الأصلي.

لقد فتحت الثورة الصناعية وحركة الرأسمال والتجارة العالمية بدء عصر جديد شهد حراكًا واسعًا للبضائع والرأسمال الأمر الذي دفع بالهجرات العمالية بالتوجه إلى هذه الأسواق والمدن الجديدة للعمل المؤقت والعودة إلى أوطانهم الأصلية التي مهدت لها عوامل عدة مثل يسر الاتصال بالوطن في أثناء الهجرة وكذلك سهولة السفر التي وفرتها وسائل النقل الحديثة، لكن الهجرات الدولية في الوقت الحاضر التي تتصف بكونها هجرات عمالية نجدها قد اختلفت عن تلك الهجرات الدولية القديمة التي كانت تتم في الغالب للاستيطان في المواطن الجديدة، وقد كشف نمط الهجرة إلى غرب أوربا عن تيارعودة المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية، بسبب تعقد إجراءات الهجرة التي اتبعتها الكثير من البلدان الأوربية مثل عدم السماح للمهاجرين اصطحاب أسرهم لان ذلك سيدفع بهم عاجلاً أم آجلاً للعودة إلى أوطانهم الأصلية[٤٦]، وغيرها من القيود التي حدت من الهجرة ودفعت بالمهاجرين إلى العودة إلى أوطانهم، كما عادت أعداد كبيرة من المهاجرين اليمنيين من دول مجلس التعاون الخليجي منذ نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن العشرين ولأسباب مختلفة اقتصادية وسياسية كالعودة المفاجئة التي ارتبطت بسبب موقف اليمن من حرب الخليج الثانية.

46- Annie Phizacklea and Robert Miles , Labour and rcism R.K.P 1980, P.10 – 13.

ويمكن رصد بدء عودة المهاجرين اليمنيين إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين ممثلة بعودة العديد من المهاجرين اليمنيين من دول شرق آسيا، بعد أن حصل الكثير منها على استقلالها، وأقدمت على وضع الإجراءات التي حَّدت من الهجرة إليها وفرضت بعض القيود على المهاجرين الأمر الذي دفع بأعداد منهم إلى العودة إلى اليمن، وخاصة الذين حققوا أهدافهم من الهجرة تلبيةً مستلزمات الزواج أو بناء السكن أو الاستثمار أو شراء أرض، فضلاً عن تلبية متطلبات أسرهم.

فالمهاجر يذهب بمفرده للعمل ويبقى على اتصال دائم بأهله، وهذا الاتصال يظل الحافز له للعودة إلى الوطن، إذا ما حقق أهدافه من الهجرة، وأزيلت الأسباب التي كانت وراء هجرته، إذ إن العودة مرتبطة بتلك العوامل الطاردة من مجتمعه الأصلي، والعوامل الجاذبة في المجتمع المهاجر إليه، فحين تزول عوامل الطرد وتتحسن الحياة في الوطن الأصلي أو عندما يلقى المهاجرون نفوراً من المجتمع المستقبل لهم، وعدم رغبة هذا المجتمع في بقائهم بسبب بعض الأزمات الاقتصادية التي يعانيها، فإن كل ذلك سيحفزهم للعودة إلى الوطن [٤٧].

لذلك عاد الكثير من المهاجرين اليمنيين عندما تحسنت الظروف المحيطة بحياتهم وكانت سبباً في هجرتهم سواء أكانت تلك الظروف اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية، إذ عاد قسم من المهاجرين بعد حصول جنوب اليمن على استقلاله وبدء النهوض بعملية التنمية، وكذلك بعد تحقيق الوحدة اليمنية، غير أننا نجد بالمقابل أن القيود والمضايقات التي مارسها عدد من الدول المستقبلة للمهاجرين أدت إلى عودة الكثير من المهاجرين اليمنيين من غير أن يحققوا أهدافهم من الهجرة كما حدث للعائدين من اندنوسيا وماليزيا في الستينات، وعودة بعض المهاجرين من المملكة العربية السعودية في الثمانينات، عند ما اتخذت السلطات السعودية بعض القوانين التي تمنع بموجبها أن يمتلك المهاجرون المحلات التجارية بأسمائهم، اذ اضطر المهاجرون الذين يمتلكون محلات إلى تسجيلها بأسماء سعوديين وهو أمر محفوف بالمخاطر، إذ قد يودي ذلك

٤٧- د. احمد ابو زيد، الهجرة وأسطورة العودة، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني المجلد ١٧، وزارة الأعلام، الكويت، ١٩٨٦م، ص٢٢.

إلى حدوث نزاعات بين هؤلاء المهاجرين والمواطنين السعوديين المسجلة بأسمائهم، وفعلاً فقد برزت بعض المؤشرات على حدوث مثل تلك النزاعات التي تكبد المهاجرون فيها خسائر مادية جسيمة.

لقد ارتبطت ظاهرة العودة الجماعية إلى اليمن والبلدان العربية الأخرى، بالظروف غير الاعتيادية التي تعرض لها المهاجرون في هذه الدولة أو تلك، مثل عودة الآف المهاجرين المصريين من ليبيا في السبعينيات، وعودة مئات الآلاف من المهاجرين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في حرب الخليج الثانية إلى اليمن ومصر والسودان والأردن[٤٨].

وشكلت عودة المهاجرين اليمنيين في التسعينات من دول مجلس التعاون الخليجي عقب حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م. وعودة المهاجرين من الصومال إثر الحرب الأهلية ظاهرة مؤلمة ألقت بظلالها على تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بصورة عامة، الأمر الذي زاد من حجم البطالة في المجتمع وترك آثارًا سلبية أخرى في اقتصاد الدولة الذي فقد تحويلات المهاجرين التي كانت ترفد خزينة الدولة بالعملات الأجنبية.

فضلاً عن تعرض هؤلاء العائدين إلى جملة من المصاعب والضغوط الاقتصادية التي أثرت سلبًا في مستوى حياة أسرهم، إذ كانت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الهجرة، وامتد أثر هذه العودة الجماعية ليشمل المجتمع كله بسبب زيادة الضغوط على مستوى الخدمات الاجتماعية في بعض المناطق التي عادت إليها النسبة الأكبر من المهاجرين التي تركزت في المدن الرئيسة كمدينة صنعاء، ومدينة عدن، والحديدة والمكلاء[٤٩].

لذلك فإن هذه الآثار ظهرت بصورة مباشرة في حياة أسر المهاجرين وفي طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها بسبب تغير وضعها الاقتصادي، ولاسيما

٤٨-الأمم المتحدة، الهجرة العائدة: ملامحها وأثارها واستيعابها في البلدان الأصلية، نيويورك،١٩٩٣م، ص ٢٢.

٤٩- فضل عبد الله يحيى الربيعي، الهجرة والاندماج الاجتماعي، ط١، دار العلم، دمشق، سوريا، ٢٠٠٣م ص ٧١ – ٧٤.

أن هذه العودة قد شملت أعداداً كبيرة من المهاجرين. وتبدو جسامة مشكلة عودة المهاجرين شاخصة للعيان كما يوضحها الجدول (٢)، الذي يشير إلى حجم العودة الكبير الذي حدث في زمن قصير، ويساعدنا هذا الجدول على الكشف عن العلاقة الطردية بين حجم الهجرة وحجم العودة، إذ يلاحظ أن أعلى نسبة من العائدين هم من المملكة العربية السعودية بواقع (٦٨, ٧٥٪)، إذ كانت ومازالت أعلى نسبة من المهاجرين اليمنيين فيها، وجاءت نسبة العائدين من بلدان أخرى إفريقية وأوربية مختلفة في تلك المدة في المرتبة الثانية بنسبة (٤١, ١٢٪) وتليها على التوالي نسبة العائدون من الصومال (٨٣, ٥٪) والعائدين من الكويت (٢٥, ٥٪)، ثم العائدون من الإمارات العربية المتحدة (٤٥, ٠٪)، والعائدين من قطر (٢٩, ٠٪)، بينما كانت أقل نسبة من العائدين هي من مملكة البحرين (٠٩, ٠٪) وهي مؤشر على تدني نسبة المهاجرين في البحرين

جدول (٢) يوضح أعداد المهاجرين العائدين حسب

البلدان العائدين منها لعام ١٩٩٥ م

تسلسل	اسم البلد	العدد	النسبة ٪
١	المملكة العربية السعودية	٦٧١,٥٧١	٧٥,٦٨
٢	دولة الكويت	٤٦,٥٧٥	٥,٢٥
٣	دولة قطر	٢,٥٣٢	٠,٢٩
٤	الإمارات العربية المتحدة	٤,٠٠٠	٠,٤٥
٥	مملكة البحرين	٨١٣	٠,٠٩
٦	جمهورية الصومال	٥١,٧١١	٥,٨٣
٧	بلدان أفريقية وأوربية مختلفة	١١٠,١٦٧	١٢,٤١
	المجمـوع	٨٨٧,٣٦٩	١٠٠٪

المصدر: وزارة شؤن المغتربين، وثائق ندوة المغتربين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧

إن تأثيرات الحرب كانت واضحة على عودة المهاجرين إلى اليمن، إذ أن عودة المهاجرين من الكويت والصومال هي عودة تكاد تكون شبه كاملة من هاتين الدولتين،

بينما كانت العودة جزئية من البلدان الأخرى وخاصة الخليجية، إذ كان تأثير الحرب فيها غير مباشر.

٤. الجاليات اليمنية في المهجر:

تنتشر الجاليات اليمنية في مختلف بلدان المهجر التي توجد فيها أعداد كبيرة من المهاجرين اليمنيين المستقرين، ويتركز انتشار هذه الجاليات في المجتمعات غير العربية، ويوجد أحيانا أكثر من جالية في البلد الواحد التي وصل عددها إلى نحو تسع وأربعين جالية يمنية (٥٠❖).

لقد أقام المهاجرون اليمنيون هذه الجاليات في مدد سابقة وأرادوا من خلالها تعزيز الروابط الاجتماعية فيما بينهم، والحفاظ على هويتهم الثقافية، خشية التأثر بثقافات مجتمعات المهجر، ولاسيما أبناء المهاجرين، حيث يتشاطر المهاجرون من خلالها اللغة والثقافة والدين ويتبادلون الأحاديث والأخبار عن وطنهم الأصل (اليمن)، فضلاً عن أنها تمثل تجمعات لقضاء أوقات فراغ المهاجرين وأسرهم والابتعاد عن مخاطر الاختلاط والاحتكاك بمجتمعات المهجر فهي تمدهم بالأمان والإحساس بكونهم أسرة واحدة، ويرى بعض الباحثين أن هذه الجاليات قد أبعدت المهاجرين عن الانصهار في مجتمعات المهجر، الأمر الذي جنبهم حالات الصراع مع تلك المجتمعات (٥١).

ولأجل الحفاظ على الهوية اليمنية والعربية تقوم هذه الجاليات بتبني عدد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية التي تعتمد على مساعدات المهاجرين الخاصة. وتعمل بعض الجاليات على تأسيس المدارس التعليمية، التي تتولى تعليم أبناء المهاجرين المستقرين في المهجر، ويتم التعليم في هذه المدارس باللغة العربية، فضلاً عن لغة البلد المهاجرين إليها معتمدين على المناهج التدريسية المعتمدة في اليمن التي تمدهم

(❖) بيانات حصل عليها الباحث من وزارة شؤون المغتربين أثناء الزيارة التي قام بها للوزارة المعنية في شهر يونيو ٢٠٠٣م.

٥١ – د. عبد الجليل الشايف، عقبات في وجه اندماج الجالية اليمنية، مصدر سبق ذكره، ص٦٦– ٦٧.

بها وزارة التربية والتعليم بواسطة السفارات اليمنية في هذه البلدان ويتولون إدارتها بأنفسهم، وتهدف هذه المدارس إلى ربط أبناء المهاجرين بثقافة وتقاليد اليمن.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجاليات قد حافظت على الترابط الاجتماعي بين اليمنيين في المهجر وعززت من وحدتهم وقربتهم كثيرًا من متابعة ما يدور في مجتمعهم اليمني، وتمثل تلك الجاليات تجمعات غير رسمية عوضتهم عما يقوم به التنظيم الرسمي، وبذلك تكونت شبكة من العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين وعززت التضامن الاجتماعي فيما بينهم، وأغلب الأنشطة التي تقوم بها الجاليات تستمد خلفيتها من ثقافة المجتمع الأصل، إذ تقوم بالدفاع عن حقوق المهاجرين وتقديم الدعم والمساعدة للمحتاجين والمسنين، وتنوير القادمين الجدد بمساوئ ومحاسن المجتمعات القادمين إليها.

ثانيا. الهجرة الداخلية اليمنية:

تتمثل الهجرة الداخلية بتلك الحركات السكانية التي تتم داخل حدود الدولة السياسية ، وتتخذ اتجاهات مختلفة، أبرزها الهجرة من الريف إلى الحضر أو إلى المدن، والهجرة من ريف إلى ريف أخر، أو من المدينة إلى الريف أو من مدينة إلى أخرى. وتعد الهجرة من الريف إلى المدينة أكبر الهجرات السكانية في العالم، إذ تشكل واحدًا من أهم العوامل التي أدت إلى نشوء ونمو المدن [٥٢].

وتشير الإحصائيات إلى أن الهجرة من الريف إلى المدن هي من أكثر أنماط الهجرة الداخلية انتشارًا في اليمن وهذا هو الحال في كثير من البلدان النامية الأخرى، وقد نتج عنها تغيرات اجتماعية مختلفة أثرت في البناء الاجتماعي بعامة والنظام الأسري بخاصة.

٥٢- د. عبد الباسط عبد المعطي ، الهجرة الريفية الحضرية في مصر، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

١. بدايات الهجرة واتجاهاتها:

الهجرة الداخلية في اليمن ظاهرة قديمة وأبرزها الهجرة من الريف إلى المدينة التي تعود جذورها إلى بداية تاريخ نشوء المدن اليمنية كمدينة صنعاء ومدينة عدن، لكنها لم تكن ظاهرة ملحوظة في الماضي بسبب عوامل الركود الذي مر به المجتمع اليمني فالانعزالية المجتمعية وانعدام طرق المواصلات التي تربط بين المناطق المختلفة والناتجة عن العوامل الجغرافية الشديدة الوعورة حالت دون الاتصال السكاني بين المناطق، فضلاً عن الصراعات والحروب القبلية التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وقادت إلى العزلة المكانية التي حالت دون انصهار المجتمع في بوتقة الدولة الواحدة القادرة على خلق المناخات اللازمة لقيام تنمية حضرية يمكن أن تشكل عامل جذب للسكان الفائض في الريف اليمني.

لذلك كانت الهجرة إلى خارج الوطن هي النمط الغالب في المجتمع اليمني. لذا توجد صعوبة في تتبع ورصد ظاهرة الهجرة الداخلية في اليمن قبل الستينات وذلك لانعدام المصادر والبيانات الإحصائية والسكانية اللازمة لذلك، ولم يتم أي تعداد سكاني في اليمن قبل هذه المدة.

ويمكن القول أن بدء هذه الظاهرة تعود إلى مدة الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن، عندما نشطت حركة التجارة في مدينة عدن وتوسع ميناؤها في أربعينات القرن العشرين وكذلك يمكن رصد حركة الهجرة الداخلية على مستوى اليمن بصورة عامة إلى مدة قيام الثورة اليمنية في مطلع الستينات من القرن العشرين، لوجود المشاريع الخدمية ومؤسسات الدولة المختلفة التي أقيمت في المدن، الأمر الذي جذب إليها الكثير من أبناء الريف الباحثين عن فرص أفضل للالتحاق بهذه المؤسسات الإنتاجية والخدمية، كمؤسسات الجيش والأمن، والاستفادة من بعض الخدمات الاجتماعية الأخرى كالخدمات التعليمية والصحية، فضلاً عن فرص العمل التي وفرتها حركة النشاط التجاري والعمراني في المدن الناشئة، لهذه الأسباب نشطت الهجرة من الريف إلى المدن في اليمن كما هو الحال في معظم الدول العربية التي تستحوذ مدنها

الأولى (العواصم)على نسبة كبيرة من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، مما أثر في زيادة نموها الحضري مقارنةً بالمدن الأخرى، إذ نجد أن مدينة أو مدينتين تضم نحو نصف سكان الحضر أو أكثر في القطر الواحد كمدينة الكويت التي تضم (٩٥٪)، و القاهرة التي تضم (٣٨٪)، وصنعاء التي تضم (٢٨٪) من مجموع سكان المناطق الحضرية [٥٣].

ويوضح تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٨م، أن الهجرة الداخلية اليمنية ليست إلا انعكاسًا للتنمية غير المتوازنة التي ركزت على توزيع الموارد لصالح السكان في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية في المجتمع اليمني، الأمر الذي أدى إلى زيادة تعميق الهوة في مستوى التطور بين الريف والحضر[٥٤]، ويضاعف من تلك الهوة زيادة الأنفاق الحكومي على القطاعات غير الزراعية مقارنة بالزراعية.

لذلك فالهجرة من الريف إلى الحضر أصبحت وسيلة للحصول على الدخل الذي يغطي الحاجات الرئيسة لعدد كبير من الأسر في الريف الذي تحول إلى مصدر إنتاج هامشي الأمر الذي زاد من حركة الهجرة الداخلية بصورة نشطة[٥٥].

وقد أخذت خطط التنمية الاقتصادية الأولى تركز على بناء مؤسسات الدولة المختلفة بعد الاستقلال، إذ عمل النظامان في الشمال والجنوب على تمركز مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية في العاصمتين (صنعاء وعدن) الامر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات السكان في هاتين المدينتين استجابةً لعوامل الجذب فيه كالمشاريع الاقتصادية الجديدة مثل المصانع والمؤسسات التجارية وتمركز المرافق والمؤسسات الحكومية المختلفة التي اعتمدت على أبناء الريف الذين شكلوا المصدر الرئيس في بناء القوات المسلحة والأمن، فضلاً عن بعض القطاعات الحكومية الأخرى.

٥٣- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، التحضر ونمو المدن، ١٩٩٨، ص٤.

٥٤- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية الأول في اليمن لعام ١٩٩٨م، ص١٧.

٥٥- د. أحمد القصير، أثر الهجرة على البنية الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات الخليج، المجلد١٧، العدد٢، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٥م، ص٥٥.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة الداخلية كانت حتى نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات غالبًا ما تتجه إلى المدينتين الرئيستين (صنعاء، وعدن)، غير أنه مع انبعاث المدن الناشئة وزيادة حركة النهضة العمرانية والتنموية فيها اتسعت حركة الهجرة الداخلية إلى هذه المدن، وقد ساعد على ذلك تطور شبكة الطرق ووسائط النقل العمومي، وخاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية سنة١٩٩٠م، الأمر الذي أدى إلى زيادة نمو سكان المدن. إذ بينت الإحصاءات السكانية تزايد حركة الهجرة الداخلية في اليمن فقد بلغ حجمها على وفق آخر إحصاء سكاني في ١٩٩٤م (٩٣٨٣٨٨) ألف مهاجر[٥٦].

والجدول الأتي يوضح عدد السكان ومعدل النمو السكاني في المدن الرئيسة في اليمن.

جدول (٣) يوضح أعداد السكان في المدن الرئيسة ومعدل

النمو السكاني فيها في المدة ١٩٧٣-١٩٩٤م

المدينة	عدد السكان[1]*			معدل النمو السكاني
	التعداد الأول	التعداد الثاني	التعداد الثالث	
صنعاء	١٣٥٦٢٥	٤٢٧٥٠٢	٩٥٤٤٤٨	٩,٠
عدن	٢٤٠٣٧٠	٢٩٤٦٤٢	٣٩٨٣٩٩	٤,٤
تعز	٧٩٧٢٠	١٧٢٤٣٩	٣١٧٧٣٥	٦,٩
المكلاء	٤٤٦٢٦	٧٢٢٣٩	٩٤٠٥١	٣,٩
الحديدة	٧٢٨٩٥	١٥٠٧٥٦	٢٩٨٤٥٢	٧,٧
إب	١٧٤٩٦	٤٩٤٧١	١٠٣٣٢١	٨,٣
عتق	١٥٧٩	٢٧٤٨	٨٩٣٣	١٧,٤
ذمار	١٩٥٤٠	٤٦٣٥٢	٨٢٩٢٠	٦,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التحضر ونمو المدن، مصدر سبق ذكره – بتصرف الباحث-.

٥٦- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الهجرة الداخلية في اليمن، اتجاهاتها وخصائصها، صنعاء، ديسمبر ١٩٩٦م، ص ٣٦.

يتضح من هذا الجدول حجم زيادة السكان ومعدل النمو السكاني في ثماني مدن يمنية على وفق الاحصائات السكانية، ففي مدينة صنعاء مثلا بلغت نسبة الزيادة السكانية ثلاثة أضعاف بين تعداد ١٩٧٥م وتعداد ١٩٨٦م، وبمعدل نمو سنوي قدره (١٠,٤٤٪) ولم تختلف كثيرًا في أخر تعداد كما هو مبين في الجدول (٣)، وتعد هذه الزيادة من أعلى معدلات النمو التي تشهدها البلدان النامية.ومثلها مدينة عدن التي ارتفع فيها عدد السكان إلى أكثر من (٤٠ ٪) في المدة بين تعدادي ١٩٨٨م و١٩٩٤م، خلال ست سنوات وبمعدل نمو سكاني سنوي (٤,٤٪)، وقد مثلت نسبة المهاجرين (٢٦٪) من إجمالي السكان [٥٧].

وأدت الهجرة دورًا كبيرًا في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في هذه المدن، كما يشير الجدول إلى أن التراجع في نسبة النمو السكاني في بعض المدن، يعود إلى عامل زيادة الهجرة من المدن ذات الكثافة السكانية العالية إلى المدن الأقل كثافة، كما هو واضح من نسبة تراجع النمو السكاني في مدينة (تعز ودمار) وزيادة نسبة النمو في مدن (الحديدة وعدن والمكلا وعتق)،وهذه المدن كانت قد استقبلت أعدادًا كبيرةً من المهاجرين إليها من مناطق مختلفة في اليمن خلال المراحل الماضية .

وقد ساعدت عوامل كثيرة على زياد حجم الحراك السكاني بين مختلف محافظات الجمهورية ولاسيما من الريف إلى المدن خلال السنوات الأخيرة وعلى نحو لم نجد له مثيلاً في السابق، ومنها العوامل السياسية، إذ كانت المدن قبل قيام الثورة اليمنية أشبه بالقرى الكبيرة التي لا تختلف الحياة فيها كثيرا عن حياة القرية إذا ما استثنينا مدينة عدن التي دخلت الحياة الحضرية إليها قبل غيرها من المدن .

وبعد إعلان الوحدة اليمنية سنة ١٩٩٠م تم كسر حاجز العزلة بين شطري اليمن، الأمر الذي فتح مجالاً أوسع لحركة السكان الداخلية بين المناطق والمدن المختلفة، وخلق مناخًا أفضل للبحث عن فرص العمل في بعض المناطق.

٥٧- محمد عوض الطيار، هجرة الريفيين إلى مدينة عدن، الدوافع والآثار، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة عدن، ٢٠٠١م، ص٦٢.

وقد أدت السياسة الإدارية التي اتبعتها الحكومة اليمنية في هذه المدة دورًا قويًّا في زيادة الهجرة الداخلية، تمثل ذلك في حركة انتقال بعض الشخصيات القيادية في أجهزة الدولة لتتولى مواقع قيادية في محافظات غير محافظاتها. وقد شجع ذلك أعدادًا كبيرةً من أبناء القبائل والمناطق التي ينتمي إليها هؤلاء القياديون إلى الهجرة إلى تلك المناطق الجديدة وخاصة من فئات الشباب الذين يبحثون عن فرص أفضل في العمل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن توزيع الأراضي في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية - التي كانت تحت تصرف الدولة في الجنوب وحدّت من توزيعها قبل الوحدة - كان من الأسباب التي دفعت إلى الهجرة إلى تلك المحافظات أيضًا.

٢. دوافع الهجرة الداخلية في اليمن وأسبابها:

يمكن القول بصفة عامة إن الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى الحراك السكاني داخل الجمهورية اليمنية، لا تختلف عما هي عليه في بقية البلدان النامية الأخرى، وهي دوافع اقتصادية واجتماعية، كالبحث عن فرص العمل والانتفاع من الخدمات الاجتماعية كالكهرباء، والمياه، والمؤسسات التعليمية والصحية والثقافية التي تمثل وضعًا أفضل في المدينة عما هي عليه في الريف، فضلاً عن قوة الضغط السكاني على الأراضي الزراعية وارتفاع حجم البطالة الناجم عن عجز القطاع الزراعي في استيعاب الزيادة السكانية التي تكرسها العادات والتقاليد في الأسرة الريفية مثل حب الإنجاب والزواج المبكر، وتعدد الزوجات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة للأطفال في الريف اليمني من (٠-١٤) بنسبة (١١٩٪)[٥٨].

ويمكن تحديد الأسباب الدافعة لهجرة الريفيين إلى المدن في الجمهورية اليمنية بأسباب اجتماعية واقتصادية متداخلة، فمن ناحية الأسباب الاجتماعية نجد أن المهاجرين يفضلون الانتقال للسكن في المدينة بهدف الحصول على مستوى أفضل من الخدمات والأنشطة الاجتماعية التي توفرها المدينة، مقارنةً بما هو موجود في الريف،

٥٨- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، الهجرة الداخلية في اليمن: اتجاهاتها وخصائصها، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

وعليه فالشباب الذين يبحثون عن فرص متقدمة من التعليم يتوجهون للمدن التي غالبًا ما يستقرون فيها بعد الحصول على الشهادة والعمل.

وتؤكد الدراسات السابقة في هذا الاتجاه أنه كلما كان المستوى التعليمي أعلى أدى ذلك إلى احتمال أقوى لهجرة الشباب القرويين إلى المدينة وكثيرًا ما يساندهم في ذلك أصدقاؤهم وأقاربهم الساكنون في المدينة[٥٩].

ولم يكن عامل التعليم وحدة المحفز من الناحية الاجتماعية، بل إنه يرتبط بعوامل أخري تحقق المكاسب الاجتماعية التي يمكن الحصول عليها في المدينة كالأنشطة الثقافية والترويحية، فضلاً عن الخدمات العامة مثل الكهرباء والصحة والمياه.

أمّا من ناحية الأسباب الاقتصادية للهجرة الداخلية، فنجد أن عملية البحث عن فرص عمل في المدينة، بعد تضاؤل فرص العمل في النشاط الزراعي الناتج عن عوامل تفتت الملكية الزراعية بين الفلاحين وشحة الموارد المائية والجفاف الذي لحق باليمن خلال السنوات الماضية، تشكل دوافع اقتصادية مهمة لتلك الهجرة.

ويلاحظ أن الهجرة من الريف إلى المدينة تبدأ فردية لفئات من الشباب الذين يتجهون إلى العمل أو الدراسة في المدينة وبعد مدة من الزمن يبدأ هؤلاء بالانفصال عن أسرهم التقليدية في الريف ليبنوا أسرًا صغيرة خاصة بهم، إذ غالبًا ما يذهب هؤلاء الشباب العاملون أو الدارسون في المدن إلى مناطق نشأتهم الأولى في الريف للزواج والانتقال بزوجاتهم وأحيانا يأخذون معهم أقاربهم كالوالدين والاخوة الصغار للعيش معهم في المدينة وذلك بعد أن يؤمنوا مسألة السكن.

لذلك يمكن القول أن الهجرة قد ساعدت ولدرجة ما إلى الميل إلى الأسرة النووية، وهذه السمة تكاد تكون هي الغالبة في الهجرات التي اتجهت إلى المناطق الحضرية في اليمن، إذ تبدأ بهجرات مؤقتة للعمل أو للدراسة ثم يعودون لقضاء إجازاتهم مع أسرهم في الريف، ثم تصبح فيما بعد هجرات مستقرة مع أسرهم الصغيرة.

٥٩- برنارد جرانوتييه، السكن الحضري في العالم الثالث: المشكلات والحلول، تقديم وتعريب د. محمد بهجت الفاضلي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٧م، ص٥٥- ٥٦.

لقد كانت مدة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين هي المدة التي نمت ونشطت فيها مشاريع التنمية الحضرية الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن المشاريع الخدمية والإنتاجية الناتجة عن استثمار بعض المهاجرين اليمنيين في الخارج لعوائد هجرتهم في إقامة تلك المشاريع في المدن اليمنية، كل ذلك شكل عامل جذب قوي للمهاجرين للاستقرار في تلك المدن، وتجدر الإشارة إلى أن هناك سمة تكاد تميز الهجرة الداخلية اليمنية إذ نجد أن أغلب الريفيين لم يقطعوا صلاتهم بمناطقهم وقراهم التي ينتمون إليها، بل على العكس نجد أن تلك الصلة قوية عكس ما نجده في مدن عربية أخرى يقل فيها مثل ذلك الارتباط بالقرية، فالمجتمع اليمني بحكم تركيبته الاجتماعية القبلية والقروية يجعل المهاجر الريفي في المدينة أكثر ارتباطًا بالقرية والقبيلة، إذ لم تؤدِ التغيرات التي حدثت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في اليمن إلى ذوبان المهاجر في مجتمع المدينة الجديد، بل إن بعضًا من تلك التغيرات وخاصة المرتبطة بالصراعات السياسية والقبلية قد دفعت بعضهم إلى التفكير بالرجوع إلى القرية والقبيلة، وذلك بفعل ما خلفته تلك الصراعات والأحداث من آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعي، الذي تتحكم به في أحيان كثيرة قوة الموروث القبلي والحسابات المبنية على خلفية تلك الصراعات، ولاسيما السياسية منها التي كانت المدن الرئيسة مسرحًا لها، كمدينتي عدن وصنعاء.

ولم يجد المهاجر بسبب هذه الصراعات ملاذًا يؤمن فيه حياته إلا بالعودة إلى موطنه الأصلي في الريف للاحتماء بالقبيلة، على الرغم من الصعوبة التي يواجهها في إعادة استئناف التكيف للحياة الريفية بعد تعوده على حياة المدينة سنواتٍ طوالاً، وغالبًا ما تكون هذه العودة وقتية ريثما تستقر الأمور.

إن هذه الصراعات – وخاصة ذات الطابع السياسي – لم تكن سببًا في الهجرات الداخلية فحسب، بل كانت من أهم الأسباب السياسية لنزوح أعداد كبيرة من اليمنيين إلى خارج الوطن. فضلاً عن عامل الزيادة السكانية ولاسيما في الريف الذي كان له اثر بالغ في تلك الهجرة.

إذ شهدت اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين نموًا سكانيًا سريعًا ومرتفعًا بلغ (٣,٧ ٪) سنويا[٦٠]، وبلغت نسبة السكان في الريف (٧٥٪) من إجمالي عدد السكان في الجمهورية، فظهر ذلك في توزيع السكان وحركة الهجرة الداخلية والتحضر في اليمن، وارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية.

وعليه لم يكن الريف قادرًا على تأمين الاستقرار لعدد السكان المتزايد فيه بسبب تدني إنتاجية القطاع الزراعي الناتجة عن الجفاف وشحة الموارد المائية وانجراف التربة بفعل الأمطار وتدهور المدرجات الزراعية فيما دفع بأعداد كبيرة من السكان للهجرة إلى المدن.

●●●

٦٠- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠١م،، صنعاء، اليمن، ٢٠٠٢م، ص١١.

الفصل الثالث

التحليل السوسيولوجي لدراسة ظاهرتي الهجرة والأسرة

المبحث الأول:

التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة.

المبحث الثاني:

التحليل السوسيولوجي لظاهرة الأسرة .

المبحث الأول
التحليل السوسيولوجي لظاهرة الهجرة

أولا. إشكالية تحديد مفهوم الهجرة:

بدءًا لابد من أن نقول إننا لسنا بصدد تحديد مفهوم للهجرة، فهذا المفهوم معروف وأشرنا إليه في مواقع متفرقة حينما استوجب التحليل ذلك، لكن قصدنا من عرضه هنا هو تحديد إشكالية مفهوم الهجرة وما تعنيه من حركة باتجاهات مختلفة لارتباطه القوي بالمفاهيم التي جاءت بها نظريات تفسير الهجرة من عوامل طارده وأخرى جاذبه،- سنعرضها في المفرده اللاحقة -. واستنادًا إلى التحليلات التي جاءت بها الدراسات السوسيولوجية في تناولها ومعالجتها ظاهرة الهجرة، وانطلاقًا من آراء علماء الاجتماع حول مفهوم الهجرة التي تمحورت حول معناها الواسع وهي الحركة الدائمة بعض الشيء التي يقوم بها شخص أو جماعة لتخطي الحدود الإدارية والسياسية للدولة نحو منطقة داخلية أو مجتمع ما. وللحدود الإدارية والسياسية دلالة محددة، فالأولى تشير إلى الهجرة الداخلية، بينما الثانية تشير إلى الهجرة الخارجية[٦١]، ولتحديد الفرق بين الهجرات الخارجية والهجرات الداخلية حيث يمكن القول أن الهجرات الأولى (الخارجية أو الدولية) تتم من دولة إلى دولة اخرى، بينما الثانية (الداخلية أو المحلية) هي التي تتم داخل الحدود السياسية للدولة الواحدة بين المحافظات والمدن والأقاليم المختلفة داخل الدولة بقصد الإقامة الدائمة أو للعمل المؤقت، فهي عملية حراك سكاني للأفراد القرويين باتجاه المدن[٦٢]، لكن هذا الانتقال من مجتمع محلي إلى آخر لا يأتي إلا بتضافر عوامل الطرد في الريف وعوامل الجذب في المدن حيث تتوفر فرص العيش.

٦١- د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٧٩م، ص ١٥٦.

٦٢- د.عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م، ص١٥٠.

ويرى ابن خلدون ((... إن الانسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية وأن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء ...)) [٦٣]، فالإنسان يهاجر دائمًا إلى حيث تتوافر سبل عيشه الرغيد وتأمين حياته بصورة أفضل.

ويصنف علماء الاجتماع الهجرة على أساس الكم أو الزمن، فمن حيث الكم قسموا الهجرة على: (هجرات فردية) و(أسرية) و(جماعية)، فالهجرات الفردية تعني انتقال الأفراد منفردين من موطنهم الأصلي إلى مواطن أخرى، أما الأسرية فهي انتقال المهاجر مع أسرته من موطنه الأول إلى موطن آخر، بينما الهجرات الجماعية هي التي يشترك فيها جماعة من الناس أفرادًا وأسرًا كالهجرات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وهو ما حدث لليمنيين في أثناء انهيار سد مأرب الذي كان مصدرًا للاستقرار والعيش، أو الهجرات الناجمة عن الأحداث والعنف السياسي كما حدث للشعب الفلسطيني عندما هاجر من أرضة عام ١٩٤٨م.

أمّا من حيث الزمن فقد قسموا الهجرة على: (هجرات دائمة) و(هجرات مؤقتة)، والمؤقتة عكس الدائمة فهي تحمل في طياتها الرغبة بالعودة إلى الموطن الأصلي كالهجرات الحديثة التي ارتبطت بحركة الرأسمال العالمي والحاجة للأيدي العاملة مثل الهجرات التي توافدت على مجلس التعاون الخليجي.

وقد بحث علماء الاجتماع في نظرياتهم ظاهرة الهجرة وتناولوها بالتحليل والتفسير بكل أبعادها وأنماطها المختلفة الفردية والجماعية المؤقتة، والدائمة والداخلية، والخارجية، فضلاً عن الهجرات المعاكسة.

وتشترك (الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية) في الكثير من المحددات والأحكام ولاسيما في حالة الحوافز الاقتصادية والاجتماعية[٦٤]، إذا ما علمنا أن الهجرة (الداخلية أم الخارجية) إنما تتم في الغالب من الأرياف إلى المدن، ولهذا الانتقال آثاره التي

٦٣ – عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مصدر سبق ذكره، ص٤١–٤٢.
64- Gohn T. Clarke, Population, Geography, 2nd Edition, England 1972, P.140.

تلامس حياة المهاجرين وأسرهم وتحديداً ما يتصل في بناء الأسرة ووظائفها، من هنا جاء اختيار موضوع هذه الدراسة التي تحاول بحث دور الهجرة الداخلية والخارجية على حد سواء وآثاره في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها.

إن افتقار البيئات المحلية إلى الموارد الرئيسة، فضلاً عن زيادة عدد السكان وتضاؤل فرص العمل وقلة الخدمات فيها كانت الحافز للهجرة سواء أكانت الهجرة داخلية أم خارجية.

إذ إن لهذه الهجرات بأنواعها المختلفة وبمسبباتها آثارًا مختلفة، فبناء المدن واتساعها وسيطرة الحياة الحضرية والتحول نحو الصناعة، إنما كان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة وفي مقدمتها الهجرة من الريف إلى المدن التي وجد الناس فيها متسعًا للخروج من مشكلاتهم ثم عادت عليهم مخلفة بعض المشكلات الاجتماعية التي أثرت في المجتمع بعامة وفي المهاجرين وأسرهم بخاصة، إذ إن الهجرة ليست قضية أرقام لعدد السكان المهاجرين وخصائصهم الديمغرافية لكنها في الأساس أكبر من هذه التكوينات الرقمية، إنها قضايا اجتماعية واقتصادية تنتج عنها تفاعلات وتغيرات لها مضامينها الاجتماعية التي ترتبط بالعادات والتقاليد الخاصة بالعمل والسكن والعلاقات الإنسانية والسلوك الاقتصادي والمعيشي داخل الأسرة والمجتمع [٦٥].

فالهجرة كما يراها الباحث في دراسته هذه هي انتقال بعض أفراد الأسرة أو جميعهم من مجتمع إلى آخر سواء أكان ذلك المجتمع داخل الوطن الواحد كالهجرة من الريف إلى المدينة، أم كان الى خارج الوطن؛ ولهذا الانتقال تبعات مادية ومعنوية تؤثر في البناء الاجتماعي بعامة، وعلى بناء ووظائف الاسرة بخاصة.

ثانيًا. النظريات المعاصرة في دراسة ظاهرة الهجرة:

لقد تعددت وجهات نظر العلماء حول نظريات الهجرة وهذا التعدد ناتج عن اختلاف اهتماماتهم واختصاصاتهم التي تتوزع بين علوم عدة درست هذه الظاهرة

٦٥- رياض عواد، هجرة العقول،مصدر سبق ذكره، ص٧.

الاجتماعية وتناولتها من زوايا مختلفة، وعلى وفق موضوعات تلك العلوم ومناهجها كعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد والجغرافيا وعلم النفس.

لذلك يصعب الإحاطة بعرض وتحليل جميع نظريات الهجرة، لكننا سنحاول جاهدين تحليل أهم تلك النظريات مع التركيز على النظريات أو الاتجاهات ذات الطابع السوسيولوجي وهي:

١- نظريات الطرد والجذب.

٢- نظرية المسافة والجذب.

٣- نظرية اتخاذ قرار الهجرة.

٤- نظرية الفرص المتداخلة.

٥- نظرية التوازن السكاني.

٦- نظرية التحديث.

١. نظرية الطرد و الجذب:

تعد نظرية (الطرد / الجذب) أو (الدفع / الجذب)، من أكثر النظريات التي ناقشت إشكالية الهجرة وترى أن الهجرة ترجع إلى اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي لجماعة معينة يدفع ببعض أفرادها إلى خارج وطنهم، مع وجود عوامل أخرى مغرية تجذبهم نحو مكان آخر[٦٦].

وقدم (دونالدبوج) (Donald Bogue)، ١٩٦١م تفسيرًا لعملية الطرد والجذب وعلاقتها بالاختيار ومفادها آلاتي[٦٧]:

66-JNSON, G. Some sociological aspects of migration in ; Jackson; migration Cambridge university press, London 1969, P,65.

٦٧ - د. خضر زكريا واخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

أ – إن هنالك مراحل متعاقبة في تطور الهجرات تبدأ بالانتقال، ثم الاستقرار والثبات في المكان الجديد، وتزيد في المراحل الأولى نسبة الرجال المهاجرين على النساء، وتعتمد الهجرة على البالغين من متوسطي العمر ومن غير المتزوجين.

ب – يكون عامل الجذب قويًّا في منطقة الوصول.

ج – تفقد المناطق الأصلية متعلميها، بينما تجتذبهم مناطق النمو الاقتصادي الصناعي.

د – إذا زاد تيار الهجرة في اتجاه واحد فان عملية الاختيار تزداد بالتبعية، أي للتأثير الاجتماعي دورَ في اختيار الهجرة.

وفي ضوء بحث دوافع الهجرة بين الريفيين والحضر فقد حددها (تودارو)في الآتي[1]:

أ – تحدث الهجرة على نحو رئيس نتيجة لعوامل اقتصادية موضوعية وهي ذات علاقة بالمكان والتكاليف المالية والنفسية.

ب – يبنى قرار الهجرة على أساس الفروق في الدخل المتوقع بين الموطن السابق واللاحق ويتحدد هذا الفرق على وفق تفاعل الفرق في الدخل الحقيقي بين الريف والحضر من جهة، ومع احتمال الحصول على عمل في الحضر من جهة أخرى.

ج – يتناسب احتمال وجود عمل في الحضر عكسيًّا مع وجود البطالة في الريف. وتكون نسب الهجرة أكبر من معدلات زيادة فرص العمل في الحضر.

أما (بوك) (Pogue) فقد اهتم بدراسة عوامل الطرد وعوامل الجذب، وحدد عوامل الطرد في:

أ – تراجع وهبوط الثروة القومية.

ب– فقدان الوظيفة الناتجة عن العجز في المدفوعات.

ج – المعاملة التي تتسم بالظلم والقمع الناتجة عن أسباب سياسية أو دينية أو عرقية.

د – عزل الفرد وإبعاده عن الجماعة إذا كان مؤيداً لعقيدة معينة مؤثرة في الجماعة التي يعيش معها.

هـ– حصول كوارث كالفيضانات والجفاف والزلازل والحرائق.

أما عوامل الجذب فقد حددها بالآتي:

أ – توافر فرص العمل لبعض المهن والوظائف.

ب – الحصول على دخل أفضل.

ج – توافر الأنشطة المختلفة في المدن.

د – توافر الخدمات الأفضل من حيث السكن والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى[٦٨].

إن علماء الاجتماع يربطون، في تفسيرهم للهجرة، بين عوامل الطرد وعوامل الجذب بهدف الحصول على المؤشرات والمعطيات الواقعية التي من شأنها أن تساعد على وضع مؤشرات تخطيطية تنموية لسياسات الهجرة [٦٩].

٢. نظرية المسافة والجذب:

تعد محاولة (رافنشيتن) (E. G Ravensthein.) (١٨٨٥/ ١٨٨٩م) في مقالته عن الهجرة أول محاولة نظرية تفسر عملية الهجرة من جوانبها المختلفة، ولعل أهم ما جاء به (رافنشيتن) في أستخلاصاته النظرية الآتي:

أ– إن هناك علاقة بين الهجرة والمسافة إذ ينتقل العدد الأكبرمن المهاجرين دائمًا مسافاتٍ قصيرة، ويقل عددهم كلما بعدت المسافة، وأن المهاجرين غالبًا ما يتجهون إلى المراكز الاقتصادية والتجارية. وقد لوحظ أن الهجرات الواسعة ولمسافات البعيدة في

٦٨– أمل يوسف الصباح، البيانات الإحصائية للهجرة الدولية، مجلة عالم الفكر، المجلد ١٧، العدد الثاني، وزارة الاعلام، الكويت، ١٩٨٦م، ص١١٦.

٦٩– د. أحمد الربايعة، هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية إلى مدينة اربد، دوافعها ومشاكلها وآثارها على خطط التنمية، مطبوعات الجامعة الأردنية، عمان، الاردن، ١٩٨٢م، ص ٥٦.

العالم تتأثر بعوامل أخرى، ومن بينها القوانين التي تسنها البلدان المستقبلة للهجرة، فضلاً عن الإغراءات المادية والاجتماعية في بعض البلدان.

ب - تزدهر الهجرة بتقدم وزيادة وسائل الاتصال وتطور الصناعة والتجارة.

ج - يعد العامل الاقتصادي دافعًا أساسًا للهجرة.

د - تتم الهجرة على مراحل وتعمل على إزاحة السكان

الأصليين وتبدأ من حدود المدن وحولها فتحدث عمليات امتصاص تدريجي للداخل.

ويشير (فيبر) في تحليله لنمو المدن في القرن التاسع عشر إلى أن مدى الهجرة يطول أو يقصر تبعًا لأهمية منطقة الجذب، فحجم الهجرة يتناسب طرديًّا مع أهمية منطقة الوصول وعكسيًّا مع أهمية المنطقة الأصلية ومع مسافة الهجرة بين منطقتي الطرد والجذب، إذ أشار إلى أن تيار الهجرة يتجه نحو المدينة.

وقد وُجهت إلى هذه النظرية بعض الانتقادات لأنها ركزت على هجرة الأفراد التي تتحدد بحجم المسافة التي تفصل بين المكانين (مكان المغادرة ومكان الوصول) ويوحي بضآلة فرص الفرد في الاختيارات، وأثبتت بعض الدراسات عقم هذا النموذج لأن الهجرة عادةً تتم على وفق رغبات واختيارات الأفراد، وليس على وفق تحديد هذا النموذج [٧٠].

٣. نظرية اتخاذ قرار الهجرة:

أوضحت نظرية اتخاذ قرار الهجرة عددًا من العوامل التي تدفع الفرد إلى اتخاذ قرار الهجرة، الذكاء هو قرار ناتج عن تأثير عوامل مختلفة (نفسية واجتماعية)، وتؤدي العوامل الموضوعية والذاتية دورًا في اتخاذ قرار الهجرة فالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد أثر في ذلك، مثل الأسرة وجماعة الأصدقاء وزملاء العمل.

٧٠ - د. خضر زكريا واخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

وقد ركز (بيشرس) (BESHERS) ١٩٦٧م على حصر عملية اتخاذ قرار الهجرة بالمهاجر نفسه، فإذا كانت احتياجاته غير متوافرة في موطنه الأصلي فمن الممكن أن يهاجر للبحث عنها في مكان آخر، وهذا القرار محاط بتأثير الآخرين مثل أفراد الأسرة وجماعة الأصدقاء والعمل [٧١].

وترى (ايفرت. أس. لي) (Everett.S.Lee) أن هناك أربعة عناصر تتداخل في قرار الهجرة وفي مجرياتها هي:

أ- إن زيادة تيار الهجرة يتناسب عكسيًّا مع طول مسافتها.

ب- كلما كانت معلومات المهاجر أكثر وضوحًا عن جهة المهجر كان الدافع إلى الهجرة أقوى.

ج- كلما زادت الصعوبات المحيطة بالهجرة ضعف تيارها.

د- تتوقف درجة شدة الهجرة على ظرف المهاجر الشخصي [٧٢]. وغالبًا ما يتخذ قرار الهجرة بفعل عوامل طاردة قوية، يقابلها عوامل جاذبه في مكان آخر، وتتنوع تلك العوامل بتنوع المجتمعات البشرية وذلك ما أكدته عدد من الدراسات السابقة في هذا المجال.

إن حافز الهجرة يظهر نتيجة للتغيرات التي تطرأ على حياة الفرد وأسرته بدرجة رئيسة والتي تدعوه إلى الهجرة، لذلك فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي باستثناء الهجرات القسرية (السياسية)، فالمهاجرون يدرسون، مسبقا، قرارهم بالهجرة عن المكان الذي يهاجرون إليه فهم يتوقعون ويعرفون الكثير عنه ومن ثم فان هجرتهم تكون مخططه لتحقيق أهداف محددة.

71- kubat, D.& Hoffman -Nowotony ,H.J. Migration: Towards A new paradigm, international social science journal. vol. xxxlll,no, (2), 1981.

72- Beshers, J.M. Population Processes in Social System. The free Press, 1967, New York, P 22.

وقد ربط (تايلور) (Taylor) قرار الهجرة بالدافعية Motivation من معرفة المهاجر للمكان الذي سيذهب إليه، وقسم المهاجرين على نوعين تبعًا لدوافعهم المدركة: نوع يدرك الهجرة على أنها فرصة أفضل لتحقيق الطموحات والتطلعات، والنوع الآخر ينظر إلي الهجرة بأنها الحل الوحيد لجميع المشكلات التي يعانيها[٧٣].

إن الافتراضات التي استندت إليها قرارات الهجرة من حيث تجانس الدوافع وإمكانية توافر البدائل هي،في طبيعة الحال، افتراضات غير واقعية لأن العنصر العقلاني الذي ينطوي عليه قرار الفرد في الهجرة هو عنصر يعتمد على شخصيته ومعلوماته وعواطفه واستقلاليته وميوله [٧٤].

٤. نظرية الفرص المتداخلة:

عرض(ستوفر) (Stouffer) في عام ١٩٤١م نظريته عن الهجرة، التي اسماها الفرص المتداخلة أو الوسيطة، ويعني بها الفرص المتمثلة في الحصول على مسكن، وعدد الوظائف الشاغرة، وأماكن التعليم التي تكون عاملاً دافعًا للهجرة، وأن التنافس يزداد بين المهاجرين عندما تتوافر هذه الفرص.

٥. نظرية التوازن السكاني:

يرى (جي زيبف) (G. Zipf)، أن تيارات الهجرة تختلف باختلاف ظروف المناطق، فيتوقف تيار الهجرة على عدد سكان مكان المغادرة، ومكان الوصول، ويتوقف على مدى توافر فرص العمل في مكان الجذب، أي أن تيار الهجرة يتناسب طرديًا مع عدد سكان المكان الأصلي ومع الفرص المتاحة في المكان المستقبل، في حين يتناسب عكسيًا مع عدد سكان هذا المكان الجديد[٧٥]. ويذهب (جون ميلز) (John mills) أبعد من ذلك فيؤكد أن الهجرة شكل من أشكال إعادة التوازن السكاني بين وحدات الكرة الأرضية، بمعنى أن الهجرة تساعد على تخفيف الضغط السكاني من المناطق ذات

٧٣- خالد إبراهيم حسن، هجرة السودانيين إلى الخارج، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم النفس، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، ١٩٩٨م، ص٣٠.

٧٤- د. باقر سلمان النجار، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني،المجلد١٧، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٦ م ص ٣٧.

٧٥- د. خضر زكريا واخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

الإنتاجية المنخفضة بسبب توجه أعداد من السكان صوب المناطق ذات الإنتاجية العالية. وبموجب هذه النظرية تتم إعادة التوازن الناتج عن الهجرة بين عدد السكان والثروات المتوافرة في هذه البقعة من الأرض أو تلك. بينما يقدم الاقتصاديون تفسيرًا مفاده إن الهجرة تساعد على رفع دخول الدولتين المرسلة للهجرة والمستقبلة للهجرة.

٦. نظرية التحديث:

بموجب نظرية التحديث في علم الاجتماع فإن المهاجرين من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة يتعرضون لأنماط جديدة من السلوك والاستهلاك التي تسهم في خلق حالة من الصراع بين الذين يتقبلون هذا النمط من السلوك وبين الذين يرفضونه ويخلق كذلك حالة من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين [٧٦].

ويبدو من ذلك العرض السوسيولوجي لنظريات الهجرة أن أغلبها يدور حول نظرية الطرد والجذب، ومن وجهة نظرنا فإن المهاجرين غالبًا ما يتحدد قرار هجرتهم بناء على شدة العوامل الطاردة في المكان المهاجر منه وقوة العوامل الجاذبة في المكان المهاجر إليه وأيضًا فإن تلك النظريات قد ركزت على العوامل الاقتصادية على نحو أكبر من تركيزها على العوامل الاجتماعية.

ثالثًا. تحليل دراسات الهجرة اليمنية و تقويمها:

على الرغم من قدم ظاهرة الهجرة في المجتمع اليمني واستمرارها طوال المراحل التاريخية التي مر بها اليمن، لكن الدراسات والبحوث التي أنجزت حولها لم ترتق إلى مستوى حجم الظاهرة وآثارها التي امتدت إلى مؤسسات المجتمع المختلفة.

وقد اكتسبت الهجرة في اليمن أبعادًا عدة، وأحدثت آثارًا ملحوظة في مختلف مناحي الحياة في المجتمع اليمني؛ إذ كانت أحد العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية والحضرية والاقتصادية في اليمن، وعلى الرغم من أهميتها لم تحظ بالبحث اللازم المتعمق الذي يمكن يقدم نتائج تبنى عليها سياسة واضحة ورصينة للهجرة، وفي تقديرنا فإن عدم الاهتمام في بحث وتناول ظاهرة الهجرة «الداخلية

٧٦- د. باقر سلمان النجار، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

والخارجية في اليمن» يعود إلى أسباب عدة، يتصدرها عدم الاهتمام بالبحث العلمي بصفة عامة وغياب الدعم والتشجيع اللازمين للباحثين بصفة خاصة، فضلاً عن عدم وجود تعدادات سكانية، ووجود قاعدة للبيانات والمعلومات الإحصائية عن حركة الهجرة (الخارجية و الداخلية) التي يستند إليها في البحث العلمي.

وعلى الرغم من ذلك أُنجزت بعض الدراسات عن الهجرة التي يمكن الإفادة منها في معالجة بعض جوانب الهجرة وتقديم بعض الأُطر النظرية للدراسات اللاحقة، لكنها غالبا ما ركزت على الجوانب الاقتصادية والسكانية والجغرافية للهجرة دون جوانبها الاجتماعية، حتى الدراسات التي تضمنت جوانبا اجتماعية فمع أهميتها لم تتضمن تحليلاً عن تأثير الهجرة في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، ومن تلك الدراسات، دراسة أحمد القصير ١٩٨٢م، ودراسة سليمان بن عزون ١٩٨٩م، ودراسة أحمد الزغبي ١٩٩١م.

لقد كانت غاية أغلب تلك الدراسات هي جمع كم من المعلومات الوصفية لدوافع الهجرة وخصائص المهاجرين، ومن ثم فإن الباحث المتتبع لهذه الدراسات يجد صعوبة في الحصول على تفسيرات علمية ومنهجية توصله إلى إيجاد تحليل علمي للظاهرة إذا ما أراد الغوص على غمار انعكاساتها وأبعادها على مستوى المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة.

وقد انطلقت هذه الدراسات والمحاولات من زاوية التركيز على متابعة الآثار الاقتصادية أكثر من الآثار الاجتماعية[٧٧].

٧٧- في النصف الثاني من التسعينات أقدمت الدولة على استحداث وزارة خاصة بشؤون المغتربين، وقد جاء ذلك بعد العودة الكبيرة المفاجئة للمهاجرين اليمنيين من دول مجلس التعاون الخليجي بسبب حرب الخليج الثانية، وقد كان لهذه العودة أثرَ واضحَ في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن وزاد من تفاقم مشكلة البطالة وحجم الضغط على المؤسسات الخدمية في المدن التي عادوا إليها، وقد قامت الوزارة المعنية بالتنسيق مع المجلس الاستشاري اليمني على عقد ندوة موسعة لبحث مشكلة الهجرة في اليمن من جوانب مختلفة سنة١٩٩٩م.
كما تم تأسيس مركز يُعنى بدراسات الهجرة والاغتراب يتبع جامعة حضرموت في سنة ٢٠٠٠م وقد باشر هو الآخر بعقد ندوة علمية حول الهجرة اليمنية في مطلع ٢٠٠١م.

ويمكن تقسيم الجهد السوسيولوجي السابق حول الهجرة اليمنية على ثلاثة اتجاهات:

١- الاتجاه الأول: ويتمثل في تلك الدراسات الأكاديمية التي التزمت بمنهج البحث العلمي، في رسائل الماجستير والدكتوراه وهذه قليلة جدًا.

٢- الاتجاه الثاني: وقد تمثل في تلك المحاولات المحدودة التي تناولت الظاهرة من ناحية تطورها التاريخي بموجب اجتهادات بعض الباحثين و المؤلفين ومحاولاتهم تقديم تصورات عن تاريخ الهجرات اليمنية إلى الخارج مثل دراسة محمد عبد القادر بأفقيه.

٣- أما الاتجاه الثالث: فيتمثل بالدراسات الخاصة التي تناولت جوانب مختلفة للهجرة اليمنية وأبعادها التي قُدمت للندوات والمؤتمرات التي عُقدت حول الهجرة داخل اليمن وخارجه، وهي عبارة عن دراسات شملت جوانب عدة من تاريخ الهجرة اليمنية وانعكاساتها وأبعادها المختلفة وبحسب اهتمامات الباحثين وتخصصاتهم وطبيعة المحاور المرسومة لتلك الندوات والمؤتمرات.

لقد كانت أغلب تلك الدراسات والبحوث التي تناولت ظاهرة الهجرة تعاني نقصًا ملحوظًا في التأصيل النظري والتحليل العلمي الدقيق، وظلت تحوم في أبعاد محددة وجزئية وسطحية تتصل بعوامل الطرد والجذب الاقتصادية والسكانية ودورهما في الهجرة.

في حين أن الهجرة كما نراها في هذه الدراسة هي عملية تتضمن جملة من العناصر الذاتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، فالهجرة ليست مجرد تحول في مكان الإقامة مقتصرة على عنصري الزمان والمكان، وإنما هي موقف عقلي ونفسي واجتماعي وترتبط بكل عناصر البناء الاجتماعي، ومن ثم فان دراستها كما يرى الدكتور أحمد أبوزيد يتطلب من الباحث الاتصال المباشر بالمهاجرين ومحيطهم الاجتماعي ضمن إطارها الكلي مع بقية النظم والأنساق الاجتماعية التي تؤلف ذلك البناء الاجتماعي[٧٨]، هادفين من ذلك رصد دورها في عملية التغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية.

٧٨- د. احمد أبو زيد، الهجرة وأسطورة العودة، مصدر سبق ذكره، ص٧.

المبحث الثاني

التحليل السوسيولوجي لظاهرة الأسرة

أولا . تحليل مفهوم الأسرة:

تعد الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي بصفة عامة فهي المحور الذي تدور حوله كل النشاطات الاجتماعية، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية انتشارًا وأساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية وتشكل الأسرة نواة التنظيم الاجتماعي، وهي الوسيط بين الفرد والمجتمع والمؤسسة التي يتوارث فيها الأفراد والجماعات انتماءاتهم الدينية والطبقية والتعاونية [٧٩] وعلى الرغم من غزارة التراث النظري الذي تمخض عن الدراسات والبحوث الاجتماعية المتعلقة بموضوع الأسرة وتعريفها، لم توصلنا إلى إعطاء معنى موحدٍ وشاملٍ عن الأسرة.

وقد تمحورت أغلب التعريفات حول فكرة واحدة وهي أن الأسرة تعد الخلية أو النواة الأولى التي تنبثق أو تتكون منها المجتمعات.

وقبل الدخول في التعريف الاصطلاحي للأسرة لابد لنا من استعراض المدلول اللغوي لمفهوم الأسرة، الذي يعني «الدرع الحصينة» وأهل الرجل وعشيرته تطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك وجمعها « أسُر» [٨٠].

وكلمة « أسر» بمعنى حبس، فخاتم الزواج يسمى بـ «المحبس» وتشير

كلمة أسرة إلى التآزر أو التناصر والتضامن [٨١] ويرى بعضهم أن كلمة أسرة مشتقة من (الأسر) بمعنى القيد، فالأسر والقيد يفهم هنا بأنه العبء الملقى على الإنسان ومن ثم فان المفهوم اللغوي للأسرة يبنى على المسؤولية [٨٢].

٧٩- د.حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م، ص ١٧١.

٨٠ – مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط، دار أحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ب. ت ص ١٨.

٨١ – د.حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

٨٢- د. محمد عبد المحسن التويجري، الأسرة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي، ط١، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١م، ص٥٣.

أما التعريف الاصطلاحي فقد جاء بمعان عدة فمنهم من عرّف الأسرة بأنها مجموعة من العلاقات الدائمة والمتشابكة بين أشخاص يشغلون مكانات إجتماعية اكتسبوها من خلال الزواج والإنجاب [٨٣].

فالأسرة هي نسق جزئي من نسق عام وهو المجتمع، وتتضمن مجموعة من العلاقات التي تمتاز بالثبات النسبي بين أعضائها كالعلاقات المتبادلة بين الأب والأم والأبناء وبين الجد والأحفاد وبين الأخوة والأخوات. ولكل طرف من طرفي هذه العلاقة مكانته ودوره المحدد.

وقد حظيت الأسرة باهتمام كبير من المفكرين والعلماء منذ القدم، ومن مجالات تخصصية مختلفة، وقدم كثير منهم عدداً من الدراسات العلمية التي عُنيت بموضوع الأسرة منطلقة من أهميتها في المجتمع، فقد تناولها الأدباء والفلاسفة وعلماء الدين والاجتماع، والنفس وغيرهم منذ أفلاطون وأرسطو، وكونفوشيوس، وابن خلدون، واغسطين وشكسبير وسبنسر، وتايلر، وكولي.

وتتجلى أهمية دراسة الأسرة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا في الكشف عن القوانين التي تحكم بناء الأسرة ووظائفها والمشكلات التي تجابه ذلك البناء وتلك الوظائف [٨٤].

ويعود البحث عن جذور الأسرة إلى المدرسة التطورية ١٨٦٠-١٩٠٠م التي كانت واقعة تحت تأثير نظرية داروين وغيره من دعاة المذهب التطوري البيولوجي أو الحيوي[٨٥].

(فأوجست كونت) يرى أن الأسرة تشكل الخلية الأولى في جسم المجتمع، ويمكن مقارنتها في طبيعتها ومركزها بالخلية في المركب البايولوجي ومؤكداً

٨٣- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة بيروت، لبنان، ب. ت، ص ٥٦.
٨٤- د. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في المدينة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
٨٥- المصدر السابق نفسه، ص ٤١.

أن الحياة الأسرية هي الحالة الطبيعية للإنسان، كما يعد الزواج العامل الأساس الأول في البنيان الاجتماعي[٨٦].

في حين أن (أميل دور كهايم) (Emile Durkeim)عدّ الأسرة هي الخلية الأولى في المجتمع، وقد تتبع التطورات التي مرت بها من الشكل الطوطمي إلى شكلها الحالي وتوصلاً إلى أن الاجتماع الأسري لا يقوم على الغريزة ودوافع الطبيعة بل يقوم على قواعد وأساليب يرتضيها «العقل الجمعي» وتدعو إليها الحياة الاجتماعية[٨٧].

في حين يذهب عالم الاجتماع الأمريكي، (ويليام سمنر) (William Sumner)إلى عدّ الأسرة هيئة يرتبط أعضاؤها في المأكل والمسكن والعمل والخضوع لنظم معينة، وهي أيضًا صورة مصغرة لحياة المجتمع، ومؤكدًا أن الأسرة الزواجية هي الوحدة الاجتماعية التي تقوم على أساس الرضا والقبول المتبادل بين رجل وامرأة وذلك لغرض إنجاب الأطفال والمعاشرة الصحيحة في نطاق الإطار الاجتماعي[٨٨].

والأسرة كما يراها الباحث في هذه الدراسة هي تلك الوحدة الاجتماعية التي يعيش أفرادها تحت سقف واحد ويشتركون بالحقوق والواجبات سواء أكانت نووية أم ممتدة أو مركبة التي عدها جزءًا في مجتمع البحث الذي قام بدراسته.

ثانيًا. بناء الأسرة ووظائفها:

١. بناء الأسرة:

يركز التحليل البنائي الوظيفي للأسرة على دراسة مكونات النظام الأسري وأنساق العلاقات الاجتماعية التي تتم داخل نطاق الأسرة أو خارج ذلك النطاق في علاقاتها مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ومن ثمّ فهو يركز على بناء الأسرة ووظائفها الداخلية والخارجية.

---

٨٦ – د. إجلال إسماعيل حلمي، دراسات في علم الاجتماع الاسري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
٨٧ – المصدر السابق نفسه، ص٤٨.
٨٨ – د. إجلال إسماعيل حلمي، دراسات في علم الاجتماع الاسري، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

ويؤدي هذا التحليل دورًا مهمًا في دراسة عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء التي تقوم بها الأسرة وبقية مؤسسات المجتمع التي بوساطتها يكتسب الفرد المعاني المشتركة التي تساعده على تكوين شخصيته الاجتماعية.

فمن حيث دراسة البناء أهتم الباحثون بحجم الأسرة ونوعها وعلاقاتها الداخلية والخارجية والحالة الاقتصادية واختيار الزوج الذي غالبًا ما تكون الأسرة هي المسؤولة عن ذلك الاختيار لأبنائها بأزواج يماثلونهم في العقيدة الدينية، والمكانة الاقتصادية والاجتماعية[٨٩]، فضلاً عن صلة القربى.

وفي مجتمعنا العربي وعلى وجه الخصوص في تشكيلاته الريفية والعشائرية والقبلية نجد أن الأسرة ما زالت تتمسك بهذه القيود، ففي اليمن تكاد تكون هذه القيود هي الغالبة في حالات الزواج في المدينة والريف معًا.

وتؤدي التنشئة الاجتماعية دورًا مهمًا في اختيار الزواج المثيل أي التماثل بين القرينين، وهذه العملية تتم بطريقة منظمة من خلال طرائق تربية الأبناء لاختيار من يماثلونهم والابتعاد عمن لا يماثلونهم في العادات والقيم والأذواق ونمط الحياة والمستوى الاقتصادي مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تدعيم العزلة والتقسيم الطبقي والاجتماعي بين الفئات الاجتماعية المختلفة[٩٠].

٢. وظائف الأسرة:

تشكل الأسرة إحدى مؤسسات البناء الاجتماعي، وتعد - كما ذكرنا- النواة الأولى التي تتكون منها المجتمعات البشرية وقد تطورت وظائفها عبر العصور التاريخية.

ويولي علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ومنهم دور كهايم ورادكلف براون ومالينوفسكي اهتمامًا كبيرًا بوظائف الأسرة، كونها تؤدي إلى استمرارية الوجود الاجتماعي وديمومته. ويشير مفهوم الوظيفة إلى الخدمات التي تؤديها الأسرة [٩١].

٨٩- د.علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٨م، ص ٧١.

٩٠- د. مجد الدين عمر خيري خمش، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، ط١، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ١٩٩٩م، ص ١٣٠-١٣١.

91 - Robert.f.winch and cowis wolf Good man, selected studies in The family. Third Edition, 1962 p.32-35.

فهنـاك وظائـف داخليـة تؤديهـا الأسـرة لأفرادهـا وإشـباع حاجاتهـم كالوظيفـة الاقتصاديـة، وهنـاك وظائـف خارجيـة تقـوم بهـا الأسـرة تجـاه المجتمـع كالوظيفـة الإنجابيـة إذ تمـد المجتمـع بالأفـراد الذيـن يحافظـون علـى ديموميـة الحيـاة، إذن فهنـاك تكامـل بـين جميـع الوظائـف التـي تؤديهـا الأسـرة سـواء الوظائـف التـي تؤديهـا لأعضائهـا أو الوظائـف التـي تؤديهـا للمجتمـع بصفـة عامـة.

إن تنـوع أشـكال الحيـاة الأسـرية واختلافهـا مـن مجتمـع إلـى آخـر ومـن زمـن إلـى آخـر قـاد إلـى تطـور واختـلاف وظائـف الأسـرة، فعلـى الرغـم مـن أن وظائـف الأسـرة في زمننـا الحاضـر قـد اختلفـت عـن تلـك الوظائـف التـي كانـت تقـوم بهـا الأسـرة في الماضـي عنـد مـا كانـت تقـوم بجميـع الوظائـف، إذ كانـت الأسـرة هـي الهيئـة القضائيـة والتشـريعية والاقتصاديـة والتربويـة فهـي التـي تمنـح الحقـوق وتفـرض الواجبـات[٩٢]، ولكـن الأسـرة يبقـى لهـا الـدور المسـاند مـع التنظيمـات الاجتماعيـة الأخـرى في تأديـة وظائفهـا، التـي تتجسـد بالوظائـف آلاتيـة:

أ. الوظيفة الجنسية:

تعـد الأسـرة النظـام الرئيـس والمشـروع إجتماعيًّـا في إشـباع رغبـة الفـرد الجنسـية بواسـطة الـزواج الـذي تقـره الأعـراف والتقاليـد المجتمعيـة والنظـم الرسـمية التـي يقـر بهـا المجتمـع. ويعتـرف بثمـرات هـذا الاتصـال[٩٣].

وهـذه الوظيفـة تـودي إلـى تعزيـز وتقويـة الروابـط الزواجيـة، فالأسـرة هـي التـي تمنـح أفرادهـا المكانـة الاجتماعيـة والمحـددة بالاسـم، والجنسـية، والديانـة، والطبقـة، ومحـل الـولادة والإقامـة [٩٤].

٩٢- د. حسـين عبـد الحميـد رشـوان، الأسـرة والمجتمـع،ط١، مؤسسـة شـباب الجامعـة، الاسـكندرية، مصـر، ٢٠٠٣م، ص ٤٥

٩٣ - د. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

٩٤- د. كمـال دسـوقي، علـم الاجتمـاع ودراسـة المجتمـع، مكتبـة الانجلـو المصريـة، القاهـرة، مصـر،١٩٧١، ص ٤٤٩.

ب. الوظيفة الاقتصادية:

تعد الأسرة المؤسسة المسؤولة عن توفير الحاجات المادية لأعضائها فهي التي تقوم بأطعامهم وإيوائهم وكسوتهم إذ كانت الأسرة في الماضي تمثل وحدة اقتصادية إنتاجية تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتي، إذ كان أعضاؤها يقومون بالمهام المتعلقة بالإنتاج الزراعي والحيواني وخزنه ومقايضة الفائض إن وجد، وكانت تعتمد على الاكتفاء الذاتي في كل حاجاتها. لكن هذه الوظيفة قد تغيرت كثيرًا وأصبحت مؤسسات اقتصادية أخرى تساندها في أداء هذه الوظيفة كالمصنع والمتجر والبنك وغيرها.

جـ. الوظيفة التربوية:

تتلخص هذه الوظيفة في التنشئة الاجتماعية التي تؤديها الأسرة لأبنائها، إذ تقوم بتعليمهم وتدريبهم وتزويدهم بالقيم والمعايير الاجتماعية، فهي الجماعة الأولى التي تُعلم الطفل قواعد وآداب السلوك والمعاملات والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والقواعد الدينية وجوانب الخير والشر والفضيلة والرذيلة والحسن والقبح، وتحرص الأسرة على متابعة أبنائها لواجباتهم التي يؤدونها داخل الأسرة وخارجها، ويشترك كل من الزوج والزوجة والأجداد في تربية الأبناء وتنشئتهم داخل الأسرة التي تتم على أسس أخلاقية تحدد واجبات الكبار نحو الصغار، وقد كانت الأسرة في الماضي تقوم بجميع هذه الوظائف، أمّا في الوقت الحاضر فقد اشتركت معها مؤسسات أخرى في تحقيق هذه الوظيفة كالروضة والمدرسة ومكان العبادة.

د. الوظيفة الدينية:

تُسهم الأسرة في تزويد أعضائها بالقيم الدينية وما تتضمنه من أوامر ونواهٍ ومقبول ومرفوض وأركان العبادة، والأسرة العربية تعمل على تثبيت القيم الدينية بين أفرادها بمساعدة رجال الدين وأماكن العبادة.

هـ. الوظيفة الترفيهية:

تتمثل الوظيفة الترفيهية في توفير فرص الراحة وإشباع الحاجات العاطفية لأعضاء الأسرة ومد الأبناء بالحب والحنان والرعاية والاستقرار والاطمئنان العاطفي،

وذلك من خلال التفاعل الإيجابي العميق الذي ينشأ بين الأباء والأبناء داخل نطاق الأسرة بوصفها الوحدة الصغيرة الأولى والمصدر الرئيس للإشباع العاطفي لكل أعضائها [٩٥].

ولا يقتصر هذا الإشباع العاطفي على (الأطفال) بل يشمل الكبار الذين يشعرون بتلك العاطفة حينما يقومون بمداعبة أطفالهم واللعب معهم، فهذا التبادل العاطفي كفيل برسم الأبعاد السليمة للسلوك السوي إذا ما أتسم بالتوازن بين الحب والحزم معًا[٩٦].

ثالثًا: عوامل تغير الأسرة:

أن أي تغير يحصل في أي جزء من أجزاء النظم الاجتماعية سيؤثر في بقية أجزاء تلك النُظُم، والنظام الأسري هو الآخر يتبادل التاثير مع النظم الاجتماعية الأخرى، وبهذا الخصوص فقد أوضحت عدد من الدراسات السوسيولوجية المعاصرة أن التغير الذي يحدث في الأسرة إنما يعود إلى عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسكانية والإيكولوجية والقيمية وغيرها من العوامل ذات الصلة والتأثير في حياة الأسرة، التي تحدث في إطار التحولات الجارية في منظومة البناء الاجتماعي المكوّن للمجتمع الذي تعيش فيه الأسرة.

ومن هذا المنطلق يرى علماء الاجتماع أن التغيرات التي تحدث في الأسرة تجري بتأثير متبادل مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي أو السياسي أو الديني فكل تغير يحدث في الأسرة يظهر في بقية النظم والعكس صحيح[٩٧].

كذلك فان التغير الذي يحصل في بناء الأسرة يؤثر في وظائفها كالتحول الذي يحصل في نمط الأسرة «من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية» فهذا التحول البنائي يؤثر في وظائف الأسرة والأدوار التي يؤديها أعضاؤها، كالتحول الذي يحصل مثلاً عند هجرة الأب الذي يؤدي إلى مضاعفة دور الأم في إدارة شؤون الأسرة وتربية الأبناء.

٩٥- د. علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.
٩٦- د. حسين عبد الحميد رشوان، الاسرة والمجتمع، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.
٩٧- د. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

إن التغير الذي يحصل على بناء الأسرة ووظائفها لا يمكن إرجاعه إلى عامل واحد، بل إلى عوامل عدة متداخلة كالعوامل التكنولوجية والجغرافية والسياسية والقيمية والاقتصادية.

١. العوامل التكنولوجية:

للعوامل التكنولوجية تأثير واضح في بناء الأسرة ووظائفها، فالتصنيع يوفر للأسرة الأدوات والمستلزمات المنزلية والترفيهية والعملية التي تحقق للأسرة وسائل الراحة وتسهل بعض الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها أعضاؤها، فضلاً عما توفره هذه الصناعات التكنولوجية من فرص لقضاء أوقات الفراغ لأفراد الأسرة داخل المنزل وخارجة، كجهاز التلفاز والمسجل والراديو والحاسوب وجهاز عرض الأقراص المدمجة والأدوات الرياضية الحديثة فكل هذه الوسائل وفرت سبل الراحة والترفيه لأعضاء الأسرة إذا ما أحسن استخدامها وأدركت الأسرة أهمية بعض هذه الوسائل في تنشئة الأطفال وخطورتها عليهم في الوقت نفسه.

ويمكن القول أن بعض هذه الوسائل قد أدت بصورة أو بأخرى إلى الابتعاد عن تلك الروح العاطفية التي يقضيها أفراد الأسرة في الحديث مع بعضهم والاستماع إلى الروايات والحكايات الشعبية التي كان يقدمها كبار السن والأجداد لأحفادهم التي تنمي لديهم سعة الخيال، وتمدهم بالمعارف والكشف عن التجارب والخبرات في الحياة الاجتماعية، إذ لم يعد هناك وقت كاف لمثل تلك الجلسات العائلية الطويلة التي كانت تقضيها الأسرة في وقت راحتها في المنزل وذلك بسبب التزاحم الذي خلقته وسائل التكنولوجيا التي يتابعها المرء داخل المنزل وخارجه من ناحية، وضغوط الحياة من ناحية أخرى.

وقد ساعد التقدم التكنولوجي والصناعي على تغير نمط الأسرة وحجمها في المجتمعات التي أخذت بأسباب ذلك التقدم، وأعطت مجالاً أوسع من الحرية والمساواة، وتراجع دور الرجل التقليدي في السيطرة المطلقة على الأسرة.

٢. العوامل الجغرافية:

تؤثر العوامل الجغرافية المتصلة بالمناخ والأرض والموارد في تحديد نوعية الأنشطة التي يمارسها أفراد المجتمع عامةً والأسرة خاصة ومثال على ذلك نقول إن هناك اختلافًا واضحًا بين الوظائف والمهام التي تقوم بها المرأة في الريف حيث الأنشطة الزراعية، عن تلك المهام والوظائف التي تؤديها المرأة في المدينة، حيث تتنوع الأنشطة الاقتصادية الحضرية.

٣. العوامل السياسية:

تؤثر العوامل السياسية والإيديولوجية تأثيرًا كبيرًا في التركيب البنائي للأسرة وخاصة في ما يتعلق بالتشريع للزواج والعمل وفسح المجال للحريات وعمل المرأة ودور الرعاية وغيرها من العوامل المتعلقة بالجوانب السياسية والايديولوجية.

٤. العوامل الاقتصادية:

تؤدي العوامل الاقتصادية دورًا مهمًا في تفسير التغير الأسري، فالمهنة والأجر يكسبان الشخص مكانة وهيبة في المحيط الأسري والاجتماعي، لأن العمل ومصدر الدخل والحصول على السلع والسكن يترك آثارًا كبيرة في بناء المجتمع ووظائفه بصورة عامة، والأسرة بصورة خاصة.

٥. العوامل القيمية:

تؤدي العوامل القيمية دورًا في التغير الذي يحدث في إطار الأسرة التي تتأثر بالمحيط القيمي الاجتماعي الذي تعيش فيه، وقد بينت بعض الدراسات السوسيولوجية أن ظهور العلاقات الرسمية التعاقدية قد أثرّ في طبيعة العلاقات القيمية القرابية التي تراجعت عما كانت عليه في الأسرة التقليدية التي تتصف فيها العلاقات القرابية بالتماسك القوي، فضلاً عن علاقتها القوية بجماعة الجوار ومحيطها الاجتماعي.

فالأسـرة اليمنية مازالت متأثرة – رغم التغيرات التي أصابتها – بالقواعد التقليدية للأسـرة العربيـة التـي تهتـم كثيـرًا بالعلاقـات القرابيـة، إذ إن الفـرد والأسـرة معًـا يفتخـران بانحدارهمـا القرابـي والقبلـي، إذ تشـجع الأسـرة أعضاءهـا علـى تنميـة القيـم الاجتماعيـة التـي تحافـظ علـى هـذه العلاقـات القرابيـة، ويلاحـظ أن لهـذه العلاقـات حضـورًا واضحًـا في الحيـاة الاجتماعيـة ولاسـميا أن للقبيلـة مكانـة مرموقـة ومؤثـرة في تقويـة العلاقـات القرابيـة والاجتماعيـة في المجتمـع وعلـى وجـه الخصـوص القبائـل التـي تمتـاز بالوحـدة المتماسـكة بـين أعضائهـا.

●●●

الفصل الرابع
الملامح العامة للبناء الاجتماعي في المجتمع اليمني

المبحث الأول: النظام السياسي.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي.

المبحث الثالث: النظام الأسري.

المبحث الرابع: النظام التربوي.

المبحث الخامس: النظام الديني.

المبحث السادس: النظام الترفيهي.

تمهيد:

من أجل الوصول إلى معرفة حجم التغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، الناجمة عن الهجرة لابد من أن نتعرف الملامح الاجتماعية للبناء الاجتماعي في المجتمع اليمني لارتباطه القوي بموضوع الدراسة، وذلك لتأثر الأسرة بمرتكزات ذلك البناء الذي تعرض أيضًا لتأثيرات الهجرة، فاصبح هناك نوعُ من التأثير المتبادل بين نظام الأسرة وبقية النظم الاجتماعية، إذ تتضمن المصاحبات الاجتماعية للهجرة وظائف إيجابية ميسرة وأخرى سلبية معوقة وظيفيًّا لابعاد معينة في البناء الاجتماعي[٩٨].

ينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي إلى الأسرة بوصفها جزءًا من كيان المجتمع، فهي نظام مكون من أجزاء ويؤدي كل جزء وظيفته في ذلك النظام المكون للبناء الاجتماعي[٩٩]، الذي يتواشج مع بقية النظم الاجتماعية. ومن هذا المنطلق فإن الأمر يقتضي الوقوف على طبيعة البناء الاجتماعي ومحاولة تعرّف تكويناته وعلاقاته المختلفة وذلك انطلاقًا من أن كل تغير أو تعديل في النظام الاجتماعي أو في أحد أجزائه يودي ضرورةً إلى إحداث التغير في بقية الأجزاء الأخرى التي يتكون منها ذلك البناء.

فالتغير الذي يحدث في النظام الاقتصادي مثل ارتفاع الدخل وانخفاض ساعات العمل سيؤدي ضرورةً إلى تغيرات في النظام الأسري من قبيل زيادة رفاهية وقت فراغ الأسرة، وعلى هذا الأساس تكمن أهمية تناول البناء الاجتماعي للمجتمع اليمني ليشكل خلفية عامة لموضوع الدراسة.

وقبل الدخول في تناول تلك الجوانب لابد من الإشارة إلى أن مفهوم البناء الاجتماعي، الذي يعد من المفهومات الاجتماعية الأساس لدى علماء الاجتماع والانثروبولوجيا إذ غالبًا ما يوصف بأنه شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية التي

٩٨- د. عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م، ص٣٠٩.

٩٩ - د. حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة والمجتمع، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٠.

تربط بين الأفراد وتتمتع بالاستمرارية [١٠٠]، متضمنة أنساقًا ونظمًا تؤدي أدوارًا اجتماعية معينة[١٠١]. أي أن كل نظام يؤدي وظيفة جزئية في هذا البناء ومن ثم تتشابك ويتساند بعض هذه الوظائف مع بعضها الآخر، لذا لا يمكن دراسة أي نظام إلا في علاقته بالنظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي بصورة عامة [١٠٢].

وتأسيسًا على ذلك يتناول هذا الفصل أهم الملامح الاجتماعية لبناء المجتمع اليمني خلال مدة زمنية معينة، وهي المدة التي تمتد منذ ستينات القرن الماضي التي أعقبت قيام الثورة اليمنية [١٠٣❖] ١٩٦٢و١٩٦٣م وأتت بجملة من التحولات الجذرية في المجتمع اليمني، وحتى مدة إعداد هذه الدراسة، وسوف نحاول دراسة الوحدات البنائية التي يتكون منها المجتمع اليمني والعلاقات الاجتماعية التكاملية بين أجزائه المختلفة وذلك من خلال استعراض أهم الملامح الاجتماعية لأنظمة البناء الاجتماعي في اليمن وهي:

النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الأسري والنظام التربوي والنظام الديني والنظام الترفيهي، وسنتناولها تباعًا:

●●●

١٠٠- د. محمد عبده محجوب، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

١٠١- د. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي- مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة، مصر، ١٩٦٥م، ص ٦٦. وللمزيد عن مفهوم البناء الاجتماعي، ينظر: د. علاء الدين جاسم البياتي، الراشديه، دراسة انثروبولوجيه اجتماعية، مطبعة النعمان، النجف الأشراف، العراق، ١٩٧١م.

١٠٢- د. محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، ط٢، دار غريب للطباعة،القاهرة،مصر، ١٩٨٢م، ص١٥.

(❖) تجدر الإشارة إلى إننا حينما نستخدم مصطلح الثورة اليمنية فهو اختصار لثورتي ٢٦ سبتمبر١٩٦٢م في شمال اليمن، وثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ م في جنوب اليمن.

المبحث الاول

النظـــام السيـاسـي

يـرى (هوبهـاوس) (HOP HOUSE) أن النظـام السياسـي مـا هـو إلا اقتبـاس لطبيعـة المجتمـع نفسـه ومـا يحتويـه مـن مظاهـر اجتماعيـة مـن حقـوق وواجبـات وعـادات وتقاليـد وسـلطة ومظاهـر علمانيـة ودنيويـة[١٠٤]، والحديـث عـن النظـام السياسـي في المجتمـع اليمنـي الـذي يمتـاز بالتعدديـة الاجتماعيـة يقتضـي التأمـل في معرفـة التطـورات التاريخيـة والسياسـية التـي مـرَّ بهـا اليمـن خـلال القـرن العشـرين قبـل تحقيـق وحدتـه في الثانـي والعشـرين مـن مايـو ١٩٩٠م بـين الدولتـين في الجنـوب والشـمال. ويرتبـط النظـام السياسـي في اليمـن بالنظـام القبلـي ارتباطًـا قويًّـا، إذ يعـدّ النظـام القبلـي في اليمـن جـزءًا مـن السـلطة السياسـية فهـو موجـود منـذ زمـن بعيـد، وسـابق علـى دخـول الإسـلام إلـى اليمـن، ويـدل علـى ذلـك هـو أن الدويـلات اليمنيـة القديمـة التـي سـبقت ظهـور الإسـلام كانـت مسـماه بأسـماء قبائلهـا كدولـة سـبأ، وحميـر، ومعـين، وحضـر مـوت[١٠٥].

فقـد كانـت القبيلـة ومازالـت تحتـل مكانًـا مرموقًـا في البنـاء الاجتماعـي والنظـام السياسـي في اليمـن، وتتمتـع بنفـوذٍ قـويٍ في الحيـاة الاجتماعيـة والسياسـية، إذ لـم تعـد تجمعًـا سـكانيًا تربطهـا عصبيـة معينـة فحسـب بـل هـي نظـام متكامـل لـه قوانينـه وتقاليـده يتولـى توزيـع الأعمـال بـين فئاتـه المختلفـة، فضـلاً عـن أنـه نظـامٌ تعاونـي يحـدد مسـالة الحقـوق والواجبـات.

ويتكـون المجتمـع اليمنـي مـن عـدد كبيـر مـن القبائـل المختلفـة وتتفـرع كل قبيلـة إلـى عـدد مـن العشـائر والأفخـاذ، ممـا جعـل هـذا التعـدد يتسـم بالطبيعـة المحليـة والانعـزال المكانـي [١٠٦]، لبقـاء القبائـل اليمنيـة منعزلـة مكانيًّـا لزمـن طويـل فـإن العـرف كان ومـا زال

١٠٤- د. عـادل عبـد الحسـين شـكارة، نظريـة هوبهـاوس في التنميـة الاجتماعيـة وتطبيقاتهـا علـى سياسـة تنميـة المجتمـع العشـائري في العـراق، مطبعـة دار السـلام، بغـداد، العـراق، ١٩٧٥ م، ص ٤٧.

١٠٥- د. نـزار عبـد اللطيـف الحديثـي، أهـل اليمـن في صـدر الإسـلام، الموسـوعة العربيـة للدراسـات، بيـروت، لبنـان، ١٩٧٨م، ص ٦٥.

١٠٦-ناصـر قائـد سـيف الدبحانـي، تداخـل المرجعيـات في تكويـن الشـخصية اليمنيـة، أطروحـة دكتـوراه في علـم الاجتمـاع غيـر منشـورة، جامعـة بغـداد، العـراق، ٢٠٠٠م، صِ٢١.

الأكثر شيوعًا في معالجة الكثير من القضايا والنزاعات، وقد أكدت بعض البحوث الميدانية أن الناس يفضلون طريقة العرف القبلي محل القانون عند الفصل في قضايا النزاع التي تنشب فيما بينهم، ولا يقتصر ذلك التفضيل على الريف فحسب بل في المدن اليمنية كذلك، لأن النسبة الكبيرة من سكانها هم من أصول ريفية.

لقد شكلت مرحلة الستينات من القرن العشرين منعطفًا جديدًا في تاريخ اليمن السياسي والاجتماعي تمثل ذلك في قيام الثورة اليمنية ١٩٦٢م و١٩٦٣م الذي نتج عنهما نشوء نظامين سياسيين للحكم، فقد كانت اليمن تعيش قبل الثورة أوضاعًا مأساوية يسيطر عليها الجهل والتخلف والمرض والعزلة.

فشمال اليمن كان تحت السيطرة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، حتى جلاء تلك السيطرة سنة ١٩١٨م، وبعدها جاء الحكم الأمامي نظامًا سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا ودينيًّا بزعامة الأمام الزيدي [١٠٧]، الذي تمكن من فرض سلطته السياسية واحكام قبضته على شؤون البلاد بعد قضائه على منافسيه من القوى القبلية الأخرى.

وقد اتسمت سياسة الأمام بالعزلة وعدم السماح بفتح المنافذ على العالم الخارجي، مما جعل مدة حكمه يسودها التخلف والفقر والجهل والمرض، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من السكان نحو الهجرة إلى خارج اليمن لأسلوبه التسلطي وقسوته في الحكم [١٠٨]، إذ ركز جميع السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية بيده. ففي هذه المدة من حكمه كرست في المجتمع التفرقة القبلية والطائفية الدينية، فضلاً عن انعدام المشاريع التنموية، مما حدا ببعض سكان المناطق الشمالية للهجرة إلى مدينة عدن هربًا من تلك الأوضاع المعيشية، وعبر مدينة عدن تمكن بعضهم من الهجرة إلى خارج الوطن.

١٠٧-إيلينا جلو بفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية: ١٩٦٢-١٩٨٥م، ط١، ترجمة محمد البحر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء اليمن، ١٩٩٤م، ص ٤٥.

١٠٨- الفرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حازم صاغية، وسعيد محيو، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان،١٩٨٥م، ص ٤٥.

وعلى الرغم من ذلك القمع والتجهيل الذي مارسه الإمام لكن ذلك لم يمنع من قيام بعض الحركات التي تطالب بالتغيير والتحديث السياسي في المجتمع، كان من أبرزها قيام حركتي ١٩٤٨م و ١٩٥٥م، التي استهدفتا تغيير الحكم وتوجت هذه الحركات فيما بعد بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م التي قضت على النظام الإمامي، وفتحت عهدًا جديدًا حمل معه رياح التغير والخروج من دائرة العزلة وإعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية، التي أحدثت جملة من المتغيرات السياسية في نظام الحكم.

أما الجنوب فكانت مناطقه خاضعة لسلطات الاستعمار البريطاني منذ سنة ١٨٣٩م. إذ فرضت سلطات الاحتلال نظامًا استعماريًا استبداديًا على مناطق الجنوب، واتخذت من مدينة عدن قاعدة رئيسة لإدارة نظام الحكم.

لقد أحكم الاستعمار البريطاني قبضته على المدينة لموقعها وأهميتها في خطوط الملاحة الدولية ولخدمة مصالحه في المنطقة، وأوجد فيها نظام حكم يختلف عن بقية المناطق الجنوبية الأخرى، إذ كرس فيها سياسة العزلة والتفرقة وإثارة الفتن بين القبائل، الأمر الذي سهل سيطرته على مختلف مناطق الجنوب من خلال مساندته بعض رؤساء القبائل والمشايخ ظنًا منه أن هذا الوضع سيعيق أية انتفاضة ضده إذا ما قادته القبائل.

بيد أن ذلك الوضع لم يتحقق، إذ أدركت تلك القبائل واجبها الوطني في التحرر من سيطرة الاستعمار وبدأت في نشر الوعي الوطني بين أبناء المجتمع منذ وقت مبكر وأخذ يتصاعد في الجنوب وأدى إلى قيام الانتفاضات على الاستعمار البريطاني وأعوانه منذ ثلاثينات القرن الماضي، كانتفاضة القبائل في كل من العوالق ويافع وحضر موت والضالع، وساعدت تلك الانتفاضات على بلورة وعي عام تفاعل معه المجتمع وبدأ يأخذ اتجاه العمل المنظم نحو قيام الثورة المسلحة التي انطلقت في ١٤أكتوبر سنة ١٩٦٣م وحققت الاستقلال في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧م وقيام دولة وطنية مستقلة في الجنوب انتهجت نظام الحزب الواحد الذي استمر نحو قرابة ٢٥ عامًا، وهو ما عرف بنظام الحكم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية « سابقًا «، التي أحدثت تغيرات سياسية وإدارية وثقافية في نظام الحكم الذي أنشأ المؤسسات

والوزارات الحديثة وحددت صلاحياتها القانونية وأصدر الدستور الذي حدد طبيعة ونظام الحكم.

لقد شكلت الثورة اليمنية خلال عامي ١٩٦٢م و١٩٦٣م في الشمال والجنوب مرحلة انعطاف جديدة وبدء لتحولات اجتماعية واقتصادية، لكن تلك التحولات لم تحقق الاستقرار في اليمن بسبب الصراع السياسي بين شطري اليمن الذي أدى إلى المواجه المسلحة بينهما في أحيان كثيرة، لجملة من الأسباب تتعلق بطبيعة البنى الاجتماعية واختلاف التوجهات السياسية التي سار عليه النظامان السياسيان، والمعوقات التقليدية المتعلقة بالنظام القبلي، فضلاً عن معطيات الصراع الإقليمي والعالمي في المنطقة التي كان لها أثر كبير في مجريات الأحداث في اليمن.

فقد أتخذ كل نظام اتجاهًا سياسيًّا مختلفًا، إذ ارتبط النظام في الجنوب بالنظام الاشتراكي العالمي وكان حليفًا للاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة؛ في حين ظل النظام في الشمال مرتبطًا بدوائر مناوئة لتوجه الجنوب، الأمر الذي عكس نفسه على طبيعة تلك الصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها اليمن خلال هذه المدة، وانهمكت النخب العسكرية والحزبية في الجمهوريتين في أثناء الحرب الباردة بين الاشتراكية والرأسمالية في صراعات تناحرية أخذت شكل الانقلابات والانقلابات المضادة وحروب أهلية بين الزمر المختلفة[١٠٩]. حتى ظهرت ملامح التغير العالمي في بوادر انتهاء الحرب الباردة وتحقيق وحدة اليمن في سنة ١٩٩٠م، بين طرفي التحالف (الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب والمؤتمر الشعبي العام في الشمال) ، اللذين شكلا أول إئتلاف حكومي عقب قيام الوحدة، غير أنه بعد مدة قصيرة من هذا التحالف أخذت تبرز إلى السطح مشكلات دمج النظامين السياسيين المختلفين، فنشأت أزمة سياسية حادة بين الطرفين نتج عنها نشوب حرب أهلية مؤسفة في سنة١٩٩٤م[١١٠]،

١٠٩- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المجتمع المدني في اليمن، سلسلة ترجمات عن اليمن والجزيرة العربية، العدد٧،، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م، ص٢٥.

١١٠- الهام مانع، القبيلة والدولة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، سلسلة ترجمات عن اليمن والجزيرة العربية، العدد ١١، صنعاء، اليمن، ٢٠٠٣م،ص ٢٠-٢١.

أفضت إلى هزيمة الجنوب وانتصار الشمال حينما تمكن ما كان يعرف انذاك بجيش الجمهورية العربية اليمنية من هزيمة ما تبقى من جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية [١١١]. وعمومًا فالنظام السياسي في الجمهورية اليمنية اليوم يتجه إلى ترسيخ النظام المؤسسي الذي يعتمد على مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية التي بدأت في حرية الصحافة وفي الحياة السياسية منذ قيام الوحدة اليمنية في سنة ١٩٩٠م.

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة في اليمن قد تأثرت بهذه الاوضاع السياسية، إذ نجد أن تيار الهجرة في جنوب اليمن خلال مدة الاستعمار البريطاني اتسم بحركة المهاجرين إلى خارج اليمن ولاسيما إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا وأفريقيا، في حين شجع على الهجرة الوافدة على اليمن وخاصة من الهند خدمة لمصالحه ؛ غير أن تلك الهجرة نجدها قد اتخذت مسارًا آخر بعد استقلال الجنوب سنة ١٩٦٧م، إذ أصبحت تسير في تيارين الأول إذ تمثل في الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ولاسيما إلى مدينة عدن العاصمة، والثاني أخذ يتجه إلى بلدان النفط المجاورة، أمّا في الشمال في أثناء الحكم الأمامي وحتى سنة ١٩٦٢م فقد أخذت الهجرة طابعًا آخرًا تمثل بالهجرة إلى مدينة عدن من بعض المناطق الشمالية القريبة إلى المدينة، فضلاً عن الهجرة إلى دول خارجية مختلفة، وقد اتسعت الهجرة بعد قيام الثورة سنة ١٩٦٢م إلى الخارج بسبب الحرب الأهلية في اليمن التي استمرت نحو سبع سنوات، ولاسيما الهجرات التي اتجهت إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما إلى المملكة العربية السعودية التي منحت المهاجرين من اليمن الشمالي رخص الإقامة دون كفيل.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافًا في السياسة التي اتبعها كل من نظامي الحكم في الشمال والجنوب تجاه الهجرة، حيث شجعت السلطات في الشمال على الهجرة، بينما أخذت السلطات الجنوبية منحى آخر تمثل في تحديدها.

١١١-المركز العربي للدراسات الاسنرتيجية، المجتمع المدني في اليمن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥-

أما بعد قيام الوحدة اليمنية بين شطري اليمن سنة ١٩٩٠م فإن الهجرة الداخلية اتسمت بالحراك الواسع من الريف إلى المدن اليمنية، مع حدوث هجرة معاكسة للعمالة اليمنية من دول الخليج وبعض الدول الأفريقية، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م.

●●●

المبحث الثاني

النـــظام الاقتـصــادي

قبل الدخول في تحليل النظام الاقتصادي لابد من القول أن الذي يهمنا من ذلك النظام هو ليس العرض الاقتصادي المجرد، فذلك من اختصاص علم الاقتصاد، وإنما سنحاول جاهدين أن نبين مدى تأثير هذا النظام في حركة الهجرة الداخلية والخارجية منطلقين من حقيقة كون النظام الاقتصادي يرتبط بعلاقات تأثير متبادلة مع بقية النظم الاجتماعية، وعليه يمكن القول أن اليمن قد شهد تحولات عديدة في نظامه الاقتصادي بعد قيام الثورة اليمنية التي أخرجته من العزلة التي عاشها قبل قيام الثورة، التي أبعدته عما يجري في العالم المعاصر من تطور لمدة طويلة من الزمن، ومسببة حالة من الركود والجمود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما أعاق اكتشاف موارد اليمن المعدنية والنفطية، ولم تكن هناك أي صناعات تحويلية وفي الوقت نفسه لم تتمكن اليمن من تطوير الزراعة التي بقيت معتمدة على الأساليب التقليدية، الأمر الذي أوجد اختلالاً بين الموارد والسكان مما حمل قسمًا كبيرًا من اليمنيين على الهجرة منذ وقت مبكر إلى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا[١١٢].

لقد ظل اليمن سنوات طويلة، يعتمد على الإنتاج الزراعي فرعًا رئيسًا للإنتاج لذا فالاقتصاد اليمني هو اقتصاد زراعي رعوي في المقام الأول[١١٣].

إذ يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في البلد،إذ نجد أن نسبة (٦٠ – ٧٠ ٪) من إجمالي القوى العاملة اليمنية تعمل في هذا القطاع، ومع ذلك فإن هذا القطاع ظل يعاني الركود والتخلف الشديد بفعل اعتماد الزراعة على مياه الأمطار الموسمية بدرجة رئيسة وعدم وجود الحواجز والسدود التي تتولى تنظيم وتصريف مياه الأمطار والاحتفاظ بها إلى وقت الحاجة، فضلاً عن تخلف أدوات وعلاقات

١١٢- الامم المتحدة. التعاون الاقتصادي مع الجمهورية اليمنية وبقية دول منظمة الاسكوا، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣م، ص٣١.

١١٣- عادل الشرجبي، الحركات الاجتماعية في اليمن: تحليل سوسيولوجي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر،١٩٩٧م، ص ٧٣.

الإنتاج والاستحواذ غير العادل على ملكية الأرض الزراعية في اليمن الذي اتسم طابع الملكية فيه بالهيمنة الإقطاعية على الأراضي الزراعية الخصبة إذ كانت تلك الأراضي تعود ملكيتها إلى كبار العقاريين من الأمراء والسلاطين والملكيين، لأن اليمن ورثت من العثمانيين نظامًا اقتصاديًا تمثل بسيطرة الشيوخ والأمراء على أغلب الأراضي الزراعية وذلك بالاستحواذ على الأراضي الشاسعة التي كانت السلطات العثمانية قد أعطت زعماء القبائل الموالين لها حق تملكها بعد إن كانت تابعة للدولة، كما سيطروا على أراضي الفلاحين الصغار واشتروا بعض أراضيهم بأسلوب الإكراه[١١٤].

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير هذا النظام ما زال قائمًا إلى يومنا هذا، إذ يلاحظ أن كبار موظفي الدولة والقادة العسكريين يحظون بنصيب أكبر من الأراضي التابعة للدولة.

أمّا في الجنوب فقد شجعت السلطات البريطانية الإقطاعيين من الأمراء والسلاطين على زراعة المحاصيل الزراعية وزراعة القطن في المناطق القريبة من عدن وذلك لتزويد القوات البريطانية بالمواد الغذائية وتصدير القطن إلى بريطانيا[١١٥].

ومن جانب آخر أقدمت السلطات البريطانية على توزيع الأراضي الزراعية التابعة للإقطاعيين إلى بعض العمال الزراعيين عندما قام هؤلاء بالتحريض والتمرد على الاستعمار كما حصل لسلطان يافع (محمد بن عيدروس) الذي دعا الفلاحين لمقاومة الاحتلال لذلك أقدمت سلطات الاحتلال البريطانية على توزيع أراضي السلطان على الفلاحين بعد نزوحه إلى شمال الوطن في أثناء مطاردتها له.

لقد كان كبار العقاريين من أمراء وسلاطين وزعماء قبائل يستحوذون على أغلب الأراضي الزراعية في كل المناطق الزراعية الخصبة في تهامة و لحج و أبين وحضرموت ومأرب. ففي تهامة مثلاً كان (٩٠ ٪) من سكان المنطقة لا يملكون أي أراضي زراعية ويعملون لدى أصحاب الأراضي من كبار الملاك بينما(١٠ ٪) من السكان

١١٤- منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،١٩٩١م، ص ٤١٢.

١١٥- المصدر السابق نفسه، ص ٤١٢.

(الفلاحين) يملكون أراضي زراعية تتراوح مساحتها بين (١ – ٢٠) هكتارًا للملكية الواحدة[١١٦]، وهكذا كان الحال في بقية المناطق الزراعية.

لذلك فالملحوظ أن ملكية الأراضي الزراعية كانت في أيدي فئة قليلة من المجتمع، الأمر الذي ظهر في تردي الأوضاع المعيشية للسكان وتدهور النشاط الزراعي، فضلاً عن شحة الموارد المائية، وندرة الأراضي الصالحة للزراعة، وتفتت الملكية الزراعية وتناثرها ضمن المدرجات، الأمر الذي أعاق قيام مزارع كبيرة وواسعة تسمح بإدخال آلات زراعية حديثة إليها.

وقد دفع هذا الوضع بأعداد كبيرة من القوى العاملة في مجال الزراعة إلى الهجرة من الريف للبحث عن فرص عمل أخرى خارج اليمن أو صوب المدن الحديثة كمدينة عدن مثلاً، لتحولها إلى مركز تجاري وملاحي حيوي في تلك المدة ليس في اليمن فحسب في منطقة الجزيرة وشرق أفريقيا مما جعلها مركز استقطاب للمهاجرين من ريف الشمال والجنوب، وخاصة بعد إنشاء مصفاة الزيت البريطاني في عدن وتوسع مينائها في نهاية الأربعينات. لكن هذا التطور الاقتصادي الذي شهدته مدينة عدن في منتصف القرن الماضي كان محصورًا داخل المدينة ولم يمتد ذلك التطور إلى أطرافها والمناطق القريبة منها، إذ بقيت تلك الأطراف شأنها شأن بقية مناطق اليمن تعاني أشد الحرمان والعزلة، إذ ظلت التجمعات السكانية معزولة لدرجة كبيرة عن بعضها بحيث تكاد كل منطقة تكون اقتصادًا مغلقًا خاصًا بها.

لذا فقد كانت الأسرة وحدة إنتاجيه واستهلاكية، إذ اعتمدت كليًا على محصول نشاطها في الأرض الزراعية، فضلاً عن وجود بعض الصناعات الحرفية الخزفية والفخارية، وتربية الماشية، واستمر ذلك الوضع إلى بعد قيام الثورة، إذ بلغت قوة العمل في القطاع الزراعي نسبة (٧٠٪) تقريبًا من إجمالي القوى العاملة في الجمهورية اليمنية، ومع ذلك لم يحقق الفلاح نجاحًا كبيرًا وتطورًا ملحوظًا في العملية الاقتصادية،

١١٦- منصور الراوي، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٢-٤١٣.

لاعتماده بصورة رئيسة على الأمطار واستخدامه أساليب تقليدية في الزراعة، ومن ثم لم يتمكن من توفير الاكتفاء الذاتي من الغذاء أو السلع الزراعية الأخرى اللازمة لإقامة صناعات تحويلية تعتمد على الإنتاج الزراعي، وظلت السلع الزراعية القابلة للتصدير محدودة للغاية، كما أنه لم يتمكن أيضًا من توفير فرص عمل جديدة للداخلين في سوق العمل مما أسفر عن زيادة معدلات البطالة في الريف والحضر على حد سواء، فقد قادت إلى زيادة حجم الهجرة إلى خارج اليمن التي أثرّت سلبًا في النشاط الزراعي في الريف بسبب هجرة الأيدي العاملة الشابة إلى خارج اليمن أو إلى المدن الرئيسة للالتحاق بأنشطة غير زراعية مثل الأعمال الإدارية والعسكرية التي استحدثت في المدن الرئيسة.

لكنه بعد مرور مدة زمنية من قيام الثورة اليمنية تم إحداث تحولات في مناحي الحياة المختلفة، إذ ترتب على التحول في النظام السياسي تحول في النظام الاقتصادي والعلاقات الإنتاجية، وبناء على ذلك فقد دخلت اليمن مرحلة جديدة في العلاقات الإنتاجية والاقتصادية اختلفت عما كانت عليه في المدة السابقة، إذ تم إلغاء نظام العزلة التي فرضتها الأنظمة السابقة، ووضع أمام الدولة الحديثة مهمة إعداد الخطط الاقتصادية والاستثمارية التي هدفت إلى تحسين ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ووضع أساس التنمية الاقتصادية، إذ أقدمت الدولة على إعداد المشاريع الإنمائية وادخال نظام البرمجة والتخطيط لأول مرة في المجتمع اليمني تمثل ذلك في وضع البرامج الإنمائية بدءًا بإعداد الخطط الثلاثية منذ سنة ١٩٧٠م في الجنوب، وسنة ١٩٧٣ م في الشمال التي أظهرت مؤشراتها نجاحات ملموسة في بعض مجالات التنمية، وركزت تلك الخطط على قطاع النقل والمواصلات للخروج من تخلف البنية التحتية في البلاد التي لا يمكن دونها من تطوير وتوسيع القاعدة الإنتاجية التي تؤدي إلى ظهور سوق واسعة تسهم في إيجاد الصناعات التحويلية والإنتاجية.

لقد حققت هذه الخطط الثلاثية مؤشرات جيدة في مجال رفع الخدمات التنموية. وجاءت بعدها الخطط الخمسية التي بدأت في سنة ١٩٧٥ م في الجنوب، وفي سنة ١٩٨٠م في

الشمال فوسعت من دائرة مشاريعها التنموية لتشمل قطاعات مهمة في الحياة الإقتصادية كالصناعات التحويلية والإنتاجية والزراعية والسلعية، ودخلت الخطط الخمسية الثانية مشاريع الاستثمار في مجال الاستكشافات النفطية والمعدنية وزيادة استثمار القطاعين االعام والخاص في مجال الصناعات التحويلية، ومنذ منتصف الثمانينات تم اكتشاف النفط بكميات محدودة، إذ لم يتجاوز إنتاجه عشرة ألف برميل يوميًا، ووصل في سنة ١٩٩٠م إإلى ما يقارب (٢٠٠) ألف برميل يوميًا [١١٧] ثمّ ارتفع حسب التقارير الرسمية لسنة ٢٠٠٣م إلى (٤٥٠) ألف برميل يوميًا.

وتشير الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن الجهاز المركز للإحصاء إلى أن نسبة الحيازة الزراعية بلغت (١١٩٩١٤) هكتارًا موزعة على (١١١٥٥١٥) حائزًا [١١٨]، مما يعني ذلك تفتت الملكية الزراعية بفعل زيادة السكان وارتفاع معدلات النمو في الجمهورية اليمنية.

وأنشأت الدولة البنوك الحديثة وأصدرت عمله يمنية جديدة وأقامت شركات مختلفة في القطاعات الاقتصادية وفتحت العلاقات التجارية والاقتصادية مع عدد من دول العالم. وأفادت اليمن من القروض والمساعدات لتمويل النشاط الاستثماري وخاصة في مجال البنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وأنشأت عددًا من المرافق الاقتصادية في عواصم المحافظات والمدن الرئيسة الأمر الذي دفع بأعداد من أبناء الريف اليمني للهجرة والعمل في المؤسسات.

وشجعت الدولة الاستثمار في البلاد بيد أن هذه التحولات لم تحقق تقدمًا ملحوظًا في مجال امتصاص القوى العاملة وتحسين وضع العمال، إذ أظهر الوضع الاقتصادي عجز الدولة عن توفير فرص عمل جديدة للداخلين إلى سوق العمل، إذ نجد مثلاً أن الصناعات التحويلية لم تستوعب سوى (١٠ ٪) من القوى العاملة الأمر

١١٧-الأمم المتحدة، التعاون الاقتصادي بين الجمهورية اليمنية وبقية دول الاسكوا، مصدر سبق ذكره، ص٧.

١١٨- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٠م، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م، ص٥٥.

الذي دفع بأعداد كبيرة من القوى العاملة الشابة للهجرة إلى خارج الوطن، ولاسيما إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي القريبة من اليمن حيث وصلت أعدادها إلى ما يقارب المليون وخمسمائة ألف عامل في منتصف الثمانينات وقد اعتمدت الدولة على تحويلات المهاجرين في سد العجز في الميزان التجاري وسددت جزءًا من النقص الحاد في العملات الأجنبية التي تعانيه اليمن وقد بلغت هذه التحويلات(٥٤,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي في منتصف الثمانينات[١١٩].

وقد أسهمت تحويلات المهاجرين في دول الخليج العربي في تمويل جزء من النشاط الاستثماري، فضلاً عن تحسين دخل الأسر إذ أدت إلى تطوير أنماط الاستهلاك الجديدة في المجتمع الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تتطلب زيادة كمية الاستيراد.

ويمكن القول أن الهجرة اليمنية قد قللت من حجم البطالة، إذ بلغت نسبة العاملين اليمنيين في دول مجلس التعاون الخليجي نحو خمس اليد العاملة خلال السبعينات والثمانينات، بيد أن حجم الهجرة المتجهة إلى تلك الدول تراجعت بعد انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات، وحرب الخليج سنة ١٩٩١م التي وجهت ضربة قاسية للنظام الاقتصادي في اليمن تمثلت في توقف تحويلات المهاجرين والمساعدات المالية التي كانت تقدم لليمن من دول مجلس التعاون الخليجي عندما عاد ما يقرب من (٧٣١) ألف مهاجر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى (٢٣٪) وأفرزت هذه العودة عددًا من المشكلات الاجتماعية تمثلت في صعوبة استيعاب المهاجرين العائدين في سوق العمل الداخلي وإدماجهم في المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن اليمن، منذ سنة ١٩٩٢م، أقدم على وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المعتمد على آلية السوق وفتح قنوات الاتصال مع الشركات والممولين الدوليين وفي مقدمتهم المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق البنك الدولي وصندوق

١١٩- الامم المتحدة، التعاون الاقتصادي بين الجمهورية اليمنية وبقية دول الاسكواء، مصدر سبق ذكره،ص٤١.

النقد الدولي، وقد جاء هذا التحول إثر مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في جنيف في السنة نفسها لبحث اتجاه تحرير الاقتصاد اليمني وتعزيزه، وتعهدت الدولة على القيام ببرنامج شامل للإصلاح المالي والاقتصادي[١٢٠] مما أوجد مناخًا مناسبًا لجذب استثمارات القطاع الخاص في التنمية من خلال تقديم المساعدات والتسهيلات له، ومنذ سنة ١٩٩٥م دخلت الدولة مرحلة العمل الفعلي في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي ثم أدرج ضمنه برنامج الإصلاح الإداري، إذ أقدمت الدولة على إلغاء الدعم الذي كان يقدم للمواد الغذائية وإجراء الخصخصة لبعض مؤسسات القطاع العام وتعزيز العلاقة مع المؤسسات النقدية العالمية والدول المانحة، محاولة بهذه الإجراءات الخروج من الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وارتفاع مديونيتها.

إذ نجد أن لتلك التغيرات الاقتصادية أثرها على الأسرة اليمنية فقد زادت من الأعباء الكبيرة على كاهل الأسرة التي تأثرت بهذه التحولات مثل إلغاء الدعم عن المواد الغذائية وخصخصة بعض مرافق القطاع العام التي سرّحت أعدادًا كبيرة من العمال إلى خارجه بحقوق منقوصة ليلحقوا بسوق البطالة، فضلاً عن تراجع الدولة عن سياستها الاقتصادية في توظيف الخريجين؛ كل ذلك ضاعف من هاجس الرغبة في الهجرة عند قطاعات واسعة من أبناء المجتمع اليمني.

●●●

١٢٠- طاهر مجاهد الصالحي، اتجاهات السياسة الاقتصادية في اليمن،المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،سلسلة كتيبات عن اليمن، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م، ص ١٧.

المبحث الثالث

النـظـام الأســـري

يشكل النظام الأسري دعامة أساسية في البناء الاجتماعي العام، وتزداد أهميته في المجتمعات التقليدية، إذ تتحمل الأسرة مسؤولة كبيرة في إعداد وتنشئة الأبناء. وحفظ تراث المجتمع وعاداته وقيمة ومعاييره ونقلها من جيل إلى آخر[١٢١].

فالمجتمع اليمني مجتمع تقليدي أبوي يتصف بناؤه الأسري بنمط العائلة الممتدة التي تخضع لنظام قائم على التماسك والتكافل وقوة القرابة ونفوذ السلطة الأبوية.

لقد ساد نمط الأسرة الممتدة في المجتمع مدداً زمنية طويلة، ولم يظهر الميل نحو الأسرة النووية، إلاّ منذ وقت قريب وذلك بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والانفتاح على الحياة الحضرية، وأدت الهجرة دوراً كبيراً في إنماء تلك الميول للتحول نحو الأسرة النووية؛ لكن ذلك التحول بقي محدود التأثير، إذ يلاحظ أن نمط الأسرة الممتدة لازال هو النمط الغالب مقارنة ببقية الأنماط الأسرية، ويعود السبب في ذلك هو إن النظام الأسري في المجتمع اليمني لازال يحث على تعدد الزوجات وحب الذرية كما هو الحال في بعض المجتمعات العربية الأخرى، « فالإنسان العربي بطبيعته يحب الأولاد ويرغب في إنجاب عدد أكبر منهم، لأن الأولاد عدة الأهل وعتادهم وعمادهم وأملهم [١٢٢]. فالرجل العربي كما يقال عرفيًا لا يصبح رجلاً يعتمد عليه ما لم يتزوج ويبني بيتًا ويتم نصف دينه [١٢٣].

ففي اليمن ينظر الناس نظرة استغراب للشخص الذي يكون في سن الزواج ولم يتزوج أو يتأخر عن سن الزواج وفي الوقت نفسه يترحمون على الإنسان المتزوج الذي لا ينجب أو ينجب إناثا فقط، لهذا فإن معدل العزوبية رجالاً ونساءً في اليمن منخفض عما هو عليه الحال في بعض المجتمعات الأخرى.

١٢١- د. علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٨٩م، ص٢٤٩.
١٢٢- د. سنا الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠.
١٢٣-د. عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

وتشجع الأسرة على الزواج المبكر، ولا يتجاوز متوسط العمر عند الزواج أكثر من عشرين سنة، وتشير المصادر إلى ارتفاع نسبة الخصوبة الكلية في اليمن إلى (٤,٨) طفل لكل سيدة، الأمر الذي ساعد على زيادة معدلات النمو السكاني الذي بلغ نحو(٣,٥ ٪) [١٢٤]. وهو من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم.

وتضم الأسرة التقليدية في المجتمع اليمني أجيالاً عدة يعيشون معًا في منزل واحد وتحت سلطة رئيس الأسرة الجد وهو عادةً يكون أكبر أعضاء الأسرة سنًا وتشمل هذه الأسرة الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين والمتزوجين الذكور وزوجاتهم وأبنائهم، وأحيانًا تضم البنات المطلقات والأرامل وأبناءهن القصّر، كما تشمل أحيانًا أيضًا إخوان رب الأسرة الذكور مع زوجاتهم وأطفالهم .

وفي هذا الخصوص لا تختلف الأسرة اليمنية كثيرًا عن نمط الأسرة في المجتمع العربي التقليدي.

ويؤكد (باتاتي) (patati) أن الأسرة العربية أسرة ممتدة تنتسب إلى الأب وتقيم مع أقارب الأب وتخضع لسلطة الأب وسيطرته[١٢٥]، ويتمتع رئيس الأسرة في المجتمع اليمني بسلطة على جميع أعضاء الأسرة ويكون ملمًا بعادات وتقاليد وأعراف المجتمع المحلي ويقوم بتحديد مسار العلاقات وطبيعتها داخل الأسرة وخارجها، وقد تساعد على تقوية تلك السلطة كون أغلب سكان اليمن يعيشون في قرى ومناطق ريفية تمثل تجمعات سكانية صغيرة ومتناثرة، اتخذ شكل الأسرة فيها نظامًا اجتماعيًّا تسير أمورها على وفق ما يقره رئيس الأسرة وإخوانه وأبناؤه الكبار، وقد ساعد على ديمومة هذا النظام عوامل عدة منها وعورة المنطقة والصعوبة الجغرافية التي حالت دون ربط هذه التجمعات بشبكة من الطرق والمواصلات، فالأسرة تعيش في هذا العالم الصغير الذي ضعفت فيه فرص الخروج عن حدودها الطبيعية. فانحصر عالم الفرد

١٢٤- الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠١م، مصدر سابق ذكره، ص١١.

١٢٥- نقلاً عن: عماد عبد اللطيف حسين،الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقا،، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غي علم الاجتماع، غير منشورة، الجامعة الاردنية، ١٩٩٤م، ص٩٥.

بأسرته الكبيرة والقرية وأقربائه وجيرانه، إذ تعيش الأسرة معظم حياتها في هذا العالم، مما كرس العزلة الاجتماعية التي قادت إلى ترسيخ نمط الأسرة التقليدية في المجتمع.

وعليه فالفرد يعمل ويتزوج وينجب ويهاجر من أجل أسرته ويموت في سبيلها إذا تعرضت للخطر، ويقتل ثأرًا لكرامتها. لذا أصبحت شخصية أفرادها تتصب في قالب واحد متشابه بحيث تتصف بالجمود والانطوائية وضعف العلاقات الاجتماعية خارج أسوارها [١٢٦]. وهذا يجسد ما ذهب إليه (أميل دوركهايم) حول طبيعة الأسرة في المجتمع القائم على التضامن الميكانيكي، كونها تمارس سلطة على سلوك الأفراد من خلال قوالب التنشئة الاجتماعية الجاهزة التي تعدهم بموجبها، وكلما زاد الاتجاه الجمعي في التنشئة الأسرية زاد التضامن الآلي داخلها[١٢٧]. ويذهب (ماكيفر) إلى أن الأسرة تمارس مسؤوليات مستمرة على أعضائها أكثر من أية جماعة أخرى، فالرجال يحاربون ويكدون من أجل أسرهم طوال حياتهم [١٢٨].

لقد ظلت الأسرة اليمنية، زمنًا طويلاً تعتمد، على الحدود الدنيا من الاكتفاء الذاتي في معيشتها وحماية نفسها وحدةً اجتماعية واقتصادية، وقد استمر هذا الوضع حتى الخمسينات من القرن العشرين، إذ بدأت بعد ذلك رياح التغير تهب على المجتمع بصورة عامة وعلى الأسرة بصورة خاصة، فقد حدثت تغيرات في الأسرة اليمنية من حيث المسكن والملبس والعلاقات الاجتماعية، والميل نحو الأسرة النووية وقد ساعدت حركة الهجرة الداخلية والخارجية في اليمن في إحداث جزء كبير من تلك التغيرات.

١٢٦-خالد عبد الله طميم، جنوح الأحداث في اليمن: أنماط التحول الاجتماعي وأنماط الجناح في المجتمع اليمني، دراسة مقارنة بين الرعاية التقليدية والسياسية والاجتماعية لمدينتي صنعاء/ عدن، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٩٧م، ص٣٠.

١٢٧- د. محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف المصرية، القاهرة، ١٩٦٧ م، ص٥٧.

١٢٨-ر. م، ماكيفر، واشارلز بيدج، المجتمع: الجزء الثاني، ترجمة السيد محمود العزاوي وآخرون، مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر، القاهرة – نيويورك، ١٩٧١، ص٧٥٧ – ٧٥٨.

إن ما حدث من تحول في النظام الأسري لا يمكن فصله أو فهمه من غير معرفة تلك التغييرات التي حدثت في النظم الاجتماعية الأخرى، فقد توسعت العلاقات الاجتماعية للأسرة بمؤسسات المجتمع ونظمه المختلفة، وأصبحت هناك مؤسسات اجتماعية تشارك الأسرة في تربية الأبناء وتنشئتهم الاجتماعية، وامتد الزواج إلى خارج حدود الأقارب والجوار، وقد كان لحركة الهجرة - كما أسلفنا - أثر واضح في ذلك، إذ نلاحظ أن الأسر الريفية التي انتقلت إلى المدينة وتداخلت في علاقات مع آخرين من خارج حدود الأقارب قد ساعدها ذلك على التصاهر مع أسر من مناطق مختلفة بفعل ما أحدثته الهجرة من قيام شبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية. وعلى الرغم من التغير الذي أصاب الأسرة لكن روابطها القرابية لم تنتفِ، فالأسرة الصغيرة المهاجرة في المدينة أو في الخارج تبقى على تواصل مع الأسرة الكبيرة في الموطن الأصلي، وقد كان للمردود الاقتصادي للهجرة تأثير قوي في تعزيز هذا الترابط والتضامن والتكامل، فالمهاجر الذي ساعدته الهجرة على رفع مستوى دخله المادي يقوم بإرسال جزءٍ منه إلى أهلة وأقاربه في القرية، إيمانًا منه بقيم التضامن الجمعي التي تربى عليها.

أمّا عن وظائف الأسرة اليمنية فهي لا تختلف كثيرًا عن الوظائف العامة للأسرة التي تحدثنا عنها ضمن مفردات «وظائف الأسرة» التي تتجسد بالوظيفة الاقتصادية والإنجابية والدينية والتربوية والترفيهية مع بعض الخصوصيات في وظائف الأسرة اليمنية المهاجرة التي سنتحدث عنها في الجانب الميداني.

●●●

المبحث الرابع
النـظـام التـربـوي

كان نظـام التربيـة والتعليـم في اليمـن قبـل السـتينات مـن القـرن العشـرين محـدود النطـاق، إذ كان مقتصـرًا علـى بعـض المناطـق الحضريـة مثـل عـدن وصنعـاء وبعـض مراكـز التجمعـات الحضريـة الأخـرى وكان التعليـم يتـم في مـدارس محـدودة ومقتصـرًا علـى أبنـاء الطبقـة الحاكمـة وبعـض السـاكنين بالقـرب مـن هـذه المـدارس.

ولـم تكـن ظـروف الحيـاة المعيشـية آنـذاك تسـاعد الأعـداد الكبيـرة مـن الأسـر علـى إلحـاق أبنائهـا في تلـك المـدارس، الـذي كان علـى الغالـب لا يتعـدى المرحلـة المتوسـطة. ففـي مدينـة صنعـاء والحديـدة مثـلاً كان هنـاك مـا يقـرب مـن خمـس مـدارس ابتدائيـة ومتوسـطة وعسـكرية[١٢٩]، تلبـي حاجـات النظـام العثمانـي، وكان عـدد التلاميـذ في تلـك المـدارس لا يتجـاوز (٢٥٥٣) تلميـذًا وهـى نسـبة قليلـة جـدًا مقارنـةً بعـدد السـكان. ولـم يشـهد التعليـم في عهـد الإمـام الزيـدي أي تطـور يذكـر سـوى دار الأيتـام التـي أسسـها في صنعـاء.

أمّـا في الجنـوب فيرجـع بـدء التعليـم إلـى مـدة الاحتـلال البريطانـي عندمـا أدخـل التعليـم إلـى مدينـة عـدن وذلـك خدمـة لتلبيـة احتياجـات الاحتـلال للتأهيـل للعمـل في بعـض المؤسسـات الإداريـة في المدينـة حيـث لـم يكـن فيهـا سـوى عـدد محـدود مـن مـدارس التعليـم الابتدائـي والثانـوي لا تتعـدى أصابـع اليـد الواحـدة. وفي مرحلـة لاحقـة مـن الخمسـينات فتـح عـدد مـن المـدارس الابتدائيـة والإعداديـة في بعـض المـدن الحضريـة كمدينـة الحوطـة في لحـج، وجعـار وزنجبـار في محافظـة أبـين، والمـكلا، وغيـل باوزيـر، وسـيئون في محافظـة حضرمـوت.

١٢٩- فـاروق عثمـان إباظـه، الحكـم العثمانـي في اليمـن: ١٨٧٢- ١٩١٨م، الهيئـة العامـة للكتـاب، مصـر، ١٩٧٥م،ص ٤٢٠.

أمّـا الريـف اليمنـي الـذي يمثـل الأغلبيـة السـكانية فقـد حُـرم مـن فـرص التعليـم قبـل الثـورة، لذلـك ظلـت الأسـرة اليمنيـة تضطلـع بدورهـا الكامـل في مجـال إعـداد أبنائهـا وتأهيلهـم وتربيتهـم ليقومـوا بأدوارهـم في المجتمـع، إذ تتولـى الأسـرة تنشـئتهم الاجتماعيـة وتدريبهـم مهنيًّـا على وفـق أمكاناتهـا المتاحـة، فالفـرد يتلقـى التعاليـم الدينيـة والخلقيـة داخـل الأسـرة ويـزود بالقيـم الاجتماعيـة المختلفـة كاحتـرام كبـار السـن والعطـف على الصغـار وتقديـر الضيـف، والتحلـي بقيـم الكـرم والشـهامة، وأداب الحديـث والطعـام وطريقـة معاشـرة أبنـاء المجتمـع، فضـلاً عـن تعليمهـم بعـض آيـات القـران الكـريم لأداء الفـروض الدينـة منـذ الصغـر.

ومـن مظاهـر التعليـم التـي كانـت موجـودة في اليمـن قبـل الثـورة اليمنيـة وخاصـة في المناطـق الريفيـة، مـا كان يعـرف بـ «الكتاتيـب» التـي كان يتـم فيهـا التعليـم الأولـي المعتمـد علـى تحفيـظ القـرآن الكـريم وتعليـم أوليـات الكتابـة والقـراءة وكانـت تتـم في الأماكـن العامـة كالجوامـع أو في منـازل الفقهـاء أو تحـت الأشـجار، وكان هـذا النمـط مـن التعليـم مقتصـرًا على الأولاد الذكور ويسـتمر أشـهرًا عـدة حتـى يتـم حفـظ أجـزاء القـرآن الكـريم.

وكانـت تعـرف الفئـة التـي تقـوم بهـذا النـوع مـن التعليم بـ (الفقهاء أو السـادة) وتحصل نظيـر عملهـا هـذا علـى أجـر غيـر مشـروط يأتـي بـه التلاميـذ لمعلميهـم مـن المحاصيـل الزراعيـة التـي تنتجهـا الأسـرة كالحبـوب واللحـوم أو الألبـان والسـمن، وكان على التلميـذ زيـارة معلمـه في المناسـبات كالأعيـاد الدينيـة وتقـديم الهدايـا الواجبـة، ودعوتـه لحضـور مناسـبات الأفـراح التـي تقيمهـا أسـرة التلميـذ.

فقـد كانـت مهنـة التعليـم تحظـى باحتـرام المجتمـع وتقديـره، وتقـوم الأسـرة بمسـاعدة الفقيـه علـى متابعـة أبنائهـا وحثهـم علـى مراجعـة دروسـهم في المنـزل، أمـا تعليـم البنـات فـكان يتـم في المنـزل بواسـطة الأسـرة ويختصـر علـى تحفيظهـن بعـض آيـات القـرآن الكـريم لأداء فـروض الصـلاة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مراكز أخرى في اليمن كانت تقوم بالتعليم الديني الذي يتمثل (في حفظ القرآن الكريم وتجويده وبعض العلوم الفقهية والشرعية) ومن أشهر هذه المراكز مركز مدينة زبيد في محافظة الحديدة، ومركز مدينة تريم في محافظة حضرموت، إذ كان يقصدهما طلبة العلم من مختلف مناطق اليمن، ومن المناطق المجاورة في الجزيرة العربية، فضلاً عن أبناء المهاجرين اليمنيين في الخارج الذين يأتون إلى الوطن بغرض التزود بالعلوم الدينية ولاسيما أبناء المهاجرين في بعض الدول غير العربية.

وفي مرحلة لاحقة من الخمسينات عرفت منطقة قعطبه وهي منطقة تقع حاليًا في محافظة الضالع في وسط اليمن أي بين الشمال والجنوب هذا النوع من التعليم الذي كان مرحلة لاحقة للتعليم في الكتاتيب إذ استقطبت هذه المدينة أعدادًا كبيرة من أبناء المناطق المجاورة لمواصلة تعليمهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعليم مازال مستمرًا في اليمن وخاصة في منطقة (تريم) في (حضرموت) وعدد من المحافظات الأخرى حيث توجد المعاهد الدينية التي وسعت من مدى هذا التعليم.

وشهد اليمن تطورات في نظام التربية والتعليم بعد الثورة اليمنية حيث عمدت الدولة إلى إرساء قاعدة أولية لانتشار التعليم في مختلف المناطق اليمنية (ريفًا وحضرًا)، فقد كان ضمن أهداف الثورتين القضاء على الجهل والتخلف الذي ساد في العهود السابقة، فتم العمل على تأسيس سياسة تربوية وتعليمية تقوم على رفع مستوى وعي أبناء المجتمع بوصف التعليم إحدى الدعائم الرئيسة لبناء النظام التربوي وكانت هذه السياسة قائمة على مبدأ إلزامية ومجانية التعليم الأساس والعمل على النهوض بالبنية التحتية لمؤسسات التعليم المختلفة.

لقد شرعت الدولتان في الجنوب والشمال سابقًا توسيع دائرة التعليم في مختلف المناطق اليمنية، وقامت بإعداد برنامج شامل للقضاء على الأمية وتعليم الكبار منذ منتصف السبعينات وقد حقق نجاحًا لا بأس به في هذا الشان.

وقد أسهم التعاون الفني مع بعض الدول وخاصة العربية منها في تطوير الموارد البشرية اليمنية خلال العقود الماضية منذ عهد التنمية، إذ قامت بعض الدول مثل (مصر، العراق، سوريا، السودان) بإيفاد المدرسين للعمل في قطاع التربية والتعليم لسد النقص الكبير في الملاكات اليمنية نتيجة التوسع الكبير لهذه الخدمات التعليمية التي شملت جميع مراحل التعليم الأساس والثانوي والجامعي، كما استقبلت أيضًا هذه الدول وبعض الدول الصديقة الأجنبية أعدادًا كبيرةً من الدارسين اليمنيين في جامعاتها المختلفة، في المدة الماضية وفي المقابل قامت بعض الدول العربية كالكويت والسعودية والإمارات ببناء عدد من المؤسسات التعليمية في اليمن خلال المراحل السابقة.

وفي مراحلٍ لاحقةٍ من سبعينات وثمانينات القرن الماضي واصلت الدولة خططها وبرامجها التعليمية وبدأت بوضع اللبنات الأولى للتعليم الجامعي والفني، فقد تم في عام ١٩٧٠م تأسيس النواة الأولى لجامعة عدن وهي كلية التربية، كما تم في العام نفسه تأسيس كلية التربية بجامعة صنعاء. ووضع اللبنات الأولى للتعليم الفني والتقني في اليمن. و تشير الإحصاءات إلى زيادة مؤسسات التعليم الجامعي و الفني و ارتفاع إعداد الطلاب المتخصصين فيه على وفق آخر ألاحصائيات الرسمية ويبين الجدول (٤) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية.

جدول (٤) يوضح نوع التعليم وعدد مؤسسات التعليم وأعداد الطلاب والمدرسين في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠٠١م.

نوع التعليم / العدد	التعليم الأساسي ابتدائي ومتوسط	التعليم الثانوي	التعليم المهني معهد	التعليم الجامعي
مؤسسات التعليم	٩٩٣٠	٢٤٩	١٦	٧
إجمالي الطلاب	٣٤٠١٥٠٣	٤٨٤٥٧٣	٥٧٦١	١٦٧٧٣٠
إجمالي المعلمين	٩١٣٨٤	٥٤١٢	٥٧٠	٣١٣٧

❖ الجدول من إعداد الباحث، اعتمد على تجميع البيانات من تقرير الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠١م.

يتبين من الجدول (٤) المؤشرات الإحصائية التي حققها النظام التربوي في الجمهورية اليمنية حتى سنة ٢٠٠١ م، إذ يوضح ارتفاع حجم المؤسسات التعليمية من مدارس التعليم الأساس والثانوي والمهني فضلاً عن التعليم الجامعي، وهي زيادات ملحوظة قياسًا إلى البدايات الأولى قبل أربعين عامًا، إذ لم يكن حينها سوى عدد محدود للغاية من مدارس التعليم الأساس والثانوي، فضلاً عن الغياب المطلق للتعليم الفني والجامعي في المجتمع اليمني في تلك المدة، فقد كانت نسبة الأمية فيه تمثل نسبة عالية من السكان.

لقد ساعدت كل هذه التغيرات الكمية والنوعية التي حدثت في النظام التربوي والتعليمي على رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمجتمع اليمني، وخاصة في المناطق الحضرية مقارنةً بالمناطق الريفية وساعد ذلك على دعم الوظيفة التربوية والتعليمية للأسرة، ولاسيما في الريف حيث ظلت الأسرة سنوات طويلة هي المؤسسة الوحيدة المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية، كما ساعدت التغيرات في النظام التربوي على تقليص حجم الأسرة، إذ إن تعليم الشباب قد أخر سن الزواج، فضلاً عن رغبة المتعلمين في إنجاب عدد محدود من الأطفال والإتجاه نحو الأسرة النووية.

وعلى الرغم من انتقال الوظيفة التربوية وخاصة في أبعادها الرسمية إلى مؤسسات خارجية لكن الأسرة مازالت تنهض بمهمة الإشراف والمتابعة المستمرة لأبنائها في تنفيذ واجباتهم التعليمية في المنزل، ويقدم الوالدان والأخوة الكبار تلك المساعدة للأبناء لتسهيل مهمة استيعاب دروسهم وحثهم على التعليم وتزويدهم بالمعارف الأولية والقيم الاجتماعية التي تستلزمها حياتهم اليومية، وذلك ما ستوضحه الدراسة الميدانية، أما عن التلازم ما بين النظام التربوي والأسري والهجرة فنقول إن تركيز الخدمات التعليمية وخاصة التعليم الجامعي والمهني في المراكز الحضرية الرئيسة مثل صنعاء وعدن، والحديدة، وتعز، والمكلا وإب، أدى إلى زيادة معدلات الهجرة الريفية إلى تلك المدن للأفادة من خدماتها التعليمية، كما يلاحظ أن المكاسب التي حققها المهاجرون من الهجرة الخارجية أثرت في تحسين أوضاع أسرهم عن طريق نقل سكنها وخاصة المهاجرين من الريف للاستقرار في المراكز الحضرية للافادة من مختلف الخدمات في تلك المراكز ومنها التعليم.

●●●

المبحث الخامس

النـظـام الـديـنـي

يعد الدين من أقوى العوامل تأثيرًا في حياة المجتمعات، إذ يحقق التوازن النفسي والاجتماعي للفرد والمجتمع .

فقد كان اليمنيون من أول من آمن بالرسالة الإسلامية طواعية و هاجروا مع الجيوش العربية والإسلامية التي نشرت الإسلام في مختلف بقاع العالم ومثلوا قوة في هذه الجيوش الفاتحة، وفي مراحل لاحقة هاجر اليمنيون إلى شرق آسيا وإفريقيا وبلاد الأندلس حيث أسهموا في نشر الدعوة الإسلامية في هذه البلدان بفعل احتكاكهم بسكانها .

والإسلام هو الديانة الرسمية في الجمهورية اليمنية كما نصت علية المادة الثانية من دستور الجمهورية [١٣٠] والمجتمع اليمني مجتمع مسلم وتقليدي محافظ، ويدخل الدين في كل أوجه النشاط الإنساني في المجتمع، إذ تشكل التعاليم الدينية أهم العوامل المهمة والمسيطرة على حياة الإنسان اليمني.

ويرتبط النظام الديني ببقية النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع اليمني بعلاقة جدلية، فمنذ زمن بعيد ارتبط الدين بالنظام السياسي، وباسم الدين كان الإمام يمارس سلطته المطلقة وكان من يخرج عن طاعته يعد خارجًا عن الدين، فالجندي يبقى تحت طاعة الإمام و يعد نفسه مجاهدًا في سبيل الله [١٣١].

وقد أدى الدين دورًا مهمًا في البناء الاجتماعي في المجتمع اليمني، إذ أعطى مكانة مرموقة لبعض الجماعات في المجتمع كشريحة السادة أو الأشراف الذين يرجع انتماؤهم إلى سلالة (الرسول الأعظم محمد «ﷺ»). وفي مدة طويلة من الزمن

١٣٠-الجمهورية اليمنية، دستور الجمهورية اليمنية، وزرة الشؤن القانونية، مطابع التوجيه المعنوي، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م، ص ٩.

١٣١- محمد مصطفى الشعبيني، اليمن: الدولة والمجتمع، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ص ١٤٢.

شكل هؤلاء السادة الصفوة الأرستقراطية السياسية والدينية في المجتمع وعلى وفق المذهب الزيدي كانت شروط الإمامة تنص على أن يختار أو ينتخب الإمام من أوساط هذه الشريحة ولا يقبل أي شخص من خارجها حتى لو توافرت فيه جميع شروط الإمامة[١٣٢]، وظل الدين عنصرًا مؤثرًا إلى حد كبير في الحياة السياسية والاجتماعية التي مر بها اليمن خلال المراحل السابقة، وشكل المرجعية الرئيسة لقيام بعض الحركات والثورات التي قام بها اليمنيون ضد الغزاة والمحتلين الأجانب التي كان أهمها الثورة المسلحة التي قادتها الجبهة القومية ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن سنة ١٩٦٣ م.

وارتبط الدين أيضًا بالنظام الاقتصادي، إذ أدت التعاليم الدينية دورًا مهمًا في تحقيق التكافل الاجتماعي وتقويته، ومساعدة المحتاجين والفقراء واليتامى من خلال الالتزام بالتعاليم الدينية التي تحث الميسورين والأغنياء في المجتمع على تقديم العون للمحتاجين من خلال فريضة الزكاة، إذ يقوم الجامع بهذا الواجب الديني، فضلاً عن الجمعيات الخيرية والإسلامية والأهلية التي تضطلع بعملية تنظيم الأنشطة الاجتماعية والخيرية، وتدعو للعمل التكافلي في المجتمع والترابط الاسري المستند إلى القيم الدينية والاجتماعية.

ويعد الدين المصدر الأساس لكل التشريعات والقوانين في المجتمع على وفق ما أكده دستور الجمهورية اليمنية الذي نص على أن «الشريعة الاسلامية مصدر جميع التشريعات..»[١٣٣].

إن قانون الضرائب والواجبات وتحصيل الزكاة وقانون الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين الوضعية تستمد شرعيتها ومضامينها من روح التقاليد والتعاليم الدينية في الشريعة الإسلامية.

١٣٢- د. قائد نعمان الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، ط١، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٨٦م، ص١٤٤.

١٣٣- دستور الجمهورية اليمنية، مصدر سبق ذكره،ص١٠.

وتقوم وزارة الأوقاف والإرشاد بالإشراف على دُور العبادة وأراضي الأوقاف وتنظيم إيراداتها وتزّود أئمة المساجد بالخطب والإرشادات اللازمة كما نصت عليها التعاليم الدينية في القرآن لكريم والسنة النبوية الشريفة، وتنتشر في اليمن المعاهد العلمية الدينية التي كانت واقعة تحت إشراف هيئة خاصة تسمى هيئة المعاهد العلمية[١٣٤❖] وتتداخل مع مهام وزارتي التربية والتعليم ووزارة الأوقاف والإرشاد، وتوجد في اليمن هيئة عليا لعلماء المسلمين يتولون إصدار الفتاوى الدينية عندما تقتضي الحاجة ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن المسلمين في اليمن ينقسمون إلى طوائف ثلاث هي:

الطائفة الزيدية:

يرجع نسب هذه الطائفة الدينية إلى الإمام (زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب) «رضي الله عنهم» وتعود هذه الطائفة إلى إحدى فرق الشيعة. وتتركز الطائفة الزيدية في المرتفعات الشمالية والسهول الواقعة شرق البحر الأحمر والمنطقة الصحراوية شمالاً [١٣٥].

الطائفة الشافعية:

وهي طائفة سنية مؤسسها (أبو عبد الله محمد إدريس الشافعي) الذي ينتمي إلى مدينة مكة، والمتوفى في القاهرة سنة ٨٢٠م [١٣٦]، وتتركز في المناطق الساحلية والمناطق الجنوبية والشرقية في اليمن، وتشكل نسبة اكبر من الطائفتين الزيدية والإسماعيلية.

الطائفة الإسماعيلية:

وتنتمي إلى أتباع الإمام (إسماعيل بن جعفر الصادق)، وهي قلة قليلة جدًا مقارنةً بالطائفتين الاخريين (الزيدية والشافعية)، وتتركز في منطقة (حراز) في المرتفعات الشمالية.

(❖) تجدر الإشارة إلى أن الهيئة الخاصة التي كانت تسمى بهيئة المعاهد العلمية كانت إلى وقت قريب تقوم بالأشراف على المعاهد العلمية والغيت بقرار وزاري سنة ٢٠٠٢ م نص على إلحاق الهيئة والمعاهد بوزارة التربية والتعليم ومع ذلك مازال الخلاف قائمًا حول ذلك.

١٣٥- جريجوي جويس، العلاقات اليمنية السعودية، ط١، ترجمة ساميه الشاميوطلعت، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م، ص٣٥.

١٣٦-محمد مصطفى الشعبيني، اليمن: الدولة والمجتمع، مصدر سبق ذكره، ص١٤٤.

والجديـر بالذكـر أن الطوائـف هنـا ذائـبً بعضهـا ببعـض، ولـم يبـق منهـا في الغالـب إلا الاسـم أو بعـض المظاهـر الشـكلية في العبـادة؛ امـا المعاملـة الحياتيـة فتتـم بالاهتـداء بالقـران الكـريم والسـنة النبويـة الشـريفة، ولـم تحصـل أي صراعـات بسـبب الانتمـاءات الطائفيـة بحسـب علمـي، فاليمـن وإن كانـت تكثـر فيـه الصراعـات القبيليـة لكنهـا لـم تكـن لأسـباب طائفيـة بـل بسـبب النـزاع علـى الاراضـي والثـأر.

●●●

المبحث السادس

النـظـام التـرفيـهـي

الترفيه أو الترويح هي مجموعة أنشطة يقوم بها الفرد بصورة تلقائية بقصد الترفيه عن النفس أو طلبًا للراحة أو لتنمية مواهبه وقدراته الثقافية والاجتماعية والإبداعية بعد الانتهاء من واجباته العملية والأسرية.

وتسهم هذه الأنشطة الترفيهية في تنمية شخصية الفرد وتكسبه أساليب الحياة السوية وزيادة قدرته على النمو والإنتاج [١٣٧].

وقد قسم (ريلتز) الأنشطة الترويحية على ثلاثة أنواع هي: الايجابية، والاستقبالية، والسلبية.

فالأنشطة الإيجابية يكون فيها الفرد عنصرًا فعالاً، كاشتراكه وممارسته الأنشطة الرياضية أو ممارسة الرسم أو الاشتراك في الفرق الفنية والمسرحية.

وأمّا النوع الثاني وهي الأنشطة الاستقباليه، فيكون فيها الفرد في حالة استقبال المستمتع بهذا النشاط مثل مشاهدة التلفاز أو الاستماع إلى الراديو والقراءة وغيرها.

في حين يتمثل النوع الثالث بالأنشطة السلبية والمقصود بها إبقاء الفرد في حالات الاسترخاء والنوم أي البقاء دون ممارسة أي نشاط كما في النوعين السابقين.

وقد أعطى أهمية للنمط الأول الإيجابي [١٣٨]. ويتحدد النظام الترفيهي بالأنشطة الترويحية والترفيهية في المجتمع التي يلجأ إليها الناس لقضاء أوقات فراغهم للترويح عن النفس والابتعاد عن دائرة الإجهاد والعناء اللذين يتعرضون لهما خلال انهماكهم في الحياة اليومية.

١٣٧- د. إحسان محمد الحسن، الفراغ ومشكلات استثمار ة، دراسة مقارنة في علم اجتماع الفراغ، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، ص١٧.

١٣٨- د. عطيات محمد خطاب، أوقات الفراغ والترويح، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٤٤.

ومنذ القدم مارس اليمنيون عدداً من الأنشطة الترفيهية التي اختلفت من زمن إلى آخر حسب معطيات كل زمن بدءًا بتلك الأنشطة للترويح عن النفس في إطار الأسرة، إذ يجتمع أعضاؤها ويتداولون الأحاديث المسرة في أوقات فراغهم ويتولى كبار السن سرد الطرائف والقصص والحكايات الشعبية ذات المعاني والدلالات العميقة، وتقوم الأسرة على وفق الأمكانات بإيجاد مواقع للعب الأطفال وتوفير بعض الألعاب الشعبية المصنوعة من المواد البسيطة المأخوذة من الأشجار والطين، والألعاب المعتمدة على الرسم على الأرض ولازالت كثير من هذه الألعاب الشعبية تمارس إلى يومنا هذا في بعض المناطق اليمنية.

وتجعل الأسرة من المناسبات العامة والخاصة فرصًا للتسلية والترويح عن النفس، إذ تعمل على إطالة أيام الزواج والأعياد كونها مناسبات يقضي فيها المرء أوقاتًا ترفيهية قد لا يجدها في الأيام العادية.

فالزواج في القرية اليمنية يعد مناسبة ليس للعريسين بل لكل أبناء القرية الذين يهيئون أنفسهم للمشاركة في هذه المناسبة، ففي منطقة يافع مثلاً يتصل أهالي القرية ببعضهم ويحرص المهاجرون في الداخل أو الخارج من أبناء القرية على حضور مثل هذه المناسبات.

لقد اتسعت أماكن الترفيه في الوقت الحاضر، ولاسيما في المدن إذ بإمكان الفرد التوجه إلى هذه المواقع الترفيهية في أية لحظة إذا ما أراد ذلك.

وقد اهتمت الدولة بإيجاد جملة من الوسائل التي تحقق فرص الترفيه لأعضاء المجتمع، إذ أنشأت المتنزهات العامة في المدن وزودتها ببعض التجهيزات اللازمة وأصبح الناس يرتادونها باستمرار، صغارًا وكبارًا على حد سواء لقضاء أوقات فراغهم كالأندية الثقافية والرياضية ودور السينما والمسارح والحدائق العامة، ودخلت المجتمع حديثًا ما يسمى بمقاهي الانترنت، فضلاً عما قدمته التكنولوجيا من وسائل ترفيهية يُفيد منها الإنسان كالتلفاز والراديو والحاسوب والأدوات الرياضية وغيرها من أدوات الترفيه والتسلية.

لكن أبرز الفرص للقاء الناس والجلوس طويلاً هي تلك الجلسات التي يتم فيها مضغ القات [١٣٩]، وهي ظاهرة عامة وعادة معروفة في اليمن، إذ يتم تناول القات بصورة واسعة، إذ يقضي الناس اوقات فراغهم في جلسات القات اليومية وبصورة مستمرة في مجالس خاصة لها طقوسها، إذ يجتمع الرجال في هذه المجالس الكبيرة ليتبادلوا الأحاديث العامة وتستمر ساعات طويلة حتى المساء. كما وللنساء أيضًا مجالسهن الخاصة التي يتناولن فيها القات في بعض المناطق اليمنية [١٤٠].

وتترك هذه الظاهرة آثارًا إيجابية وسلبية في آن واحد، أمّا عن آثارها الإيجابية فهي فرص للقاء بين الناس والشعور بالراحة بعد يوم من العمل، وأمّا آثارها السلبية التي تفوق الأثار الإيجابية فتتجسد بتأثير القات السلبي في صحة ووقت وميزانية الفرد والأسرة في اليمن.

●●●

١٣٩-القات شجرة تزرع في اليمن وبعض الدول الأفريقية، فهي دائمة الاخضرار يتناولها الناس في المجتمع عن طريق مضغ أغصانها وأوراقها الرطبة بطريقة بطئية جدًا، توضع في الفم ويتم امتصاص مائها بصورة بطيئة إيضًا، وهي تعطي لمتناوليها شعورًا بالنشوة والانشراح، ويتم تناولها في مجالس خاصة لها طقوسها ويتم تجهيز هذه المجالس على نحو جيد واحضار المشروبات الغازية والقهوة اليمانية والمياه الباردة التي عادة ما يتم تناولها مع مضغ القات بحسب رغبات متعاطية، وتبدأ هذه الجلسات بعد تناول وجبة الغداء في الظهيرة وتستمر حتى المساء.

١٤٠- لاتنتشر ظاهرة تعاطي القات بين النساء كما هي علية عند الرجال، إذ يلحظ اختفاء تناول القات بين النساء في كثير من المحافظات ولاسيما في الجنوب.

الفصل الخامس

الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية

المبحث الأول:

الهجرة اليمنية والتغير الاجتماعي بصورة عامة.

المبحث الثاني:

الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها.

تمهيد :

يمثل هذا الفصل قراءة أولية تسبق الدراسة الميدانية لنسلط الأضواء فيه على الآراء التي تناولت علاقة الهجرة بالتغير الاجتماعي، وما أفرزه ذلك التغير من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية على المجتمع اليمني بصورة عامة،

وسنحاول أن نجمع بعض الآراء التي جاءت في ثنايا المؤلفات والبحوث التي أعدت حول الهجرة بصفة عامة والهجرة اليمنية بصفة خاصة، وأشارت عرضًا إلى علاقة الهجرة بالتغير الاجتماعي ضمن محيط الأسرة، محاولين الوصول إلى بعض التصورات عن مدى انعكاس ذلك التغير على بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، الذي سيحظى بتحليل معمق ومركز ضمن الدراسة الميدانية. وعليه يتضمن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: الهجرة اليمنية والتغير الاجتماعي بصورة عامة

المبحث الثاني: الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها

المبحث الأول

الهجرة اليمنية والتغير الاجتماعي بصورة عامة

للهجرة في اليمن حضور واضح في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فقد ارتبطت بعض التغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية بمتغير الهجرة وفي مقدمتها التغيرات الاقتصادية التي جاءت بها تحويلات المغتربين وما تركته من آثار على النواحي الاجتماعية.

إذ لوحظ أن كثيرًا من تلك التغيرات التي حدثت في المجتمع قد جاءت بها الهجرة سواء أكانت الهجرة داخلية أم خارجية بفعل اتساع دائرة الحراك الاجتماعي والسكاني.

لقد كان للهجرة اليمنية إلى خارج الوطن دور بارز في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة عامة. بدءًا بتلك الآثار الاقتصادية المباشرة في الاقتصاد الوطني وانتهاءً بما قدمه المهاجرون من إسهامات في إنعاش الحياة الثقافية والسياسية في المجتمع، وإذا ما عدنا إلى ما قبل قيام الثورة اليمنية فانه يلحظ أن للمهاجرين إسهامات واضحةً في قيام الثورة، تمثلت بما جاء به المهاجرون العائدون من بلدان المهجر من أفكار أسهمت في تصعيد النضال الوطني بين الأوساط الشعبية، وخاصة العائدين من إندونيسيا وبريطانيا، إذ عاد هؤلاء متأثرين بتلك الحركات والأفكار التقدمية التي اطلعوا عليها في الخارج، ولذلك لا غرابة أن يكون كثير من قيادات الجبهة القومية التي أسهمت في قيادة النضال المسلح ضد المستعمر البريطاني قد عادوا من إندونيسيا وبريطانيا وبعض الدول الأخرى، إذ سنحت لهم الظروف هناك في تنظيم صفوفهم الأولى واتصالاتهم مع قيادات الداخل والاشتراك معهم في النضال ضد المستعمر حتى تكلل النصر في انتزاع الاستقلال سنة ١٩٦٧ م، كما قدم المهاجرون في الخارج التبرعات المالية التي كانت ترسل للداخل لدعم النشاط السياسي والاجتماعي في المراحل المختلفة.

لـم يتوقـف ذلـك الـدور عنـد هـذا الحـد، بـل كان المهاجـرون علـى الـدوام السـند والداعـم الرئيـس لعمليـة التنميـة بصورهـا المختلفـة، ففـي الجانـب الاقتصـادي يتجلـى دورهـم بوضـوح في دعـم عمليـة التنميـة الاقتصاديـة مـن خـلال تحويلاتهـم التـي غـدت مـن أهـم المصـادر المكونـة للدخـل القومـي في البـلاد، وأخـذت حصيلـة النقـد الأجنبـي العائـدة مـن تحويـلات المهاجريـن تفـوق الصـادرات السـلعية [١٤١]، إذ لـم يقتصـر أثـر الهجـرة في الحيـاة الاقتصاديـة علـى التحويـلات، بـل كان للمهاجريـن إسـهامات أُخـر تمثلـت في التبرعـات وإنشـاء عـدد مـن مشـاريع البنـى التحتيـة في العديـد مـن المحافظـات التـي ينتمـي إليهـا المهاجـرون مثـل شـق الطرقـات وبنـاء المـدارس والجامعـات ومشـاريع الكهربـاء والمـاء والصحـة ودور العبـادة، هـذا مـن ناحيـة ومـن ناحيـة أخـرى فـإن مدخـولات المهاجريـن سـاعدت علـى زيـادة النشـاط الاسـتثماري والتجـاري في المجـالات المختلفـة، ويلحـظ أن كثيـرًا مـن تلـك المشـاريع التابعـة للقطـاع الخـاص تعـود في الأسـاس إلى رأسـمال المهاجرين.

وقـد أدى هـذا المـردود الاقتصـادي للهجـرة إلـى إحـداث تغيـر في البنـاء التقليـدي للمجتمـع اليمنـي، إذ أصبحـت بعـض الفئـات الثانويـة بفعـل متغيـر الهجـرة ومـا جـاءت بـه مـن ثـروة تحتـل مواقـع أخـرى متقدمـة في سـلم البنـاء التقليـدي الطبقـي.

وكذلـك أثّـرت الهجـرة في عمليـة الحـراك المهنـي في المجتمـع، فقـد لوحـظ أن بعـض المهـن التـي اكتسـبها المهاجـرون في المهجـر قـد اختلفـت عـن المهـن التـي مارسـوها قبـل هجرتهـم، فضـلاً عـن تغيـر النظـرة لبعـض المهـن التقليديـة التـي لـم تكـن تحظـى بالاحتـرام الـلازم مثـل الحـدادة والحياكـة.

كمـا كان للهجـرة الداخليـة اثـارٌ اجتماعيـة سـلبية علـى الريـف، إذ إن غيـاب جـزء مـن القـوى العاملـة الشـابة أدى إلـى الدفـع بالنسـاء والأطفـال للعمـل في قطـاع الزراعـة لتغطيـة هـذا النقـص في اليـد العاملـة، الأمـر الـذي أدى إلـى عـدم تراكـم الخبـرات في النشـاط الزراعـي، هـذا مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى فـإن عمـل الأبنـاء قـد أثـر سـلبًا في

١٤١-ينظـر: محمـد عمـر بافقيـة، تحويـلات المغتربـين ودورهـا في الاقتصـاد الوطنـي، بحـث مقـم إلـى نـدوة المغتربـين والتنميـة في اليمـن، صنعـاء، اليمـن، ١٩٩٩م، ص١٠٥.

مستوى تحصيلهم الدراسي، وأدى إلى تسرب بعضهم من مقاعد الدراسة للعمل في قطاع الزراعة الإنتاجي والتسويقي، وهي ظاهرة ملفتة للأنظار في تجمعات الأسواق وفي الطرقات العامة، حيث يتم عرض المنتجات الزراعية ابتداءً من الخضار والفواكه وانتهاءً بالقات بواسطة الصبية، مما يدل على امتهانهم ذلك النشاط التجاري ذا المردود الاقتصادي السريع، فضلاً عن الآثار الاجتماعية للهجرة الداخلية في المدينة، وقد أدت زيادة الهجرة إليها إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية منها مشكلة البطالة التي ارتفعت معدلاتها في السنوات الأخيرة وخاصة بين الخريجين الباحثين عن الوظيفة التي تحقق لهم الأمان الاجتماعي الأمر الذي دفعهم إلى استخدام كل السبل المتاحة كالروابط العائلية والقبلية للحصول على تلك الوظيفة الحكومية، بسبب محدودية القطاع الخاص، لذا يلحظ أن المؤسسات المهمة مقتصرة على المقربين بصرف النظر عن كفاءتهم أو شهاداتهم العلمية، وأيضًا فإن للعوامل السياسية والاجتماعية والقبلية والأسرية دورا واضحًا في الحصول على هذه الوظيفة.

وقد أدت الهجرة المتزايدة إلى المدن إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة في المدينة، في الوقت الذي ما زالت هذه المدن تعاني نقصًا شديدًا في هذه الخدمات التي لم تكن قادرة على توفير وتلبية احتياجات سكانها الاصليين.

وتجدر الإشارة إلى أن تزايد الهجرة إلى المدن أدى إلى اتساع ظاهرة البناء العشوائي (غير المخطط) في المدن اليمنية المختلفة، إذ أصبحت هذه الظاهرة ملفتة للأنظار وأدت إلى عدد من المشكلات البيئية والصحية والخدمية، فضلاً عما تتركه من صور مشوهه للمدينة، ولاسيما وأن الدولة قد رفعت يدها عن إنجاز المساكن التي كانت قد بدأت بإنشاء أعداد محدودة منها لموظفي الدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقًا.

●●●

المبحث الثاني

الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها

من أجل معرفة التغير الاجتماعي وخاصة ما يتعلق منه ببناء ووظائف الأسرة، فإنه ينبغي علينا أولاً تعّرف مفهوم التغير الاجتماعي مدخلاً يوصلنا إلى فهم أعمق لذلك التغير المراد بحثه في النظام الأسري، إذ يثير مفهوم التغير الاجتماعي اهتمامًا خاصًا في المجتمعات التي تمر بمراحل إنتقالية تتخللها جملة من التعقيدات والمشكلات[١٤٢].

فالتغير الاجتماعي بالمعنى السوسيولوجي يعني عملية صيرورة، والانتقال إلى وضع مختلف عن الوضع السابق في مدة زمنية معينة [١٤٣]، عليه فالتغير هنا يشير في ابسط صوره إلى الفرق بين الحالة السابقة والحالة الحاضرة بفعل عامل الهجرة؛ فالهجرة ليست عملية نقل ميكانيكي للإنسان من مكان إلى آخر بل هي عملية نفسية واجتماعية تحدث تغيرًا بنائيًا ووظيفيًا في الحياة الاجتماعية، إذ ينتقل الفرد أو الأسرة من مجتمع إلى أخر وهذا الانتقال يعني إنتقالاً من حالة إلى أخرى، من حالة الحياة الريفية إلى حالة الحياة الحضرية، ومن حالة الضنك والضيق إلى حالة الغنى والرفاه، أن هذا التغير البنائي في النواحي الوظيفية كالتغير الذي يرافق ذلك الانتقال في علاقات الأسرة مع محيطها الاجتماعي الجديد بفعل تغير عناصر الحياة في المجتمع الحضري عما كانت عليه في المجتمع الريفي، فضلاً عن الاختلاف الواضح في طبيعة النظم الاجتماعية في حالات الهجرة الخارجية، وكل ذلك سيؤثر حتمًا في نمط الحياة الأسرية.

١٤٢- قيس النوري، أفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية، مطبعة التعليم العالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٠م، ص ١٥.

١٤٣- فهيمة كريم المشهداني، الآثار الاجتماعية لهجرة العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، دراسة ميدانية في دولة الكويت،، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٤م،ص٦٣.

وبناءً على ذلك سوف ننظر للتغير الاجتماعي الذي يحدث في النظام الأسرى من هذه الزاوية أي معرفة التغير الذي حدث نتيجة الهجرة من خلال المقارنة بين ما كان عليه وضع الأسرة التقليدية قبل الهجرة، ووضعها بعد الهجرة.

إذ ترجع الكتابات السوسيولوجية المعاصرة التغير في الأسرة إلى عوامل عدة، بالنظر إليها في ضوء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والأوضاع السكانية والتطورات التكنولوجية في إطار المجتمع التي تعيش فيه الأسرة، التي تتأثر بما يجري من تغير في النظم الاجتماعية الأخرى، فأي تغير يتم في أي من هذه الأنظمة سوف يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في بناء النظام الأسري ووظائفه.

إذ إن خروج المرأة للعمل وزيادة أفراد الأسرة وانخفاض مستوى معيشتها ووجود المشاكل الاجتماعية داخلها، كل ذلك يؤثر في نمط حياة الأسرة وفي بناء الأسرة ووظائفها.

وقد أورد علماء الاجتماع جملة من الاختلافات في نمط الحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية بين كل من مجتمع المدينة ومجتمع الريف، فمثلاً يشير﴿اميل دور كهايم﴾ إلى تقسيم المجتمعات على مجتمعات بسيطة ومجتمعات معقدة، وأوضح أن المجتمعات البسيطة تكون متجانسة وتقوم على أساس التضامن الميكانيكي بين أعضائها بينما تقوم المجتمعات المعقدة على أساس التضامن العضوي للمجتمع، أي على أساس تقسيم العمل بموجب الكفاءة والتخصص، فالمجتمعات الأولى هي المجتمعات الريفية البسيطة، أما الثانية فهي المجتمعات الحضرية، إذ تكون المجتمعات الأولى مقارنة بالثانية أكثر ترابطًا وتسودها علاقة الوجه للوجه بحكم قلة عدد سكانها ومعايشة بعضهم بعضًا لزمنًا طويلاً، وتمتاز الأسرة في هذه المجتمعات بالتضامن في داخلها ومع محيطها الاجتماعي من جيران وأقارب بسبب المعايير القيمية والعادات والتقاليد المشتركة، فالأسرة الريفية تتميز بكبر حجمها واستقرارها وقوة علاقاتها القرابية، فهي امتداد متواصل لحياة الآباء والأجداد.

وأول تغير يواجه الأسرة المهاجرة في الحضر هو تقليص حجمها وميولها إلى النمط الأسري النووي لأسباب تتعلق بزيادة المتطلبات المادية للأسرة، وقوة ألـ(أنا) مقارنة بـ(نحن)، فضلاً عن عدم الشعور بالضغوط التقليدية وزيادة مساحة حرية التصرف والتفكير، وقد أدى التحضر والتصنيع إلى زيادة نسبة الأسر النووية في الوطن العربي وصار من المألوف ان يستقل الأولاد عند الزواج في منازل منفصلة، ويبدو ذلك واضحًا لدى الشباب المهاجرين إلى المدينة الذين يبنون أسرهم بعيدًا عن أسرهم التقليدية (الأصلية في الريف).

ويعد (بيرسون) (Bersons) من أكثر علماء الاجتماع الذين اهتموا بموضوع التحضر وأثره في البناء العائلي إذ يرى ان نمط العائلة أو الأسرة المنعزلة يلائم طبيعة المجتمعات الصناعية الحديثة التي تتطلب الحراك المهني والجغرافي، بمعنى أن العائلة في المدينة تختلف عن العائلة الريفية فانتقال العائلة إلى المدينة يؤدي ضرورةً إلى تغير في وظائفها وبنائها التقليدي [١٤٤].

وقد أدى هذا الانتقال إلى تراجع العائلة عن بعض وظائفها التقليدية لصالح المؤسسات الاجتماعية المدنية، وذلك لدخولها نمط الحياة الحضرية الذي يختلف عن نمط الحياة التقليدية في الريف، لكن دخولها نمط الحياة الجديدة لا يتم بسرعة ويسر بل إن عملية التأثر هذه تحتاج إلى بعض الوقت

ففي بدء الأمر يتم رفض ذلك النمط في الحياة ثم يتم تقبله في مدد لاحقة، فالاستقرار في المدينة يقود ضرورةً إلى تغير أنماط السلوك والأدوار السابقة، وقد لوحظ أن هذا التغير يؤدي إلى صراع قيمي بين جيل الآباء والأبناء فنجد كبار السن أكثر محافظة على أنماط السلوك السابقة، بينما نجد الأبناء أكثر تأثرًا وتقبلاً لأنماط السلوك الجديدة، إذ تتعرض السلطة التقليدية لرب الأسرة إلى الاهتزاز بفعل ضغوط الحياة المدنية في أحيان كثيرة.

١٤٤- فهد الثاقب، التحضر وأثره في البناء العائلي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، جامعة الكويت، ١٩٩٦، ص ٢٠٠.

ويؤدي الانتقال المفاجىء الناتج عن الهجرة غير المخططة سواء أكان على مستوى الأفراد أم الجماعات إلى آثار سلبية في البناء الاجتماعي بسبب الصراع بين القيم التقليدية مع القيم المستحدثة [١٤٥]، فانشطار الأسرة الأصلية بسبب الهجرة يؤدي إلى ضعف المتابعة التي يقوم بها الآباء على أبنائهم وتقلص مساحة سلطتهم في الإشراف والتوجيه، وتضعف الروابط بين الآباء والأبناء وأحفادهم بسبب التباعد المكاني، وما يتبعه من انقطاع وندرة الزيارات والتواصل بينهم مما يفرغ الأسرة التقليدية من بعض مضامينها النفسية والذهنية، وفي الوقت نفسه نجد أن ذلك الانشطار يُفقد الأسرة النووية الاعتماد على الآباء والإفادة من تجاربهم ومشورتهم في حل المشكلات الزواجية والحياتية عمومًا[١٤٦].

وقد ضاعف هذا الانشطار من دور الأم في تربية أبنائها بعد أن كان سهلاً بوجود «حماتها» أم الزوج» وأخواته.

وبحسب رأي (دوركهايم) فإن النسق القرابي يتعرض للتفكك بسبب انقسام الأسرة التقليدية إلى أسر نووية صغيرة، وفي المقابل فإن المؤسسات المهنية تقدم دعمًا تعويضيًّا لما كان يقدمه النسق القرابي للأسرة التقليدية[١٤٧].

وقد ذهب كثير من المفكرين والباحثين مع هذا الاتجاه مثل (بير) (Baer) و(جودي) (Goode) اللذين أكدا أن الحياة الحضرية، والميل نحو الأسرة النووية يضعفإن من قوة العلاقات القرابية، إذ تنشأ بدلاً عنها علاقات الصداقة والجيرة والجماعات المهنية. ويتفق ذلك مع نتائج الدراسة التي قامت بها (عائشة ابن قطيب) حول التحضر وتغير بناء الأسرة في الجزائر التي أظهرت أثر التغير في نمط علاقات

١٤٥- د. هادي صالح محمد، افاق علم الاجتماع في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٩٠م، ص١٦٦-١٦٧.

١٤٦-قيس النوري، الأسرة الخليجية وتحديات التحديث، مجلة دراسات الخليج العربي، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، السنة١٨، المجلد ٢٢، العراق، ١٩٩٠م، ص٤٣.

147-EMIL DUrkeim, selected writing Cambridge ,university, press Cambridge 1977, P 26.

القرابة التي أصبحت قائمة على المصلحة أكثر من قيامها على روابط القرابة [١٤٨]. في حين يرى آخرون أن انشطار الأسرة الممتدة والتحول نحو الأسرة النووية لم يغير من العلاقات القرابية ولم يؤدِ إلى تفككها مقارنة بالمجتمعات الصناعية مثلاً، ويتفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه (إبراهيم عثمان) في دراسته عن الأسرة الأردنية حين لاحظ أن العائلات في (عمَّان) ما زالت تحتفظ مع أقاربها بعلاقات قوية بصرف النظر عن أصولها الحضرية أو الريفية [١٤٩].

ولم يختلف ذلك مع ما جاءت به نتائج دراسة (عماد عبد اللطيف حسين) عن الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء في الأردن، إذ لاحظ تماسك العلاقات القرابية وقوتها على الرغم من التغيرات في الحياة الحضرية[١٥٠].

فإذا كانت الهجرة قد ساعدت على التحول نحو الأسرة النووية أو الانتقال إلى الحضر فإن ذلك لا يؤدي إلى فقدان روابط العلاقات القرابية، بل على العكس وجدت أن تلك الهجرة في المجتمع اليمني قد أدت دوراً في زيادة هذه الروابط والصلات القرابية، إذ ينفق المهاجرون جزءًا من مدخراتهم على أقاربهم في الموطن الأصلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قوة الصلات القرابية في المجتمع.

إن تعدد محل الولادة لأفراد الأسرة وتأثرهم بقيم وعادات مواطنهم الأصلية أديا إلى تنوع رغباتهم إزاء أنماط العيش الجديدة في المدينة، لذلك فإن التغير الذي لامس حياة المهاجرين وأسرهم في مواطنهم الجديدة قد أثر على بناء ووظائف تلك الأسرة وظهر سلبًا في التماسك الأسري والعلاقات الزوجية وتربية الأبناء.

١٤٨-عائشة ابن قطيب، التحضر وتغير بناء الأسرة في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة الجزائر، ١٩٩٣م، ص ٩٦.

١٤٩-إبراهيم عثمان، التغير في الأسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٣. مجلد ١٤، الجامعة الاردنية، ١٩٨٦، عمان، ص ١٥٣،١٧٧.

١٥٠-عماد عبد اللطيف حسين، الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

وتجدر الإشارة إلى أن الثراء الناتج عن الهجرة قد أدى إلى وجود المال بيد الأبناء الأمر الذي أدى إلى إدمان بعضهم على تناول القات والسجائر والخمور[١٥١].

لقد تركت الهجرة اليمنية أثارًا واضحة على مجمل الحياة الاجتماعية للمهاجرين وأسرهم، ولم يقتصر ذلك التاثير على الأسرة المهاجرة سواء الأسرة التي انتقلت إلى المهجر أو الأسرة التي انتقلت من الريف إلى المدينة، بل شمل تلك الأسر التي اقتصرت الهجرة فيها على رب الأسرة وخاصة إلى الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الهجرة في المجتمع لا يقتصر على المهاجرين وأسرهم، بل امتد هذا التاثير إلى الأسر التي لم تتعرض مباشرة لظاهرة الهجرة، إذ يؤثرالانفصال بين العائل والمعولين في بناء الأسرة ووظائفها، فغياب الزوج عن زوجته وأبنائه يسبب كثيرًا من المتاعب النفسية التي تواجه الزوجة لغياب زوجها، ويتضاعف دورها في تربية الأبناء، ويحرم الأبناء من مشاركة آبائهم في رعايتهم وتنشئتهم الاجتماعية، وقد يؤثر ذلك سلبًا في بناء شخصياتهم ولاسيما في السنوات الأولى من أعمارهم، كما تفرض العادات والقيم الاجتماعية ضغوطًا على حركة المرأة ونشاطها في حال غياب زوجها مما يجعلها محط مراقبة أنظار المجتمع، لذلك تضطر في الغالب إلى البقاء في المنزل مما حد من حركتها الخارجية بما في ذلك زيارتها لأهلها الذين يعيشون بعيدًا عنها، بخلاف بقية الزوجات اللاتي لم يهاجر أزواجهن، كما أن المرأة التي يهاجر زوجها لا تهتم بمظهرها فلا تتزين خشية الوقوع في أحضان الريبة، فمجتمع القرية يستنكر زينتها، لذلك وجب عليها التقيد بتعاليمه[١٥٢].

١٥١- أبو بكر السقاف، مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، العدد ٢٤، صنعاء، اليمن، ١٩٨٠م، ص ٦٩.

١٥٢- نورية حمد، التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبناء الأسرى، دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر اليمني، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٨٥م، ص٢٩٥. وللمزيد عن موقع ومكانة المرأة العربية ينظر: د. فوزيه العطية، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣م.

وتفرض الحماة (أم الزوج) رقابةً شديدة على مراقبة زوجة ابنها، المندمجة ضمن أسرة الأب، وهذا الدور الذي تقوم به (الحماة) يستمد من تركيبة الأسرة التقليدية في المجتمع، إذ يكون للنساء الكبيرات في السن سلطة على بقية النساء في الأسرة فيتولين الإشراف على التدبير المنزلي وتوجيه النساء إلي أعمالهن في نطاق الأسرة. وهذا الدور هو امتداد لسلطة الأب على أبنائه، إذ يفضل الأبناء المهاجرون بقاء أسرهم ضمن مناطقهم الأصلية تحت سلطة أبائهم أو أخوانهم ما داموا خارج الوطن، وقد لوحظ أن الانشطار عن الأسرة التقليدية غالبًا ما يتحقق بعد العودة النهائية للمهاجرين لمواطنهم الأصلية، أو بلوغ أبنائهم سن الرشد للاعتماد عليهم في إدارة شؤون أسرهم.

إن هذا الانشطار والتحول في نمط الأسرة سيغير من غير شك نمط السلطة داخل الأسرة المنشطرة إذ تمنح المرأة حرية أكبر ضمن مجال إدارة شؤون المنزل في حال غياب زوجها أو في حال وجودها معه سواء أكانت في المدينة أم في المهجر وإن الهجرة أو الانتقال السكاني لم يكن مجرد تغير في محل الإقامة كما يقول الجغرافيون بل إن هذا الانتقال له أبعاده الاجتماعية والثقافية والنفسية المختلفة وله آثاره في بناء الأسرة ووظائفها بدرجة رئيسة، ويصاحب هذا الانتقال تغير في نمط حياة المهاجرين وأسرهم إذ يواجه المهاجرون أنماطًا من السلوك والعادات والقيم غير المألوفة لهم سابقًا، ويصعب عليهم التكيف والاندماج مع هذه الأنماط السلوكية في بدء الأمر، ولاسيما عندما ينتقل المهاجرون إلى مجتمعات تختلف كثيرًا عن مجتمعاتهم الأصلية، كما هو الحال في الهجرات الخارجية وخاصة المتجهة إلى المجتمعات الغربية التي تختلف في أنماط الحياة كثيرًا عما هي في مجتمعاتهم الأصلية في اليمن، حيث نجد اليمنيون في بلدان المهجر محصورين في علاقاتهم الاجتماعية الداخلية مع بعضهم، بعيدًا عن التفاعل مع سكان البلدان المهاجرين إليها، وفي أحيانٍ كثيرة لا تتعدى علاقاتهم جماعة العمل والسكن وضمن إطار جماعة المهاجرين من أبناء وطنهم.

وقد أكدت دراسات أُخر أن المهاجرين من وطن واحد يقومون تدريجيًّا بنسج العلاقات مع الآخرين في الموطن الجديد حيث يبدأ ذلك التدرج أولاً بين المهاجرين من وطنهم فالمهاجرين من بلدان عربية أخرى وثم مع السكان المحليين[١٥٣].

وهذا التدرج ينطبق أيضًا على المهاجرين اليمنيين وخاصة الجيل الأول منه، إذ نجدهم أكثر انغلاقًا من غيرهم في علاقاتهم الخارجية، بسبب طبيعة الأعمال البسيطة التي يقومون بها في بلدان المهجر التي لا تساعد كثيرًا على الاحتكاك مع الآخرين، فالعمالة اليمنية تتميز أنها غير ماهرة وذات مستويات متدنية تتركز في الأعمال الإنشائية أو في المحلات التجارية الصغيرة، لهذا نجد أن نمط علاقاتهم يظل محصورًا فيما بينهم، فضلاً عن وجودهم في تجمعات سكنية خاصة، ولا يرغبون عادة في الاختلاط بالآخرين لأنهم يحرصون على جمع المال والتفكير بالعودة أو إرسال المال إلى الأهل في الوطن إذ يمثل قيمة معنوية ومادية في مجتمعاتهم الأصلية، ويدخل المهاجرون فيما بينهم في منافسة على جمع المال، الأمر الذي يجعلهم غير مبالين بالأنشطة الاجتماعية الأخرى أو توسيع دائرة علاقاتهم في بلدان المهجر لكون ذلك يمثل هدرا للوقت والمال.

وقد ظلت الأسرة اليمنية المهاجرة المستقرة في بلدان الخليج العربي والبلدان الأوربية والأمريكية والآسيوية متمسكة بقيم وعادات مجتمعاتها الأصلية ومحافظةً على نمط الحياة التقليدية التي ألفوها في قراهم اليمنية في عهد الطفولة وقاموا بنقلها لأبنائهم المولودين في المهجر بدقة، وتعليمهم الكثير من عادات وطنهم ألام، إلى حد أن وجد الباحث عند مقابلته شبابًا عائدًا من الولايات المتحدة الأمريكية في زيارة إلى منطقة (يافع) في جنوب اليمن، إنه على معرفة كبيرة بعادات وطنه الاصلي، إذ كان هذا الشاب في العقد الثالث من عمره ودرس في بلد المهجر وتعلم اللغة العربية من أسرته ويعرف الكثير عن العادات والمعاني والكلمات الشعبية التي يتبادلها في حديثه مع الآخرين، في الوقت الذي نجد أبناء جيله من الشباب الذين

١٥٣-د. باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

لم يهاجروا ليس لديهم أية معرفة بمثل تلك الكلمات والمفردات التي تغيرت كثيرًا عما كانت علية سابقًا.

وقد تميزت الأسر اليمنية من غيرها بتماسكها بنمط وعادات وقيم مجتمعها الأصلي اكثر من غيرها من الأسر المهاجرة، فهي تعيش محصورة في السكن، مقيدة بقيود رب الأسرة خوفًا من آثار الاختلاط السلبية بمجتمعات المهجر، وهذا ما لحظته الدكتورة (فتحية الجميلي) في الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة (ليكاونا) (Lukawana) في نيويورك إذ أنشأ اليمنيون مجتمعًا يمثل امتدادًا للعادات والتقاليد والضوابط الاجتماعية السائدة في اليمن [١٥٤]. غير أن التمسك بعادات وتقاليد المجتمع الأصلي لا يعني أن الهجرة لم تؤثر في نمط حياة الأسرة فلاشك في أن لهذا الانتقال آثاره في الحياة الأسرية، فإذا كان التغير يتم في إطار نمط الهجرة الداخلية في المجتمع نفسه، فما بالك عندما تكون الهجرة إلى خارج الوطن حيث يواجه المهاجرون أنماط الحياة المختلفة، وخاصة تلك الهجرات من الريف إلى الخارج مباشرة دون المرور بالمدن الداخلية.

فهناك الكثير من الشواهد الاجتماعية على التغير في حياة الأسرة اليمنية الناتج عن الهجرة الداخلية والخارجية، لكنه بطبيعة الحال ليس بذلك القدر من التغير الذي نلاحظه في المجتمعات الصناعية الأكثر تطورًا.

إن التداخل بين القيم التقليدية والحضرية في المجتمع اليمني هي سمة بارزة في سياق الحياة العامة للمجتمع، وإن كان ذلك لا ينفي الفروق الموجودة بين الحياتين الريفية والحضرية في اليمن، حيث يلحظ أن أول تلك الفروق هو تراجع الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية ليس في المدينة، فحسب بل في الريف أيضًا، وذلك بفعل تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في المجتمع، الأمر الذي أحدث بعض التغيرات في بناء ووظائف الأسرة.

١٥٤-د. فتحية عبد الغني الجميلي، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، ط١، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠١م، ص٤٤.

إذن فوجود الأسرة في المدينة وانشطارها عن الأسرة الممتدة في الريف قد أضعف من وشائجها القرابية بالبدنة الأساس «العائلة الكبيرة» في الريف ولاسيما الذين ولدوا في المدن بعد الهجرة أو في المهجر، لذلك نجد حرص الكثير من المهاجرين على ربط أبنائهم بالموطن الأصلي، وذلك من خلال زيارتهم المتكررة لذلك الموطن وتزاوجهم من أقاربهم.

إن الميل إلى الأسرة النووية والانشطار عن الأسرة الممتدة «التقليدية» قد أثر في العلاقات القرابية والانفتاح على أقارب الزوجة وخاصة في حالات التباعد المكاني بين الأسرة الكبيرة في الريف والأسرة النووية المهاجرة، ولاسيما حينما تكون الزوجة من خارج أقارب الزوج.

وقد لوحظ فعلا أن الهجرة كانت سببًا في الانفتاح الذي بدا واضحا في التصاهر المفتوح بين الأسر من عائلات ومناطق وقبائل متباعدة، خلافًا لما كان علية سابقًا عند ما كان الزواج محصورًا بين أبناء العمومة والأكثر قرابة في الأسرة، إذ مكنتهم الحياة الحضرية من التعرف والاختلاط بأعداد كبيرة من الأسر خارج نطاق الأقارب، وقد سهل هذا الانفتاح على التصاهر من خارج نطاق القرابة، كما أدى التعليم دورًا مكملاً في تحقيق ذلك، إذ إن هجرة الريفيين إلى المدينة قد مكنت الكثير من تلك الأسر من الإفادة من فرص التعليم لأبنائها ولاسيما البنات اللاتي حصلن على فرص أفضل من فتيات الأسر غير المهاجرة، ومن جانب أخر يمكن القول إن الهجرة إلى المدينة قد ساعدت المرأة على الحصول على فرص العمل أيضًا.

وفي سياق الحديث عن آثار الهجرة في النظام الأسري فهناك ضرورة لمتابعة أثر الهجرة في الخصوبة، إذ أكدت الدراسات هذا الأثر بسبب غياب الزوج والتأثير بالحياة الحضرية، وبينت دراسة كل من (إبراهيم سعد الدين) و(محمود عبدالفضيل)، على الأسر العربية المهاجرة أن الخصوبة كانت منخفضة عند تلك الأسر مع اختلاف نسبي عند الأسر اليمنية المهاجرة، إذ وجدا أن معدل الأطفال عند بعض النساء اليمنيات في المهجر أعلى منه في الوطن الأصل وعللا ذلك بتحسن الوضع الصحي في بلد المهجر خلافًا لما هو عليه الحال في اليمن [١٥٥].

١٥٥- د. إبراهيم سعد الدين، ود. محمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل والآثار والسياسات، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م، ص١٨٤.

الفصل السادس

إجراءات الدراسة الميدانية وفرضياتها

المبحث الأول:

إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني:

الفرضيات المطلوب اختبارها في الدراسة .

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

من أجل إنجاز الدراسة الميدانية اتبعنا الإجراءات آلاتية:

أولًا . تصميم العينة الإحصائية:

وتتكون من تحديد مجتمع الدراسة، واختيار العينة وحجمها، والتحديد المكاني والزماني للعينة المدروسة.

١. تحديد مجتمع الدراسة:

تم تحديد وأختيار مجتمع الدراسة من الأسر اليمنية المهاجرة سواء أكانت الهجرة داخلية أم خارجية، وذلك انطلاقا من أن الجامع بين نمطي الهجرة هنا هو ما تحدثه تلك الهجرة من تغير في بناء الأسرة ووظائفها. لوحظ أن ذلك التغير قد شمل الأسر المهاجرة المرافقة لأربابها، وكذلك الأسر التي اقتصرت الهجرة فيها على أربابها في حين بقيت أسرهم في الوطن، فضلاً عن الأسر التي هاجرت هجرة داخلية، ولاسيما الهجرة من الريف إلى المدينة.

ونظرًا لانتشار ظاهرة الهجرة في المجتمع اليمني، ومن أجل ضمان طول مدة الهجرة التي تحدث آثارها في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، تم اختيار عينة عمدية من المهاجرين في الداخل والخارج، ممن مر على هجرتهم سنوات طويلة لتكون مدة الهجرة كافية لإحداث التغيرات الاجتماعية والأسرية المتوقعة، وأجريت المقابلة مع المتزوجين من أرباب الأسر المهاجرة.

وقد تم اختيار هذه العينة من محافظات مختلفة في اليمن، ولاسيما المناطق التي اشتهرت بعملية طرد سكاني أوسع من غيرها، مثل محافظات حضرموت، لحج، اب، ابين، تعز، البيضاء، فقد تم توزيع الاستمارة على المهاجرين من تلك المحافظات، فضلاً عن إرسال عدد من الاستمارات إلى بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي

يوجد فيها المهاجرون اليمنيون وأسرهم مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

٢. اختيار العينة وحجمها:

العينة هي ذلك الجزء من السكان الذي يتم اختيارهم بالطريقة العشوائية أو الطريقة المحددة للدراسة التي نستخرج منها المعلومات والاستنتاجات الممثلة للسكان الكبير [١٥٦]، وقد اعتمدنا العينة العمدية في دراستنا لأننا أردنا ان نختبر تأثير الهجرة في بناء الأسرة ووظائفها، وقد تطلب ذلك مجموعة من الشروط منها: مرور مدة زمنية مناسبة على الأسر المهاجرة وفي مدن ومناطق مختلفة من داخل اليمن وخارجه لمعرفة أثر الهجرة في الأسرة. وحاولنا جاهدين عند تحديد حجم العينة ان تكون ممثلة قدر المستطاع للمجتمع المدروس ولتساعد على تقديم تصورات أولية عن الهجرة وأثارها في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، وبعد أن استبعدنا الاستمارات غير الواضحة الإجابات، تم اختيار(٣٥٠) حالة من حالات الهجرة الداخلية والخارجية أخضعناها للدراسة والتحليل.

وقد اعتمدنا في تعبئة الاستبيان على عينة من الأسر المهاجرة التي قدمت للزيارة إلى اليمن في مدة أعداد الدراسة، وكذا الاستعانة بشخصين أحدهما في المملكة العربية السعودية والآخر في الإمارات العربية المتحدة حيث قاما بتوزيع الاستمارات على الأسر المهاجرة هناك، فضلاً عن المقابلات المكثفة التي أجريناها مع عدد من المهاجرين والأسر المستقرة في المدن اليمنية.

٣. التحديد المكاني والزماني للعينة المدروسة:

على الرغم من أن اهتمامنا بموضوع الهجرة هو اهتمام متواصل وتعود بدايته الأكاديمية إلى عام ١٩٩٦ م، حينما كنا نبحث في موضوع الهجرة العائدة وبعد إنجاز ذلك الجهد «رسالة ماجستير» عام ٢٠٠٠م، حتى وجدنا أن هناك موضوعًا كبيرًا

١٥٦-دنكل ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الحرية بغداد، العراق، ١٩٨١م، ص٢٥٧.

لم يتم التطرق إليه في تلك الرسالة، ألا وهو آثار الهجرة في بناء الأسرة ووظائفها، وعليه بدأت عملية جمع المعلومات ومعايشة موضوع الدراسة منذ تلك المدة الزمنية، لكن ذلك كان خارج نطاق التكليف الرسمي قبل الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا (مرحلة الدكتوراه) في جامعة بغداد، وعليه يمكن القول ولضرورات البحث العلمي فإن تلك المدة عَدَدْتُها تجربة مضافة لكنها ليست بديلاً عن متطلبات الدراسة الميدانية وخاصة بعد أن تفتحت أمامي – بعد تسجيل الأطروحة – أفاقٌ جديدة عنها، لذا فإن البداية الجديدة لمعايشة مجتمع البحث ضمن دائرة الهجرة الداخلية أو من خلال مقابلة المهاجرين المقيمين في المهجر عند زيارتهم لليمن استمرت نحو العام بدءًا من ٢٠٠٣/٣/١م ولغاية ٢٠٠٤/٣/١م، وتخللت ذلك العام مدة تزيد على الشهرين لإنجاز تحليل جزء من البيانات الإحصائية.

ثانيا. تصميم الاستمارة الإستبيانية:

الاستبيان هو الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع البيانات والمعلومات من المبحوثين عند عملية المقابلة، وعليه الالتزام بمحتواها ومسارها النظري والتطبيقي [١٥٧]. وتعد الاستمارة الإستبيانية من أكثر أدوات البحث استخداما في البحوث العلمية الميدانية التي من خلالها يتم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة التي تتضمن إجابات المبحوثين على أسئلة الباحث المدونة في الاستمارة.

وقد شملت الاستمارة المتعلقة بموضوع الدراسة (٤٤) سؤالاً هدفنا من خلالها الحصول على المعلومات والبيانات التي تخدم عملية الدراسة المتعلقة بمتغيرات الظاهرة المدروسة. وقد تم تقسيم الاستمارة على قسمين:

القسم الأول:

شمل البيانات والمعلومات الأولية المتعلقة بالمبحوثين مثل المتغيرات المتعلقة بالمستوى التعليمي والحالة الزوجية ومحل الولادة والعمر وحجم الأسرة والمهنة.

١٥٧- د. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ط٢، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، ص٦٥.

القسم الثاني:

شمل البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة بالتمحور حول دور الهجرة في التغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة اليمنية. وقد تضمنت الاستمارة -فضلاً عن البيانات الأساسية- ستة محاور هي: نظام السلطة والنظام الأسرى «القرابي» والنظام الاقتصادي والنظام التربوي والنظام الديني والنظام الترفيهي.

١-اختبار صدق الاستمارة الإستبيانية:

عرضت الاستمارة الإستبيانية على ستة محكمين من الخبراء والأساتذة المتخصصين بموضوع الدراسة للتثّبت من صدق الاستبيان بهدف مراجعتها من الخبراء المحكمون الذين أبدوا ملاحظاتهم على محتويات الاستمارة الإستبيانية وقد تم تعديل بعض فقراتها في ضوء الملاحظات التي تقدم بها الخبراء المحكمين.

وقد اكتسبت الاستمارة الإستبيانية مصداقيتها بعد مراجعتها وإعادة صياغتها والأخذ بالملاحظات الواردة حولها من المحكمين، فضلاً عن الأستاذ المشرف، وكان نتيجة صدق الاستبيان (٩٥,٢٨٪) أي إن الاستبيان صادق يمكن الاعتماد عليه، ويوضح جدول (٥) «قياس صدق الاستبيان» أسماء الخبراء وعدد الأسئلة التي وافقوا ولم يوافقوا عليها أو التي طلبوا تعديلها وأضافتها والدرجات التي حصل عليها الاستبيان.

جدول (٥) يوضح قياس صدق الاستبيان

وأسماء الأساتذة المحكمين

مسلسل	الإجابة الأسماء[٢]*	الأسئلة التي وافق عليها	الأسئلة التي لم يوافق عليها	الأسئلة التي طلب تعديلها أو أضافتها	الدرجة التي حصل عليها الاستبيان
١	أ.د.عبد المنعم الحسني	٤٢	----	١	٩٧
٢	أ.د.علاء الدين البياتي	٤١	١	١	٩٥
٣	أ.د. خالد فرج الجابري	٤٠	١	٢	٩٤
٤	أ.م.د. عبد الكاظم شندل	٤١	----	٢	٩٥
٥	أ.م.د. احمد الحديثي	٤١	----	٢	٩٥
٦	أ.م.د. عدنان ياسين	٤٢	----	١	٩٧
٧	أ. م. سعدي شاكر حمودي	٤٠	٢	١	٩٤

قانون التناسب:

$$\text{س} = \frac{\text{س}}{\text{ن}} = \frac{٦٦٧}{٧} = ٩٥,٢٨\ ٪$$

٢. اختبار ثبات القياس للاستمارة الإستبيانية:

إن اختبار ثبات القياس للعينة هو قياس النتائج التي يحصل عليها الباحث إذا ما قام في إجراء الاختبار على عينة محددة من المبحوثين وإعادتها إلى المجموعة نفسها تحت الظروف نفسها.

ويحدد اختبار ثبات القياس للاستمارة الإستبيانية ذلك الارتباط نفسه في المرتين التي تطبق فيهما التجربة على العينة نفسها.

لذا قام الباحث في تطبيق الاستبانة على عينة مكونة من (٢٠) مبحوثًا من أسر المهاجرين هجرة داخلية وهجرة خارجية ومن مناطق مختلفة من اليمن وتمت إعادة

الاختبار على المبحوثين انفسهم مرة ثانية بعد عشرين يومًا من الزمن وحددت درجة للاختبار الأول ودرجة الاختبار الثاني بحيث حصل المبحوث على استمارتين تحملان الرقم نفسه وبعد ذلك خزنت النتائج في الحاسوب وتم استخدام معامل الارتباط حسب معادلة بيرسون التي دلت على أن قيمة معامل الثبات نحو (٨٣،٢ ٪) وهذا يوضح أن الاستبيان على درجة جيدة من الثبات.

ثالثا. المقابلات الميدانية:

تعرف المقابلة في البحث الاجتماعي بأنها المحادثة التي تجري بين الباحث والمبحوث بقصد حصول الباحث على المعلومات والبيانات التي يتطلبها بحثه [١٥٨]. وهي الوسيلة لجمع البيانات عن الظاهرة المطلوب دراستها والمقابلة هي عملية تفاعل اجتماعي بين الباحث والمبحوث يجيب عليها المبحوث على أسئلة الباحث المعدة في الاستمارة الإستبيانية بهدف جمع المعلومات عن الظاهرة المطلوب دراستها، لذلك فقد خصص الباحث استمارة استبيانية واحدة لكل فرد من المبحوثين حاولت أن تجمع بين متغيرات الهجرة الداخلية والخارجية معًا وتأثيرها في الأسرة.

وقد وضع الباحث بعين الحسبان الكيفية التي بنيت عليها الاستمارة الإستبيانية من حيث التدرج في الأسئلة، وتجنب الإشارة إلى اسم المبحوث وسهولة التعامل معها وقد أفاد الباحث من مقابلته للمبحوثين في جمع البيانات والمعلومات التي لم ترد فيها أسئلة محددة في الاستمارة الإستبيانية، فضلاً عن توضيح مضامين الأسئلة. وقد سهلت عملية الملاحظة بالمشاركة الكثير من الصعاب. وأوجدت نوعًا من الثقة الكبيرة بين الباحث والمبحوثين، كما سهلت من عملية حصوله على البيانات الدقيقة.

رابعا. ترتيب البيانات الميدانية:

بعد الانتهاء من عملية المقابلات الميدانية وجمع الاستمارات الإستبيانية قام الباحث بتبويب ما حصل عليه من بيانات ومعلومات عن طريق الاستمارة الإستبيانية وذلك من خلال الخطوات الآتية:

١٥٨- د. إحسان محمد الحسن، و.د. عبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

١. التدقيق في إجابات المبحوثين:

قام الباحث بفحص جميع الاستمارات الاستباينة وذلك من خلال مراجعة جميع البيانات والمعلومات الواردة في الاستمارة الإستبيانية للتثبّت من الإجابات عن الأسئلة بما لا يدع مجالاً للشك في الإجابات وتناقضها، إذ اتضح أن هناك عدداً من الاستمارات لم تكن بياناتها دقيقة ومتناقضة وقد تم إلغاؤها واعتماد الاستمارات الصالحة.

٢. ترقيم الاستمارة:

تم ترقيم الاستمارة الإستبيانية بأرقام متسلسلة تبدأ بالرقم (١) وتنتهي بالرقم (٣٥٠) وهو مجموع الاستمارات الإستبيانية.

٣. ترميز إجابات المبحوثين:

هي ترميز الإجابات التي أدلى بها المبحوثون التي تضمنتها الاستمارة الإستبيانية وإدخالها في الحاسوب نظام (SPSS) وإعطاء كل سؤال رمزًا معينًا حتى يسهل عليه تفريغ البيانات عبر الحاسوب.

٤. تفريغ البيانات:

بعد ترميز الإجابات التي أدلى بها المبحوثون وإدخالها في الحاسوب قمنا بتفريغها بواسطة الحاسوب، إذ تم استخراجها ضمن خمسة أعمدة تتضمن الفئة، والتصنيف، ورقم الاستمارة والتكرار والنسبة المئوية.

٥. تبويب البيانات:

بعد تفريغ البيانات التي تعد تلخيصًا للمعلومات التي حصل عليها الباحث من خلال إجابات المبحوثين في أسئلة الاستمارة الإستبيانية تم تبويب البيانات وتصنيفها ضمن جداول[١٥٩]، وأصبحت بعد ذلك جاهزة لعملية التحليل الإحصائي.

١٥٩- إبراهيم رزق، وجلال السناد، أصول كتابة البحث العلمي،مطبوعات جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٤، ص٧٩.

ثالثا . الوسائل الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

١. النسبة المئوية:

تم استخدام النسبة المئوية لمعالجة جميع البيانات التي شملتها الدراسة الميدانية والمدونة في الأشكال البيانية والجداول الإحصائية، والمحددة في تحويل التكرارات التي وردت في إجابات المبحوثين إلى نسب مئوية على وفق قانون الإحصائي االأتي:

تقسيم التكرارات على مجاميعها مضروبة في مئة:

$$\frac{\text{ت} \times ١٠٠}{\sum \text{ت}}$$

حيث ت = التكرارات الجزئية

$\sum$ ت = مجموع التكرارات الكلي

٢. الوسط الحسابي:

استخدام الوسط الحسابي في حالات محدودة في الدراسة لتفسير وتحليل البيانات الخاصة بالعمر وعدد أفراد الأسرة. ويعد الوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية ويستخرج الوسط الحسابي من قسمة مجموع القيم على عددها على وفق القانون الاتي:

$$\text{س} = \text{ص} + \frac{\sum \text{س ي}}{\sum \text{ن}} \times \text{م}$$

إذ إن س يشير إلى الوسط الحسابي

س= كل قيمة من القيم

ي= وزن القيمة أو تكرارها

م= مجموع القيم

$\sum$ ن = مجموع الأوزان أو التكرارات

٣ – الانحراف المعياري:

ويستخدم لمعرفة الفرق المنتظم الصاعد أو النازل عن نقطة الوسط الحسابي التكراري لأعمار المبحوثين وحجم الأسرة على وفق القانون الآتي:

$$ع = م \times \sqrt{\frac{\sum ت ي^{٢}}{ن} - \left(\frac{\sum ت ي}{ن}\right)^{٢}}$$

٤ - اختبار مربع كاي (سكوير):

تستعمل اختبارات مربع كاي لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين العوامل والمتغيرات التي يتعامل معها الباحث في تناول الظاهرة المراد دراستها وتعتمد على الفرضية الصفرية التي تزعم عدم وجود الفرق المعنوي بين البيانات [١٦٠]. ويستخدم لاختبار مصداقية فرضيات الدراسة على وفق القانون الأتي:

$$كاي^{٢} = \frac{|ح - م|}{م}$$

حيث إن ح= مجموع البيانات المشاهدة

م= مجموع البيانات المتوقعة

وقد تم استخدام مقياس كاي^{٢} ثلاث مرات:

(كا^{٢} ٢×٢، و كا^{٢} ٢×٣، وكا^{٢} ٢×٤).

$$أ . كا^{٢}٢\times٢ = \frac{(ن / أد - ب ج / - ½ ن)^{٢}}{(م_{١})(م_{٢})(م_{٣})(م_{٤})}$$

١٦٠- د. إحسان محمد الحسن، محاضرات أُلقيت على طلبة الماجستير في قسم الاجتماع للعام٢٠٠١ – ٢٠٠٢ م، كلية الأدب، جامعة بغداد.

ب. كا^{٢} ٢×٣=

$$\left(\frac{\text{ن}}{\text{م}_{١}}\right)\left(\frac{\text{أ}_{١}^{٢}}{\text{ج}_{١}}+\frac{\text{أ}_{٢}^{٢}}{\text{ج}_{٢}}+\frac{\text{أ}_{٣}^{٢}}{\text{ج}_{٣}}\right)\left(\frac{\text{ن}}{\text{م}_{٢}}\right)+\left(\frac{\text{ب}_{١}^{٢}}{\text{ج}_{١}}+\frac{\text{ب}_{٢}^{٢}}{\text{ج}_{٢}}+\frac{\text{ب}_{٣}^{٢}}{\text{ج}_{٣}}\right)-\text{ن}$$

ج. كا^{٢} ٢×٤=

$$\left(\frac{\text{ن}}{\text{م}_{١}}\right)\left(\frac{\text{أ}_{١}^{٢}}{\text{د}_{١}}+\frac{\text{أ}_{٢}^{٢}}{\text{د}_{٢}}+\frac{\text{أ}_{٣}^{٢}}{\text{د}_{٣}}+\frac{\text{أ}_{٤}^{٢}}{\text{د}_{٤}}\right)+\left(\frac{\text{ن}}{\text{م}_{٢}}\right)\left(\frac{\text{ب}_{١}^{٢}}{\text{د}_{١}}+\frac{\text{ب}_{٢}^{٢}}{\text{د}_{٢}}+\frac{\text{ب}_{٣}^{٢}}{\text{د}_{٣}}+\frac{\text{ب}_{٤}^{٢}}{\text{د}_{٤}}\right)$$

$$+\left(\frac{\text{ن}}{\text{م}_{٣}}\right)\left(\frac{\text{ج}_{١}^{٢}}{\text{د}_{١}}+\frac{\text{ج}_{٢}^{٢}}{\text{د}_{٢}}+\frac{\text{ج}_{٣}^{٢}}{\text{د}_{٣}}+\frac{\text{ج}_{٤}^{٢}}{\text{د}_{٤}}\right)-\text{ن}$$

●●●

المبحث الثاني
الفرضيات المطلوب اختبارها في الدراسة

بعد الإطلاع على الآراء والدراسات السوسيولوجية التي تناولت دور الهجرة في التغير الاجتماعي بصورة عامة ودور الهجرة في تغير بناء الأسرة ووظائفها بصورة خاصة، فضلاً عن ملاحظات الباحث لتلك الآثار الناجمة عن الهجرة في مجتمعه اليمني وفي ضوء تساؤلات وأهداف الدراسة حاول الباحث أن يختبر دور الهجرة في تغير بناء ووظائف الأسرة اليمنية من خلال الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

إن قرار الهجرة قد تم بتأثير الأهل والأقارب أكثر مما هو قرار شخصي خاص بالمهاجر نفسه.

الفرضية الثانية:

تؤدي الهجرة إلى تغير في نمط الأسرة وذلك بالتحول من نمط الأسرة الممتدة أو المركبة إلى نمط الأسرة النووية.

الفرضية الثالثة:

يؤمن المهاجرون بضرورة أخذ الزوج برأي الزوجة في إدارة شؤون الأسرة، وبنسبة أعلى في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها .

الفرضية الرابعة:

يقل تدخل الأهل والأقارب بالشؤون الخاصة للمهاجرين وبنسبة أعلى فيما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

الفرضية الخامسة:

يؤمن المهاجرون بضرورة منح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم بنسبة أعلى لما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

الفرضية السادسة:

تقل سلطة الأبناء الذكور على أخواتهم الإناث في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها .

الفرضية السابعة:

تؤدي الهجرة إلى ضعف علاقات المهاجرين بأهلهم وأقاربهم وبنسبة أعلى في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها .

الفرضية الثامنة:

هناك فرق في علاقة الأسر المبحوثة بجيرانها، إذ تؤدي الهجرة إلى ضعف العلاقة بالجيران مقارنة بما قبلها .

الفرضية التاسعة:

تؤدي الهجرة إلى ضعف علاقة الأبناء بأصدقائهم مقارنة بما قبل الهجرة.

الفرضية العاشرة:

تؤدي الهجرة إلى تحسين وضع سكن الأسرة من حيث:

أ. منطقة السكن.

ب. حجم السكن.

وبنسبة أعلى في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها .

الفرضية الحادية عشرة:

تؤدي الهجرة إلى اختلاف المهن التي يمارسها المهاجرون عن مهنهم ما قبل الهجرة.

الفرضية الثانية عشرة:

يوجد تفاوت في زيادة نسبة درجة الالتزام بالفروض الدينية لدى أفراد الأسر المبحوثة، ولصالح مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

الفرضية الثالثة عشرة:

تؤدي الهجرة إلى زيادة نسبة اشتراك الأبناء في الأنشطة الاجتماعية (الثقافية والرياضية) لقضاء وقت الفراغ مقارنة بما قبل الهجرة.

●●●

الفصل السابع
البيانات الأساس عن مجتمع البحث

المبحث الأول:

البيانات الأساس عن محل الولادة والعمر والحالة التعليمية.

المبحث الثاني:

البيانات الأساس عن الحالة الزوجية وحجم الأسرة والمهنة.

تمهيد:

تشكل البيانات الأساس عن مجتمع البحث أهمية كبيرة في التعريف بهوية أفراد ذلك المجتمع وتعد مدخلاً أساسًا للوصول إلى فهم أعمق وأشمل للتغير الاجتماعي في بناء الأسرة ووظائفها الناتج عن الهجرة.

ومن تلك البيانات الأساس، البيانات الخاصة بالعمر ومحل الولادة والحالة التعليمية والزوجية وحجم الأسرة والمهنة.

وعلى الرغم من أن هذه البيانات متصلة ولدرجة كبيرة ببعضها، لكننا وجدنا أن محل الولادة والعمر والحالة التعليمية، جميعها تقريبًا قد تكونت ونضجت قبل الهجرة مما دفعنا إلى عرضها وتحليلها ضمن المبحث الأول، في حين لاحظنا أن الحالة الزوجية للمبحوثين وحجم أسرهم ومهنهم قد أظهرت وتغير أغلبها ما بعد الهجرة. وعليه فضلنا فصلها وتفسيرها ضمن المبحث الثاني.

المبحث الأول

البيانات الأساس عن محل الولادة والعمر والحالة التعليمية

١. محل ولادة المبحوثين:

نقصد بمحل الولادة الموطن الأصلي لأفراد العينة، فمن غير شك أن لموطن الولادة الذي ترعرع وقضى فيه الشخص مدة حياته الأولى واكتسب منه تقاليده وقيمه، بالغ الأثر في توجهاتها المستقبلية اللاحقة في الموطن الجديد الذي هاجر إليه، وقد تم تقسيم مكان الولادة على بيئتين ريفية وحضرية للتمايز في خصائصهما حتى نتمكن من رصد التغيرات التي تحدثها الهجرة في بناء الأسرة ووظائفها المهاجرة، فضلاً عن معرفة الجذور أو الخلفية الاجتماعية للمهاجرين ضمن مجتمع الدراسة. ويبين الجدول (٦) أن (٢٧١) مبحوثًا بنسبة (٧٧,٤٣٪) ينتمون إلى مجتمعات ريفية، بينما (٧٩) مبحوثًا بنسبة (٢٢,٥٧٪) ينتمون إلى مجتمعات حضرية.

ويتضح من ذلك أن الموطن الأصلي للنسبة الأكبر من المبحوثين هو الريف اليمني ومن قراه المختلفة، وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه الدراسات السابقة التي أوضحت أن الاتجاه السائد للهجرة اليمنية كان من الريف سواء في حالات الهجرة الخارجية أو الداخلية[١٦١].

١٦١- ينظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص٥٠ - ٥٢

جدول (٦) يوضح توزيع أفراد

العينة بحسب محل الولادة

التسلسل	الإجابة محل الولادة	التكرارات	النسبة٪
١	ريف	٢٧١	٧٧,٤٣
٢	حضر	٧٩	٢٢,٥٧
	المجموع	٣٥٠	٪١٠٠

٢. الحالة العمرية للمبحوثين:

يشكل العمر أهمية خاصة في إجابات المبحوثين، إذ إنه يدل على تراكم الخبرات والتجارب لديهم، وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلب أعمار المبحوثين كانت كبيرة، مما ساعدها على أن تكون لديها خبرات متراكمة ومعرفة بحجم التغير الذي حدث في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، إذ أوضحت الدراسة الميدانية أن مستويات الأعمار توزعت على ست فئات عمرية، ابتداء بالفئة (٢٤-٣٣) وانتهاءً بالفئة (٧٤ – ٨٣) سنة وكان الفارق بين فئة وأخرى (١٠) سنوات، كما هو مبين في الجدول (٧)، إذ تشير بياناته إلى أن الفئة العمرية (٤٤-٥٣) احتلت أعلى نسبة بين المبحوثين، إذ بلغ عدد الواقعين ضمن هذه الفئة (١٠٧) مبحوثين بنسبة (٣٠,٥٪)، تليها الفئة العمرية (٣٤-٤٣) بواقع (٨٦) مبحوثا بنسبة (٢٤,٥٧٪)، أمّا الفئة العمرية (٢٤- ٣٣) سنه فقد احتلت المرتبة الثالثة بواقع (٦٦) مبحوثًا وبنسبة (١٨,٨٦٪)، في حين يلاحظ أنه كلما تقدم العمر قل عدد المهاجرين، إذ وجدنا أن (٥٠) مبحوثًا أي بنسبة (١٤,٢٩٪) يقعون في الفئة العمرية (٥٤-٦٣) سنه، وأن (٣٢) مبحوثًا بنسبة (٩,١٤٪) يقعون في الفئة العمرية (٦٤-٧٣)، و(٩) مبحوثين بنسبة (٢,٥٧٪) يقعون في أعمار (٧٤-٨٣) سنة.

ويمكن الاستنتاج من هذه البيانات أن الفئات العمرية التي مازالت قادرة على العمل احتلت أعلى النسب بين المبحوثين المهاجرين، ويدل كذلك على أن أعمارهم هي أعمار مكتملة النضج، ومن خلال لقاءتنا المبحوثين تبين أن أغلبهم قد هاجروا في مطلع شبابهم وذلك يتفق مع ما ذهبت إليه بعض نظريات الهجرة والدراسات السابقة من أن أغلب المهاجرين يبدؤون هجرتهم بأعمار شابة[١٦٢].

جدول (٧) يوضح توزيع أفراد

العينة بحسب العمر

التسلسل	الإجابة الفئة العمرية	التكرارات	النسبة ٪
١	٢٤-٣٣	٦٦	١٨,٨٦
٢	٣٤-٤٣	٨٦	٢٤,٥٧
٣	٤٤-٥٣	١٠٧	٣٠,٥٧
٤	٥٤-٦٣	٥٠	١٤,٢٩
٥	٦٤-٧٣	٣٢	٩,١٤
٦	٧٤ - ٨٣	٩	٢,٥٧
	المجموع	٣٥٠	٪١٠٠

المتوسط الحسابي للعمر: ٤٥,٠١

الانحراف المعياري: ١٢,٩٠

٣. الحالة التعليمية للمبحوثين:

يؤدي المستوى التعليمي لرب الأسرة دورًا إيجابيًا في التنشئة الاجتماعية السليمة، إذ يتبين من الجدول (٨) أن أعلى مستوى من المبحوثين هم في المستوى الإعدادي إذ

١٦٢- ينظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص٥١.

بلغ عددهم (١١٦) مبحوثًا بنسبة (٣٣,١٤٪) ويليهم من يجيد القراءة والكتابة إذ مثلوا (٧٠) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٠٠٪) ثم المستوى الجامعي إذ مثلوا (٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٧,١٤٪)، والمستوى المتوسط بواقع (٤٥) مبحوثًا بنسبة (١٢,٨٦٪)، في حين بلغ عدد الاميين (٣٨) مبحوثًا بنسبة (١٠,٨٦٪)، بينما مثل المستوى الابتدائي أدنى درجة إذ بلغ عددهم (٢١) مبحوثًا بنسبة (٦,٠٠٪). وقد يعود ارتفاع المستوى التعليمي بين أفراد عينة الدراسة إلى كون أغلب المهاجرين قد بدؤوا الهجرة بأعمار شابة، وهم حاصلون على ذلك المستوى المرتفع من التعليم.

جدول رقم (٨) يوضح توزيع أفراد

العينة بحسب الحالة التعليمية

التسلسل	الإجابة المستوى	التكرارات	النسبة ٪
١	أمي	٣٨	١٠,٨٦
٢	يقرأ ويكتب	٧٠	٢٠,٠٠
٣	ابتدائي	٢١	٦,٠٠
٤	متوسطة	٤٥	١٢,٨٦
٥	إعدادي	١١٦	٣٣,١٤
٦	جامعي	٦٠	١٧,١٤
	المجموع	٣٥٠	١٠٠٪

●●●

المبحث الثاني
البيانات الأساس عن الحالة الزوجية وحجم الأسرة والمهنة

١. الحالة الزوجية للمبحوثين:

انطلاقًا من أهمية الزواج في حياة الأسرة لكونها اللبنة الأولى في تكوين المجتمع إذ لا يمكن الحديث عن أسرة دون الزواج، ولّما كانت دراستنا هذه تتعلق بالتغير الذي أصاب الأسرة والناتج عن الهجرة فإن العينة قد ركزت على المتزوجين ممن لديهم أسر، وانحصرت البيانات الخاصة بالحالة الزوجية بين [متزوج، مطلق، أرمل]وذلك على وفق أسلوب اختيار العينة العمدية التي أظهرت زيادة حجم المتزوجين، ويتضح ذلك من جدول (٩) حيث بلغ عدد المتزوجين (٣٣٥) مبحوثًا بنسبة (٩٥,٧١٪)، وبلغ عدد المطلقين (٨) بنسبة (٢,٢٩٪)، بينما بلغ عدد الأرامل (٧) مبحوثين بنسبة (٢,٠٠٪).

وتشير هذه البيانات إلى انخفاض نسبة حالات الطلاق بين المهاجرين، خلافًا لما جاءت به بعض الدراسات العربية التي أشارت إلى أن الهجرة أدت إلى زيادة نسب الطلاق [١٦٣]، ونعتقد بأن السبب في ذلك يعود إلى أن أغلب المهاجرين هم من مناطق ريفية وصلتهم بتلك المناطق مازالت قائمة مما يولد حالة من الاستقرار النفسي الذي يحد من حالات الطلاق فضلاً عن كون أغلب حالات الزواج هي من الأقارب، مما يقوي حالة التضامن بين الأزواج لمجابهة ظروف الغربة الناتجة عن الهجرة.

١٦٣- ينظر: دراسة عائشة بن قطيب، التحضر وتغير بناء الأسرة في الجزائر، مصدر سبق ذكره،، ص٢٢٦.

جدول (٩) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب الحالة الزوجية

التسلسل	الحالة الزوجية	التكرارات	النسبة ٪
١	متزوج	٣٣٥	٩٥,٧١
٢	مطلق	٨	٢,٢٩
٣	أرمل	٧	٢,٠٠
	المجموع	٣٥٠	٪١٠٠

تجدر الإشارة إلى أنه قد اتضح من خلال مدد زواج المبحوثين أن قِسمًا منهم قد تزوجوا بعد الهجرة سواء أكان عند زيارتهم للموطن الأصلي أم في موطن هجرتهم، وعليه وجدنا أن استطلاع آراء المتزوجين قبل الهجرة فقط سيخل بالمعلومات لأننا إذا أردنا أن نسألهم مثلاً عن علاقتهم بأبنائهم أو سلطتهم في الأسرة أو في كيفية اختيار زوجاتهم، فإن الأعداد سوف تتجزأ إلى أعداد صغيرة لا تسمح بالتعميم، وعليه رأينا أن نستطلع آراء جميع المهاجرين المبحوثين سواء تزوجوا قبل الهجرة أو بعدها وموقف أسرهم المنتمين إليها في مواطنهم الأصلية حول هذه القضية أو تلك، ومن ثم نستطلع آراءهم ما بعد الهجرة للوصول إلى معرفة حجم التغير بين أسرهم التي كانوا ينتمون إليها وأسرهم الحالية.

ثم حاولنا بعد ذلك أن نستطلع درجة القرابة بالزوجة، فتبين لنا من الجدول (١٠) أن (١٩٠) مبحوثًا بنسبة (٥٤,٢٩٪) كان زواجهم من الأقارب، بينما (١٦٠) مبحوثًا بنسبة (٤٥,٧١٪) كان زواجهم من غير الأقارب.

إن ارتفاع نسبة الزواج من الأقارب يجعلنا نؤكد حقيقة هي أن الزواج من الأقارب هو أحد السمات البارزة للمجتمع اليمني، كما هو الحال في المجتمعات التقليدية. إذ إنّ الزواج من الأقارب يمتاز باليسر والسهولة والتخفيف من الأعباء المادية مقارنة بالزواج من غير الأقارب، وقد ساعد هذا الزواج على الترابط الأسرى

في إطار العلاقات القرابية، وقد يعود بروز هذا النوع من الزواج إلى العزلة التي عاشتها التجمعات السكانية في الريف اليمني، غير أن الزواج من غير الأقارب بموجب هذه البيانات، مرتفع أيضًا وذلك يدفعنا للاستنتاج إلى أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة حركة الهجرة في المجتمع اليمني قد دفعت بالأسرة اليمنية إلى الانفتاح على الزواج من غير الأقارب.

جدول (١٠) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب درجة القرابة بالزوجة

التسلسل	الإجابة درجة القرابة	التكرارات	النسبة ٪
١	من الأقارب	١٩٠	٥٤,٢٩
٢	من غير الأقارب	١٦٠	٤٥,٧١
	المجموع	٣٥٠	٪١٠٠

٢. حجم أفراد الأسرة:

لمعرفة عدد أفراد الأسرة أوضحت نتائج الدراسة الميدانية مؤشرات زيادة حجم الأسر المدروسة التي تم توزيعها في أربع فئات ابتداء من فئة (٣-٥) أفراد وانتهاءً بالفئة (١٢-١٤) فردًا وكان الفارق بين فئة وأخرى (٣)، إذ تبين من الجدول (١١) أن الفئة التي يبلغ عدد أفرادها (٦-٨) أفراد احتلت المرتبة الأولى إذ مثلت (١٨٢) أسرة بنسبة (٥٢,٠٠٪)، تليها الفئة (٣-٥) فردًا بواقع (١٠٧) أسر بنسبة (٣٠,٥٧)، أمّا الفئة (٩-١١) فردًا فقد احتلت المرتبة الثالثة بواقع (٤٤) أسرة بنسبة (١٢,٥٧٪)، وأخيرًا الفئة (١٢-١٤) فردًا بلغ عددها (١٧) أسرة بنسبة (٤,٨٦٪).

يتضح من ذلك ارتفاع حجم أفراد أسر المبحوثين ونستنتج من ذلك ارتفاع نسبة الإعالة لتلك الأسر، وخاصة إذا ما علمنا أن نسبة كبيرة نوعًا ما من عينة الدراسة، هي من الأسر النووية، كما كشف لنا ذلك معايشتنا تلك العينة.

جدول (١١) يوضح حجم الأسرة لدى أفراد عينة الدراسة

التسلسل	الإجابة الفئة"عدد الأفراد"	التكرارات	النسبة ٪
١	٣-٥	١٠٧	٣٠,٥٧
٢	٦-٨	١٨٢	٥٢,٠٠
٣	٩-١١	٤٤	١٢,٥٧
٤	١٢ - ١٤	١٧	٤,٨٦
	المجموع	٣٥٠	١٠٠٪

المتوسط الحسابي لحجم الأسرة: ٦,٧٥

الأنحراف المعياري: ٢,٣٦

٣. الحالة المهنية للمبحوثين:

بينت نتائج الدراسة الميدانية المهن الحالية التي يمارسها المبحوثون، إذ توزعت ما بين مهن (تجارية وزراعية وإدارية ومهن أخرى مختلفة)، فقد أوضح الجدول (١٢) أن المهن الإدارية احتلت المرتبة الأولى وبعدد (١٨٢) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٠٠٪) وتليها الأنشطة المهنية التجارية، إذ مثلت (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٤٣٪)، ثم مهن أخرى كالعمل في المجال العسكري والأعمال الحرة غير الثابتة مثل أعمال البناء وبواقع (٦٩) مبحوثًا بنسبة (١٩,٧١٪) وأخيرًا الأنشطة الزراعية التي يعمل فيها (٣) مبحوثين فقط بنسبة (٠,٨٦٪).

ويعود سبب ارتفاع أعداد العاملين بالأنشطة الإدارية هو للارتفاع الملحوظ بعض الشيء بمستويات تعليم عينة البحث جدول (٨)، كما وجدنا من خلال المعايشة لمجتمع البحث، أن أغلب تلك الأنشطة (أي الإدارية) قد مورست من ضمن إطار الهجرة الداخلية، وذلك ما شخصته كذلك الدراسة النظرية[١٦٤]، في حين وجدنا أن أغلب

١٦٤- ينظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الأنشطة المهنية التجارية قد مورست من مهاجرين مرت على هجرتهم فترات زمنية طويلة بعض الشيء.

جدول (١٢) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب مهنهم الحالية

التسلسل	الإجابة المهنة	التكرارات	النسبة ٪
١	وظيفة إدارية	١٨٢	٥٢,٠٠
٢	نشاط تجاري	٩٦	٢٧,٤٣
٣	مهن عسكرية ومهن حرة غير ثابتة	٦٩	١٩,٧١
٤	نشاط زراعي	٣	٠,٨٦
	المجموع	٣٥٠	٪١٠٠

الفصل الثامن

الهجرة والتغير الاجتماعي في البناء الأسري السلطوي والقرابي

المبحث الأول:

تحليل البيانات الخاصة بالبناء الأسري السلطوي

المبحث الثاني:

تحليل البيانات الخاصة بالبناء الأسري القرابي

تمهيد:

ينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي إلى الأسرة بوصفها جزءًا من كيان المجتمع وهي نظام مكون من أجزاء مترابطة ومتفاعلة، ويؤدي كل جزء وظيفته في ذلك النظام ومن ثم ضمن دائرة البناء الاجتماعي العام، لذا فإن أي تغير يحدث في أحد الأنظمة يصاحبه تغير في بقية النظم الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن شكل السلطة وشبكة العلاقات القرابية الأسرية أكثر ارتباطًا بمفهوم البناء الأسري لكونهما يمثلان الوحدات أو العناصر الأساس التي يتكون منها ذلك البناء، وهذا السبب هو الذي دفعنا لأنّ نفرد لهما فصلاً مستقلاً وواضعين بنظر الحسبان أنهما يمارسان وظائفهما داخل منظومة الأسرة، إذ سنشير إلى تلك الوظائف حين تحليل التغيرات الناتجة عن الهجرة التي أصابت وظائف ذلك البناء.

وسوف نتابع في هذا الفصل التغيرات التي أحدثتها الهجرة في البناء الأسري السلطوي والقرابي، وعبر مبحثين هما:

١. تحليل البيانات الخاصة بالبناء الأسري السلطوي.

٢. تحليل البيانات الخاصة بالبناء الأسري القرابي.

المبحث الأول

تحليل البيانات الخاصة بالبناء الأسري السلطوي

أشارت العديد من الدراسات الاجتماعية إلى أن السلطة في الأسرة العربية قبل حدوث حالة التغير الاجتماعي فيها هي سلطة غلب عليها سطوة كبار السن من الذكور وخاصة سطوة الأب في اتخاذ القرارات الأسرية.

وتشير تلك الدراسات أيضا إلى أن هناك بعض التغيرات قد طرأت على تلك السلطة الأسرية في المجتمع العربي بسبب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في المجتمع، إذ نجد أن سلطة اتخاذ القرار في الأسرة قد تغيرت كثيرا عما كانت عليه في الماضي، فقد أدى ازدياد التعقيد والتباين في بنية المجتمع إلى الاختفاء التدريجي لتلك السلطة، وأصبح الأب يظهر ميلاً أكثر للمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة في الأسرة.

ويمكن رصد التغير الاجتماعي الناتج عن الهجرة الذي أصاب الجانب السلطوي الأسري عبر البيانات الآتية:

١. قرار الهجرة:

اهتم واضعو نظريات الهجرة بما أسموه بنظرية اتخاذ القرار، فالمهاجر قبل اتخاذ قراره في الهجرة يجتهد في تكوين صورة عن المكان الذي يهاجر إليه، وعادة ما يحصل على معلوماته عن ذلك المكان عن طريق أقربائه وأقرانه الذين سبقوه بالهجرة إليه، وما يساعده من تحقيق أهدافه التي يطمح إلى الوصول إليها عبر الهجرة. ونلاحظ أن هناك تأثيرات عديدة تقف وراء اتخاذ قرار الهجرة، ويبين الجدول (١٣) ذلك التأثير الذي كان دافعًا ومحفزًا لاتخاذ قرار الهجرة عند أفراد عينة الدراسة فالذين كانت هجرتهم بدافع ذاتي أي برغبتهم الشخصية من غير تأثير الآخرين احتلوا المرتبة الأولى إذ مثلوا (٢٤٢) مبحوثًا بنسبة (٦٩,١٥٪)، ويليهم الذين هاجرو بتأثير الوالدين إذ مثلوا (٧١) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٢٨٪)، على أنّ الذين كانت هجرتهم

بتأثير الأصدقاء والأقارب جاءوا في المرتبة الثالثة بواقع (٢٠) مبحوثًا بنسبة (٧١, ٥٪)، بينما الذين هاجروا بتأثير الزوجة بلغ عددهم (١٧) مبحوثًا بنسبة (٨٦, ٤٪).

من ذلك يتضح أن أغلب المبحوثين هاجروا بناء على رغبتهم الشخصية مما يدل على أن قرارهم بالهجرة لم يأت إلا عن معرفة مسبقة بالنتائج المترتبة عنه، أمّا الذين كان قرار هجرتهم بتأثير الوالدين والأصدقاء والزوجة فقد مثلوا جميعًا أقل من ثلث النسبة، وهذا الثلث قد يدل على أن القرارات الشخصية كانت تخضع في المناطق الأصلية للمهاجرين لتأثير شبكة العلاقات الاجتماعية القرابية والعائلية وليس في ذلك غرابة وخاصة إذا ما علمنا أن أغلب المهاجرين هم من أصول ريفية، وقد لاحظنا من خلال المعايشة والمقابلة لمجتمع البحث أنه حتى الذين هاجروا برغبة شخصية لم تكن تلك الرغبة مطلقة، بل خضعت هي الأخرى لنوع من المشاورات مع الوالدين وبقية أفراد الأسرة وقد تكون الحاجة الشديدة للأسرة اليمنية قبل الهجرة هي التي تركت الخيار للأبناء لاتخاذ قرار الهجرة.

من كل ذلك يتضح أن قرار الهجرة هو قرار شخصي بالدرجة الأولى ناتج عن رغبة شخصية وليس ناتجًا عن تدخل الأهل والأقارب كما عبرت عن ذلك بيانات جدول(١٣)، وعليه نرفض فرضية البحث الأولى التي تشير إلى أن قرار الهجرة قد تم بتأثير الأهل والأقارب أكثر مما هو قرار شخصي خاص بالمهاجر نفسه.

جدول (١٣) يوضح خلفية اتخاذ قرار الهجرة لدى أفراد عينة الدراسة

التسلسل	خلفية القرار	التكرارات	النسبة٪
١	برغبة شخصية	٢٤٢	٦٩,١٥
٢	تأثير الوالدين	٧١	٢٠,٢٨
٣	تأثير الأصدقاء والأقارب	٢٠	٥,٧١
٤	تأثير الزوجة	١٧	٤,٨٦
	المجموع	٣٥٠	١٠٠٪

٢. حرية اختيار الزوجة:

يمثل قرار اختيار الزوجة أهمية في نطاق الأسرة، ففي المجتمع اليمني الذي تتصف فيه الأسرة بنمطها التقليدي نلاحظ أن اختيار الزوجة يتم بتأثير الوالدين بدرجة رئيسة، فضلاً عن بقية أفراد الأسرة، وتؤدي المهنة والسكن والوضع الاجتماعي والاقتصادي دورًا في اختيار شريك الحياة، وسوف نتعرف مدى حرية اختيار الزوجة لدى أفراد العينة المبحوثة، ومعرفة وجهة نظرهم في زواج الأبناء قبل الهجرة وبعدها، من خلال إجاباتهم عن التساؤل حول حرية اختيار الزواج، على وفق الآتي:

أ. زواج أفراد العينة:

يبين الجدول (١٤) أن الذين أتاحت لهم أسرهم حرية اختيار زوجاتهم جاءوا في المرتبة الأولى إذ مثلوا (٢٦٩) مبحوثًا بنسبة (٧٦,٨٦٪)، أما الذين لم تتح لهم أسرهم حرية اختيار زوجاتهم جاءوا في المرتبة الثانية إذ مثلوا (٨١) مبحوثًا بنسبة (١٤, ٢٣٪).

وقد يعود السبب في ارتفاع نسبة حرية اختيار الزوجة إلى أن نسبة من المبحوثين قد تزوجوا بعد الهجرة، سواء أكانت الداخلية منها أم الخارجية، إذ وجدنا من خلال المعايشة أنهم يعودون لمواطنهم الأصلية لاختيار شريك الحياة ثم يعودون إلى موطن هجرتهم الجديدة بصحبة زوجاتهم. وذلك يعني أنهم استطاعوا أن يخرجوا من نطاق تأثير السلطة الأسرية في اختيار الزوجة بسبب ما أحدثته الهجرة من تغير اجتماعي في تقوية الاستقلالية في الأمور الشخصية.

جدول (١٤) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب حرية اختيار زوجاتهم

الإجابة التسلسل	البيانات	التكرارات	النسبة
١	أتيح لهم حرية الاختيار	٢٦٩	٧٦,٨٦
٢	لم يتح لهم حرية الاختيار	٨١	٢٣,١٤
	المجموع	٣٥٠	٪١٠٠

ب. زواج الأبناء:

وحول معرفة اتجاهات المبحوثين عن مدى إيمانهم بضرورة إعطاء الأبناء حرية اختيار زوجاتهم قبل الهجرة وبعدها، تبين بموجب الجدول (١٥) أن الذين عبروا عن مدى إيمانهم بمنح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم مثلوا (٢٦٨) مبحوثًا بنسبة (٧٦,٥٧٪)، بينما الذين عبروا عن عدم الإيمان بمنح الأبناء حرية اختيار الزواج مثلوا (٨٢) مبحوثًا بنسبة (٢٣,٤٣٪).

أما بعد الهجرة فنلاحظ أن الذين عبروا عن إيمانهم بضرورة إعطاء الأبناء حرية اختيار زوجاتهم مثلوا (٣١٥) مبحوثًا بنسبة (٩٠,٠٠٪). بينما الذين يرون عدم ضرورة إعطاء الأبناء حرية اختيار زوجاتهم (٣٥) مبحوثا بنسبة (١٠,٠٠٪).

ويتضح من ذلك أثر الهجرة في بلورة مفهومات حرية اختيار زواج الأبناء مقارنة بما قبلها، في حين اتضح لنا من الجدول(١٤) السابق الذكر أن أغلب آبائهم لم تتح لهم مثل هذه الحرية عند اختيار زوجاتهم.

جدول (١٥) يبين مدى إيمان المبحوثين بمنح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم

الفترة / الإجابة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
أتيح لهم حرية الاختيار	٢٦٨	٧٦,٥٧	٣١٥	٩٠,٠٠
لم يتح لهم حرية الاختيار	٨٢	٢٣,٤٣	٣٥	١٠,٠٠
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

القيمة المحسوبة: ٢٢,٦٦٩

القيمة الجدولية: ٣,٨٤١

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ١

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي عن مدى إيمان المهاجرين بمنح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم بين مدة ما قبل الهجرة وبعدها، أتضح من خلال استخدامنا للمقياس الإحصائي كاي (٢×٢) أن القيمة المحسوبة (٢٢,٦٦٩) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث (٥) التي تشير إلى إيمان المهاجرين بضرورة منح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم بنسبة أعلى، مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

٣. الأخذ برأي الزوجة:

لمعرفة أثر الهجرة في تغير نظام السلطة قبل الهجرة وبعدها فيما يتعلق بمدى القناعة بالأخذ برأي الزوجة، كما أوضحتها إجابات المبحوثين عند سؤالهم حول مدى

قناعتهم بالأخذ برأي الزوجة، فقبل الهجرة وبموجب بيانات الجدول (١٦) تبين أن الذين يؤمنون بأهمية الأخذ برأي الزوجة قد مثلوا (٢٦٦) مبحوثًا بنسبة (٧٦,٠٠٪)، بينما الذين لا يؤمنون بذلك مثلوا (٨٤) مبحوثًا بنسبة (٢٤,٠٠٪).

ونلاحظ بعد الهجرة أن الذين يؤمنون بأهمية الأخذ برأي الزوجة قد مثلوا (٣١١) مبحوثًا بنسبة (٨٨,٨٦٪)، بينما الذين لا يؤمنون برأي الزوجة مثلوا (٣٩) مبحوثًا بنسبة (١١,١٤٪).

لذلك نلاحظ أن زيادة نسبة من يؤمنون بأهمية الأخذ برأي الزوجة بعد الهجرة قد يعود ذلك إلى تأثر المهاجرين بنمط الحياة الجديدة بعد الهجرة.

وتجدر الإشارة أن عبارة مدى الإيمان أو القناعة بالأخذ برأي الزوجة لا يشترط ضرورةً أن يكون جميع أفراد العينة قد تزوجوا قبل الهجرة، لكنه سؤال استكشافي لمعرفة مدى إيمانهم أو قناعتهم بتلك القضية آنذاك، ولمعرفة مدى التغير في ذلك الموقف بعد الهجرة.

ولا يخفى أن مثل هذه الأسئلة الاستطلاعية ضرورية جدًا لمثل هذا الدراسات التي تقيس مدى التغير الاجتماعي مدتين مختلفتين، لأن جميع المبحوثين الذين يجيبون عليها قد عاشوا هاتين المدتين الزمنيتين المختلفتين ومن ثمّ فهم أعْرَف بمدى التغير الذي حصل فيما بينهما.

جدول (١٦) يوضح مدى إيمان المبحوثين في بالأخذ برأي الزوجة

المدة / الإجابة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
الأخذ برأي الزوجة	٢٦٦	٧٦,٠٠	٣١١	٨٨,٨٦
عدم الأخذ برأي الزوجة	٨٤	٢٤,٠٠	٣٩	١١,١٤
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

القيمة المحسوبة: ١٩,٩٧٢

القيمة الجدولية: ٣,٨٤١

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ١

ولمعرفة الفرق المعنوي في مدى إيمان المبحوثين بالأخذ برأي الزوجة قبل الهجرة وبعدها اتضح من خلال استخدامنا المقياس الإحصائي كاي (٢ × ٢) أن القيمة المحسوبة (١٩,٩٧٢) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث (٣) التي تشير إلى إيمان المهاجرين بضرورة أخذ الزوج برأي الزوجة بنسبة أعلى في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

٤. تدخل الأهل والأقارب في الشؤون الخاصة:

في السؤال الموجه للمبحوثين لمعرفة مدى تدخل أهليهم وأقاربهم في شؤونهم الخاصة، فقد تباينت إجاباتهم على أربعه مستويات:

(نعم لدرجة كبيرة / نعم لدرجة متوسطة / نعم أحيانًا/ لا يتدخلون) كما هي مبينة في الجدول (١٧) فقبل الهجرة نلاحظ أن الذين أشاروا إلى تدخل أهلهم وأقاربهم بشؤونهم الخاصة أحيانًا احتلوا المرتبة الأولى إذ مثلوا (١٢٠) مبحوثًا بنسبة (٣٤,٢٨٪)، أما الذين أجابوا عن عدم تدخل أهلهم وأقاربهم بشؤونهم الخاصة فقد احتلوا المرتبة الثانية إذ مثلوا (٨١) مبحوثًا بنسبة (٢٣,١٤٪)، في حين جاء في المرتبة الثالثة الذين أجابوا أن تدخل أهلهم وأقاربهم بشؤونهم الخاصة يتم بدرجة متوسطة إذ مثلوا (٧٥) مبحوثًا بنسبة (٢١,٤٣٪)، بينما الذين أجابوا بأن تدخل أهلهم وأقاربهم بشؤونهم الخاصة بدرجة كبيرة فقد مثلوا (٧٤) مبحوثًا بنسبة (٢١,١٥٪).

وفي إجاباتهم على السؤال نفسه بعد الهجرة فقد جاءت أعلى نسبة الذين أجابوا بعدم تدخل أهلهم وأقاربهم في شؤونهم الخاصة إذ مثلوا (١٧٩) مبحوثًا بنسبة

(٥١,١٤٪)، ويليهم حسب التوالي الذين أجابوا بان تدخل أهلهم وأقاربهم يتم أحيانًا مثلوا (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٤٣٪)، ثم من أجابوا بأن التدخل يتم بدرجة متوسطة إذ مثلوا (٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٧,١٥٪) وأخيرًا من أجابوا بأن التدخل يتم بدرجة كبيرة إذ مثلوا (١٥) مبحوثًا بنسبة (٤,٢٨٪).

ويتضح من ذلك إن الهجرة أسهمت في التقليل من سطوة التأثير الذي كانت تمارسه الأسرة والأقارب في الشؤون الخاصة للمبحوثين.

جدول(١٧) يوضح مدى تدخل الأهل والأقارب

بالشؤون الخاصة لدى أفراد عينة الدراسة

المدة / درجة التدخل	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
نعم لدرجة كبيرة	٧٤	٢١,١٥	١٥	٤,٢٨
نعم لدرجة متوسطة	٧٥	٢١,٤٣	٦٠	١٧,١٥
نعم احيانًا	١٢٠	٣٤,٢٨	٩٦	٢٧,٤٣
لا يتدخلون	٨١	٢٣,١٤	١٧٩	٥١,١٤
المجموع	٣٥٠	١٠٠٪	٣٥٠	١٠٠٪

القيمة المحسوبة: ٨٠,٣٨٤

القيمة الجدولية: ٧,٨١٥

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ٣

ولمعرفة معنوية العلاقة في مدى تدخل الأهل والأقارب في الشؤون الخاصة لدى أفراد عينة الدراسة قبل الهجرة وبعدها، اتضح من خلال استخدامنا المقياس الإحصائي كاي (٢ × ٤) أن القيمة المحسوبة (٨٠,٣٨٤) أكبر من القيمة الجدولية (٧,٨١٥) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٣)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية

ونقبل بفرضية البحث (٤) التي تشير إلى أن تدخل الأهل والأقارب بالشؤون الخاصة للمهاجرين يقل بنسبة أعلى في ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

٥. قرار تعليم الأبناء:

يوضح الجدول (١٨) أن قرار تعليم الأبناء في الأسر المبحوثة والخاصة بتعليم الأبناء، كما أوضحتها نتائج الدراسة الميدانية قبل الهجرة وبعدها قد جاء بنسبة مختلفة موزعة بين (قرار الوالدين، والأسرة مجتمعة، والأبناء).

فقد تبين من خلال معرفة المبحوثين بالأشخاص المؤثرين في اتخاذ قرار تعليم الأبناء في أسرهم التي كانوا ينتمون إليها قبل الهجرة، أن قرار الوالدين احتل المرتبة الأولى بواقع (١٤٢) مبحوثًا بنسبة (٤٠,٥٧٪)، ويليه بحسب التوالي قرار الأسرة مجتمعة بواقع (١٢٨) مبحوثًا بنسبة (٣٦,٥٧٪)، وقرار الأبناء بواقع (٨٠) مبحوثًا بنسبة (٢٢,٨٦٪).

أمّا بعد الهجرة فقد جاء قرار الأسرة مجتمعة في المرتبة الأولى بواقع (١٤٧) مبحوثًا بنسبة (٤٢,٠٠٪)، ويليه بحسب التوالي: قرار الأبناء بواقع (١٣٧) مبحوثًا بنسبة (٣٩,١٤٪) ثم قرار الوالدين بواقع (٦٦) مبحوثًا بنسبة (١٨,٨٦٪).

ويتضح من ذلك أثر الهجرة في تغير سلطة قرار تعليم الأبناء في الأسر المبحوثة إذ أخذت سلطة الوالدين بالتراجع وزيادة سلطة الأبناء في تعليمهم .

ومن خلال معايشتنا مجتمع البحث تبين أن زيادة قرار الأبناء في تعليمهم كانت تتصل بمواصلة التعليم واختيار التخصصات.

جدول (١٨) يوضح قرار تعليم الأبناء

في الأسر المبحوثة

المدة / الإجابة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
الوالدان	١٤٢	٤٠,٥٧	٦٦	١٨,٨٦
الأبناء	٨٠	٢٢,٨٦	١٣٧	٣٩,١٤
الأسرة مجتمعة	١٢٨	٣٦,٥٧	١٤٧	٤٢,٠٠
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٦. سلطة الابن الأكبر في الأسرة:

أ. تحمل الابن الأكبر مسؤولية إدارة شؤون الأسرة:

تقوم الأسرة اليمنية بتشجيع أبنائها بالاعتماد على الذات في وقت مبكر، إذ تدفع بهم لتحمل مسؤولية إدارة شؤون الأسرة، ولاسيما في حالات غياب الأباء والإخوة الكبار عن الأسرة، الأمر الذي يكسبهم خبرات مبكرة تساعدهم على بناء وتكوين أسرهم في المستقبل. فغياب الأب عن الأسرة يؤثر في مسؤولية إدارة شؤونها فقد تنتقل إدارة شؤون الأسرة إلى الابن الأكبر.

وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية ذلك وخاصة في حالات الهجرة الطويلة، كما عبرت عنها إجابات المبحوثين عند سؤالهم عن مدى الإيمان بضرورة تحمل الابن الأكبر إدارة شؤون الأسرة في حالة غياب الأباء.

إذ تبين من الجدول (١٩) فيما يخص قبل الهجرة أن الذين يحملون أبناءهم الكبار مسؤولية إدارة الأسرة حسب انطباعات المبحوثين عن تلك المدة مثلوا (٢٢١) مبحوثًا بنسبة (٦٣,١٤٪)، أمّا الذين لم يؤيدوا ذلك فقد مثلوا (١٢٩) مبحوثًا بنسبة (٣٦,٨٦٪).

وفي إجابة المبحوثين على السؤال نفسه بعد الهجرة حول مدى تحمل الابن الأكبر مسؤولية إدارة شؤون الأسرة اتضح من الجدول نفسه أن الذين يرون ضرورة تحمل الأبناء المسؤولية في إدارة شؤون الأسرة قد مثلوا (٢٥١) مبحوثًا بنسبة (٧١,٧١٪)، بينما الذين أشاروا إلى عدم تحملهم المسؤولية في إدارة شؤون الأسرة مثلوا (٩٩) مبحوثًا بنسبة (٢٨,٢٩٪).

وبذلك يتضح الفرق في إعطاء الابن الأكبر السلطة في إدارة شؤون الأسرة بعد الهجرة عما كانت علية قبل الهجرة وقد يعود هذا إلى غياب الآباء لمدة أطول بسبب الهجرة، الأمر الذي يدفع الآباء بالسماح لأبنائهم الكبار بحمل مسؤولية إدارة شؤون الأسرة في هذه الحالة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن نضج سن الأبناء وتقدم سن الآباء هو سبب آخر يدعو الآباء إلى ضرورة حمل الأبناء مسؤولية إدارة شؤون الأسرة.

جدول (١٩) يوضح مدى القناعة بتحمل

الابن الأكبر المسؤولية الأسرية

المدة / الإجابة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
توجد سلطة ومسؤولية	١٢٩	٣٦,٨٦	٢٥١	٧١,٧١
لا توجد سلطة ومسؤولية	٢٢١	٦٣,١٤	٩٩	٢٨,٢٩
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

ب. سلطة الابن الأكبر على إخوانه الصغار :

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود سلطة للأبناء الكبار على إخوانهم الصغار بين مدتي ما قبل الهجرة وبعدها، كما عبرت عنها إجابات المبحوثين على التساؤل المتعلق عن إيمانهم بمدى قوة سلطة الابن الأكبر على إخوانه الصغار في الأسرة التي عاشوا فيها قبل الهجرة وأسرهم الحالية. فقد جاءت إجابات المبحوثين على السؤال

متباينة، كما هو مبين في الجدول (٢٠) فقبل الهجرة نلاحظ أن الذين عبروا عن عدم وجود سلطة للأبناء الكبار على إخوانهم الصغار قد جاءوا في المرتبة الأولى إذ مثلوا (١٩٦) مبحوثًا بنسبة (٥٦,٠٠٪)، بينما الذين عبروا عن وجود سلطة للأبناء الكبار على إخوانهم الصغار قد مثلوا (١٥٤) مبحوثًا بنسبة (٤٤,٠٠٪).

وفي إجابات المبحوثين على التساؤل نفسه بعد الهجرة نلاحظ أن الذين عبروا عن وجود سلطة للأبناء الكبار على إخوانهم الصغار احتلوا المرتبة الأولى بواقع (٢١٤) مبحوثًا بنسبة (٦١,١٤٪)، بينما الذين عبروا عن عدم وجود سلطة للأبناء الكبار على إخوانهم الصغار قد مثلوا (١٣٦) مبحوثًا بنسبة (٣٨,٨٦٪)، بذلك نلاحظ أثر الهجرة في تراجع سلطة الأبناء الكبار على إخوانهم الصغار بعد الهجرة عما كانت عليه قبل الهجرة.

جدول (٢٠) يوضح مدى الإيمان بوجود سلطة للأبناء الكبار

على إخوانهم الصغار في الأسر المبحوثة

المدة / الإجابة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
وجود سلطة	١٥٤	٤٤,٠٠	٢١٤	٦١,١٤
عدم وجود سلطة	١٩٦	٥٦,٠٠	١٣٦	٣٨,٨٦
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

ج. سلطة الأبناء الذكور على الإناث :

يبين الجدول (٢١) سلطة الأبناء الذكور على أخواتهم في الأسر المبحوثة، فقبل الهجرة نلاحظ إن الذين أجابوا عن مدى قناعتهم بأن للأبناء الذكور سلطة على أخواتهم الإناث قد مثلوا (١٨٢) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٠٠٪)، على أن الذين أجابوا بعدم وجود سلطة للذكور على الإناث مثلوا (١٦٨) مبحوثًا بنسبة (٤٨,٠٠٪).

وفي إجابات المبحوثين على التساؤل نفسه بعد الهجرة نلاحظ أن الذين عبَّروا عن مدى إيمانهم بوجود سلطة للأبناء الذكور على الإناث قد مثلوا (١٧٨) مبحوثًا بنسبة (٥٠,٨٥٪)، أمّا الذين أجابوا بعدم إيمانهم بوجود سلطة للأبناء الذكور على الإناث مثلوا (١٧٢) مبحوثًا بنسبة (٤٩,١٥٪)، بذلك يتضح زيادة من عبروا عن قناعتهم بوجود سلطة للأبناء الذكور على الإناث بعد الهجرة عما قبلها، ويرجع سبب ذلك إلى غياب الأب وقلق الأسرة على أبنائها وخاصة الإناث في مجتمع المدينة، فضلاً عن قوة محافظة وتمسك الأسرة اليمنية بقيم وعادات مجتمعاتها الأصلية، إذ تشكل قيم التفرقة بين الذكور والإناث إحدى القيم الرئيسة للثقافة اليمنية كما هو الحال في بعض المجتمعات التقليدية الأخرى، وكانت مؤشرات التغير الاجتماعي قد أظهرت تلاشي هذه القيم في مجال التنشئة الاجتماعية [١٦٥]، لكن نتائج الدراسة الميدانية أشارت إلى أن السلطة التي يمارسها الأبناء الذكور على الإناث في الأسرة لم تضعف تمامًا.

١٦٥- رشاد محمد العليمي، التفاعل بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة وأثره على موقف الوالدين من تنشئة الطفل في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، العدد١٧، جامعة صنعاء، االيمن، ١٩٩٤م، ص٧٣٢.

جدول (٢١) يوضح مدى القناعة بوجود سلطة للأبناء

الذكور على أخواتهم الإناث في الأسر المبحوثة

المدة / الإجابة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
وجود سلطة	١٨٢	٥٢,٠٠	١٧٨	٥٠,٨٥
عدم وجود سلطة	١٦٨	٤٨,٠٠	١٧٢	٤٩,١٥
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

القيمة المحسوبة: ٠,٠٩١

القيمة الجدولية: ٣,٨٤١

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ١

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي في سلطة الأبناء الذكور على أخواتهم في الأسرة قبل الهجرة وبعدها، اتضح من خلال استخدامنا المقياس الإحصائي كاي (٢ × ٢) عدم وجود ذلك الفرق، إذ كانت القيمة المحسوبة (٠,٠٩١) أصغر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية البحث (٦) التي تشير إلى أن سلطة الأبناء الذكور على أخواتهم الإناث تقل في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

●●●

المبحث الثاني

تحليل البيانات الخاصة بالبناء الأسري القرابي

يدرس هذا المبحث واقع العلاقات القرابية للأسرة المدروسة، وذلك من حيث مستوياتها، وأثر الهجرة والتغير الاجتماعي في هذه العلاقات، إذ يرى علماء الاجتماع والانثروبولوجيا أن هذه العلاقات تشكل جزءًا مهمًا في دراسة البناء الاجتماعي، إذ يعتمد التكامل البنائي للأسرة على ما يسود أعضاؤها من تماسك تجسدها الرابطة والصلة القوية التي يجمعها التكامل العاطفي والوجداني.

غير أن العلاقات القرابية الأسرية قد تأثرت أيضًا برياح الهجرة كما أشارت لذلك الدراسة الميدانية، وتتجسد تلك العلاقات بما يأتي:

١. علاقة الزوج بالزوجة.

٢. علاقة الأب بالأبناء.

٣. علاقة الأم بالأبناء.

٤. علاقة الأبناء ببعضهم.

٥. علاقة الأسرة بالأهل والأقارب.

٦. علاقة الأسرة بالجيران.

٧. علاقة الأبناء بأصدقائهم.

١. علاقة الزوج بالزوجة:

يبين الجدول (٢٢) العلاقة الزوجية كما يراها المبحوثين قبل الهجرة وبعدها، حيث نلاحظ أن الذين عبروا عن إيمانهم بقوة العلاقة قبل الهجرة مثلوا (٢٢٦) مبحوثًا بنسبة (٥٨, ٦٤٪)، بدرجة قوية، ويليهم على التوالي: (٩٧) مبحوثًا بنسبة (٧١, ٢٧٪) يرون أن درجة العلاقة متوسطة، في حين أن (٢٧) مبحوثًا بنسبة (٧١, ٧٪)

يرون أن العلاقة ضعيفة. وفي إجابتهم على التساؤل نفسه بعد الهجرة تبين أن الذين عبَّروا عن العلاقة بأنها قوية احتلوا المرتبة الأولى إذ مثلوا (٢٣٧) مبحوثًا بنسبة (٦٧,٧٢٪) ويليهم على التوالي: (٨٨) مبحوثًا بنسبة (٢٥,١٤٪) أجابوا بأن درجة العلاقة متوسطة، وأن (٢٥) مبحوثًا بنسبة (٧,١٤٪) أجابوا بأن درجة العلاقة ضعيفة، ومن ذلك يتبين أن العلاقة الاجتماعية بين الزوج والزوجة في الأسر المبحوثة تتسم بالقوة والفاعلية كما بينتها نتائج الدراسة الميدانية سواء قبل الهجرة أو بعدها. وهذا يدل على أن العلاقة الزوجية عند الأسر المبحوثة تتسم بالانسجام والتفاهم الذي يسوده التكامل والتعاون والاحترام المتبادل المؤثر على استقرار الأسرة.

جدول(٢٢) يوضح درجة العلاقة

الزوجية في الأسر المبحوثة

المدة / درجة العلاقة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
قوية	٢٢٦	٦٤,٥٨	٢٣٧	٦٧,٧٢
متوسطة	٩٧	٢٧,٧١	٨٨	٢٥,١٤
ضعيفة	٢٧	٧,٧١	٢٥	٧,١٤
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٢. علاقة الأب بالأبناء :

يبين الجدول(٢٣) علاقة الأباء بالأبناء كما عبر عنها المبحوثون من خلال انطباعاتهم وقناعتهم عن تلك العلاقة بين مدتي ما قبل الهجرة وبعدها، إذ نلاحظ أن البيانات التي تخص مدة ما قبل الهجرة أشارت إلى أن الذين أجابوا بأنها علاقة سمع وطاعة كانت في المرتبة الأولى بواقع (١٨١) مبحوثًا بنسبة (٥١,٧١٪)، ويليهم حسب التوالي: (٩٧) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٧٢٪) عبروا بأنها علاقة تشاور واحترام، و(٧٢) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٥٧٪) قالوا إنها علاقة حميمة.

وفي إجاباتهم على التساؤل نفسه بعد الهجرة نلاحظ أن الذين أجابوا بأنها علاقة سمع وطاعة قد جاءت أيضًا في المرتبة الأولى بواقع (١٧١) مبحوثًا بنسبة (٤٨,٨٦٪) ويليها على التوالي: (١٢٢) مبحوثًا بنسبة (٣٤,٨٦٪) أجابوا بأنها علاقة تشاور واحترام، و(٥٧) مبحوثًا بنسبة (١٦,٢٨٪) أجابوا بأنها علاقة حميمة.

ويتضح من ذلك زيادة نسبة من أشاروا إلى العلاقة التي يسودها التشاور والاحترام بعد الهجرة، إذ نستنتج من ذلك تأثر المهاجرين بالتغيرات الاجتماعية والايكولوجية والتكنولوجية التي يشهدها المجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه (سناء الخولي) في دراستها عن الأسرة المصرية التي تأثرت بالمتغيرات الاجتماعية والايكولوجية [١٦٦].

جدول (٢٣) يوضح انطباع المبحوثين عن

نوعية العلاقة بين الآباء والأبناء

المدة / نوعية العلاقة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
سمع وطاعة	١٨١	٥١,٧١	١٧١	٤٨,٨٦
تشاور واحترام	٩٧	٢٧,٧٢	١٢٢	٣٤,٨٦
حميمة	٧٢	٢٠,٥٧	٥٧	١٦,٢٨
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٣. علاقة الأم بالأبناء:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية طبيعة تلك العلاقة القائمة بين الأم وأبنائها كما عبرت عنها إجابات المبحوثين في الأسرة المبحوثة والمتعلقة بمدى إيمانهم وقناعتهم عن تغير تلك العلاقة بين مدتي ما قبل الهجرة وبعدها، في ثلاثة مستويات (سمع وطاعة، تشاور واحترام، حميمة).

١٦٦- ينظر الفصل العاشر من دراسة الدكتورة، سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مصدر سبق ذكره، والمشار إليها في هذه الدراسة ضمن الفصل الثالث، ص ٨٠.

ويبين الجدول (٢٤) أن من وصفوا تلك العلاقة قبل الهجرة بأنها كانت علاقة سمع وطاعة جاءت في المرتبة الأولى إذ مثلوا (١٤٩) مبحوثًا بنسبة (٤٢,٥٧٪)، على أن الذين أشاروا إلى أنها علاقة حميمة جاءت في المرتبة الثانية إذ مثلوا (١٤٢) مبحوثًا بنسبة (٤٠,٥٧٪) وتليها الذين عبَّروا بأنها علاقة تشاور واحترام بواقع (٥٩) مبحوثًا بنسبة (١٦,٨٦٪)، وفي أجابتهم على السؤال نفسه بعد الهجرة، فقد احتلت سمع وطاعة المرتبة الأولى بواقع (١٣٥) مبحوثًا مثلوا نسبة (٣٨,٥٧٪)، وتليها على التوالي: علاقة حميمة بواقع (١٢٢) مبحوثًا بنسبة (٣٤,٨٦٪)، وعلاقة تشاور واحترام بواقع (٩٣) مبحوثًا بنسبة (٢٦,٥٧٪).

لذا نلاحظ أن طبيعة تلك العلاقة التي تربط الأبناء بأمهاتهم في الأسر المبحوثة قد اتسمت بأنها علاقة (سمع وطاعة وحميمة)، وإن مؤشرات سير هذه العلاقة تظهر زيادة نسبة التشاور والاحترام على بقية طبيعة العلاقات وقد يرجع ذلك إلى تصاعد أعمار الأبناء بعد الهجرة عما كانوا عليه من قبل، فضلاً عن ظروف الهجرة التي تستدعي مثل ذلك التشاور لمجابهة حالات الغربة.

جدول (٢٤) يوضح انطباع المبحوثين عن

طبيعة العلاقة بين الأم وأبنائها

المدة / طبيعة العلاقة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
سمع وطاعة	١٤٩	٤٢,٥٧	١٣٥	٣٨,٥٧
تشاور واحترام	٥٩	١٦,٨٦	٩٣	٢٦,٥٧
حميمة	١٤٢	٤٠,٥٧	١٢٢	٣٤,٨٦
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٤. علاقة الأبناء ببعضهم:

بينت الدراسة الميدانية طبيعة العلاقة الاجتماعية التي تربط الأبناء بعضهم ببعض قبل الهجرة وبعدها كما عبرت عنها قناعات المبحوثين والمبينة في الجدول (٢٥) ففي مدة ما قبل الهجرة أوضح (٢٠٦) مبحوثًا بنسبة (٥٨,٨٦٪) بأنها علاقة حميمة، على أن (٩٩) مبحوثًا بنسبة (٢٨,٢٨٪) أجابوا بأنها علاقة تشاور واحترام، بينما (٤٥) مبحوثًا بنسبة (١٢,٨٦٪) أجابوا بأنها علاقة سمع وطاعة.

أمّا بعد الهجرة فقد لاحظنا أن (١٧٣) مبحوثًا بنسبة (٤٩,٤٣٪) أشاروا بأنها علاقة تشاور واحترام، في حين أن (١٣٥) مبحوثًا بنسبة (٣٨,٥٧٪) أجابوا بأنها علاقة حميمة، بينما (٤٢) مبحوثًا بنسبة (١٢,٠٠٪) أفادوا بأنها علاقة سمع وطاعة، بذلك نلاحظ أثر الهجرة في تغير العلاقة بين الأبناء وتصاعدها وخاصة العلاقة القائمة على التشاور والاحترام.

جدول (٢٥) يوضح قناعة المبحوثين

بطبيعة العلاقة بين الأبناء

المدة / طبيعة العلاقة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
سمع وطاعة	٤٥	١٢,٨٦	٤٢	١٢,٠٠
تشاور واحترام	٩٩	٢٨,٢٨	١٧٣	٤٩,٤٣
حميمة	٢٠٦	٥٨,٨٦	١٣٥	٣٨,٥٧
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٥. علاقة الأسرة بالأهل والأقارب:

تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن العلاقات القرابية تتعرض للضعف بسبب الهجرة والانشطار الأسري، كما أن انتقال الأسرة من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري هو أيضًا يؤدي إلى ضعف الروابط العائلية والأسرية، وتوضح نتائج

الدراسة الميدانية مدى أثر الهجرة في طبيعة العلاقات القرابية بين الأسر الحالية للمبحوثين والأسر التي كانوا ينتمون إليها قبل الهجرة، حيث يبين الجدول (٢٦) تلك المؤشرات كما عبر عنها أفراد العينة المبحوثة، ففي مدة ما قبل الهجرة أشار (٢٠٠) مبحوثًا بنسبة (٥٧,١٤٪) إلى قوة علاقة الأسرة مع الأهل والأقارب، في حين أشار(١١٢) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٠٠٪) إلى أنها متوسطة، بينما أكد (٣٨) مبحوثًا بنسبة (١٠,٨٦٪) إنها علاقة ضعيفة.

أما بعد الهجرة فنلاحظ أن (١٧٦) مبحوثًا بنسبة (٥٠,٢٩٪) أجابوا بأن العلاقة قوية، على أن (١١٤) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٥٧٪) أجابوا بأنها متوسطة، بينما (٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٧,١٤٪) ذكروا أنها ضعيفة.

من ذلك نلاحظ ضعف علاقة الأسرة بالأهل والأقارب بعد الهجرة عما كان عليه الحال قبلها، ونستنتج من ذلك أن بُعد الأسرة في سكنها عن الموطن الأصلي قد أدى إلى ضعف الصلات بالأهل والأقارب في ذلك الموطن.

جدول (٢٦) يوضح علاقة الأسر

المبحوثة بالأهل والأقارب

المدة / العلاقة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
قوية	٢٠٠	٥٧,١٤	١٧٦	٥٠,٢٩
متوسطة	١١٢	٣٢,٠٠	١١٤	٣٢,٥٧
ضعيفة	٣٨	١٠,٨٦	٦٠	١٧,١٤
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

القيمة المحسوبة: ٦,٤٨٨

القيمة الجدولية: ٥,٩٩١

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ٢

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي في علاقة الأسرة بالأهل والأقارب قبل الهجرة وبعدها، اتضح من خلال استخدامنا المقياس الإحصائي كاي (٢ × ٣) أن القيمة المحسوبة (٦,٤٨٨) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث (٧) التي تشير إلى ضعف علاقة المهاجرين بأهاليهم وأقاربهم وبنسبة أعلى لمدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

٦. علاقة الأسرة بالجيران:

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية مستويات علاقة الأسر المدروسة بجيرانها ضمن محيطها الاجتماعي الحالي أو من خلال ما عبر عنه المبحوثون عن طبيعة تلك العلاقة داخل أسرهم التي كانوا ينتمون إليها قبل الهجرة إذ تبين من الجدول (٢٧) أنه في ما يخص تلك العلاقة قبل الهجرة كان هناك (١٨٣) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٢٨٪) قالوا إن علاقة أسرهم بالجيران قوية، على أن (١٤٥) مبحوثًا بنسبة (٤١,٤٣٪) قالوا أن العلاقة كانت متوسطة، بينما(٢٢) مبحوثًا بنسبة (٦,٢٩٪) أكدوا أن علاقة أسرهم بالجيران ضعيفة. وللمقارنة مع طبيعة تلك العلاقة بعد الهجرة فقد أشار (١٧٢) مبحوثًا بنسبة (٤٩,١٤٪) إلى أنها علاقة قوية، في حين أن (١٢٥) مبحوثًا بنسبة (٣٥,٧٢٪) يرون بأنها متوسطة، بينما(٥٣) مبحوثًا بنسبة (١٥,١٤٪) أجابوا بأنها ضعيفة.

ويتضح من ذلك انخفاض مستويات علاقة الأسرة بجيرانها بعد الهجرة، وذلك لكون المجتمعات المهاجر إليها سواء أكانت هجرة داخلية أم خارجية هي مجتمعات حضرية تضعف فيها مثل تلك العلاقات.

جدول (٢٧) يوضح علاقة

الأسر المبحوثة بالجيران

المدة / العلاقة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
قوية	١٨٣	٥٢,٢٨	١٧٢	٤٩,١٤
متوسطة	١٤٥	٤١,٤٣	١٢٥	٣٥,٧٢
ضعيفة	٢٢	٦,٢٩	٥٣	١٥,١٤
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

القيمة المحسوبة: ١٤,٦٣٥

القيمة الجدولية: ٥,٩٩١

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ٢

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي في علاقة الأسرة بالجيران قبل الهجرة وبعدها، اتضح من خلال استخدامنا لاختبار كأي (٢ × ٣) أن القيمة المحسوبة (١٤,٦٣٥) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث (٨) التي تشير إلى ضعف علاقة الأسرة بالجيران بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

٧. علاقة الأبناء بأصدقائهم :

لمعرفة انطباع المبحوثين عن نوعية العلاقة التي كانت تربط الأبناء بأصدقائهم ضمن بيئاتهم السابقة قبل الهجرة وبيئاتهم الحالية فقد تبين من الجدول (٢٨) انه فيما يخص قبل الهجرة أن (١٧٣) مبحوثًا بنسبة (٤٩,٤٣ ٪) أجابوا بأن طبيعة علاقة الأبناء مع أصدقائهم كانت قوية، على أن (١٥٧) مبحوثًا بنسبة (٤٤,٨٦٪) يرون أن

العلاقة القائمة بين الأبناء وأصدقائهم متوسطة بينما أجاب (٢٠) مبحوثًا بنسبة (٥,٧١٪) إن العلاقة كانت ضعيفة.

أمّا بعد الهجرة فقد عبَّر(١٧٠) مبحوثًا بنسبة (٤٨,٥٧٪) عن تلك العلاقة بأنها قوية، على أنه ذكر(١٥٠) مبحوثًا بنسبة (٤٢,٨٦٪) أنها متوسطة، بينما (٣٠) مبحوثًا بنسبة (٨,٥٧٪) أشاروا إلى أنها ضعيفة، لذا يتضح إنه لا يوجد هناك فرق كبير في طبيعة العلاقة التي تربط الأبناء بأصدقائهم بين مدتي ما قبل الهجرة وما بعدها.

جدول (٢٨) يوضح علاقة الأبناء بأصدقائهم

المدة / نوعية العلاقة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
قوية	١٧٣	٤٩,٤٣	١٧٠	٤٨,٥٧
متوسطة	١٥٧	٤٤,٨٦	١٥٠	٤٢,٨٦
ضعيفة	٢٠	٥,٧١	٣٠	٨,٥٧
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

القيمة المحسوبة: ٢,٠٨٥

القيمة الجدولية: ٥,٩٩١

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ٢

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي لطبيعة العلاقة التي تربط الأبناء بأصدقائهم لمدة ما قبل الهجرة وما بعدها تبين من خلال استخدامنا اختبار كاي (٢ × ٣) أن القيمة المحسوبة (٢,٠٨٥) أصغر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢) وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية البحث (٩) التي تشير إلى أن الهجرة تؤدي إلى ضعف علاقة الأبناء بأصدقائهم مقارنة بما قبل الهجرة.

وتجدر الإشارة إلى أن ضعف العلاقات الاجتماعية للمهاجرين بصورة عامة، ومع الجيران بصورة خاصة قد يسبب في السنوات الأولى للهجرة صعوبات في التكيف الاجتماعي لا تخف وطأته إلا بعد مرور مدة زمنية مناسبة.

ويبين الجدول (٢٩) مدى سرعة تكيف الأسر المدروسة في محيطها الاجتماعي بعد الهجرة فالذين أشاروا إلى تكيف أسرهم مع مرور الوقت مثلوا أعلى درجة بواقع (٢٠١) أسرة بنسبة (٥٧,٤٣٪) أمّا الذين أوضحوا أن التكيف تم بسرعة فقد مثلوا (١٣١) أسرة بنسبة (٣٧,٤٣٪) بينما الذين لم يتكيفوا وواجهوا صعوبات في ذلك فقد مثلوا (١٨) أسرة بنسبة (٥,١٤٪). بذلك نلاحظ أن تكيف الأسرة المهاجرة في محيطها الاجتماعي بعد الهجرة يتم مع مرور الزمن ولاسيما تلك الأسر التي انتقلت من مجتمعاتها الأصلية إلى مجتمعات خارج الوطن حيث وجدوا صعوبة كبيرة في عملية التكيف الاجتماعي للبيئة الجديدة.

جدول (٢٩) يوضح مدى تكيف الأسر المبحوثة بعد الهجرة

التسلسل	الإجابة مستوى التكيف	التكرارات	النسبة ٪
١	التكيف بسرعة	١٣١	٣٧,٤٣
٢	التكيف مع مرور الزمن	٢٠١	٥٧,٤٣
٣	بصعوبة ولم يتكيفوا	١٨	٥,١٤
	المجموع	٣٥٠	١٠٠٪

الفصل التاسع

الهجرة والتغير الاجتماعي في وظائف الأسرة الاقتصادية والتربوية والدينية والترفيهية

المبحث الأول:

تحليل بيانات وظيفة الأسرة الاقتصادية

المبحث الثاني:

تحليل بيانات وظيفة الأسرة التربوية

المبحث الثالث:

تحليل بيانات وظيفة الأسرة الدينية

المبحث الرابع:

تحليل بيانات وظيفة الأسرة الترفيهية

تمهيد:

على الرغم من تشابك وتداخل البناء والوظيفة في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية، كثيرًا ما يميل العلماء في هذين الاختصاصين، إلى تحليل النظام المعني بالدراسة إلى أجزائه الأساس معبرين عن ذلك التحليل بالبناء، وموضحين بالمقابل وظائف النظم الأخرى وتبادلها التأثير مع ذلك النظام.

وفي دراستنا هذه أخضعنا موضوع دراسة (الأسرة) إلى تحليل عناصرها البنائية السلطوية والقرابية في الفصل الثامن، وبالمقابل نجد أولئك العلماء ومنهم راد كلف براون وايفأنز بريتشارد، وتالكوت بارسونز، وتلامذتهم في الوطن العربي أمثال: الدكتور علي أحمد عيسى وأحمد أبو زيد في مصر وتوفيق توما في لبنان، وشاكر مصطفى سليم في العراق، ومحيي الدين صابر في السودان، بل حتى المتخصصين من جيل ما بعد الخمسينات الذين ساروا على نهج البنائية الوظيفية [١٦٧]، غالبًا ما يحصرون وظائف الأسرة ضمن الوظائف الاقتصادية والتربوية والدينية والترفيهية، فضلاً عن الوظيفة الإنجابية التي حالت العادات والتقاليد في المجتمع اليمني دون التمكن من رصدها بدقة وإن كنا عن طريق الملاحظة بالمعايشة ومن خلال السؤال عن حجم الأسرة جدول (١١) توصلنا إلى أهمية هذه الوظيفة من خلال الميل الملحوظ إلى زيادة الإنجاب عن طريق الزواج المبكر وتعدد الزوجات، وعليه سيتم التركيز على بقية الوظائف المهمة الأخرى للأسرة عبر المباحث الأربعة الآتية:

●●●

١٦٧- د. هادي صالح محمد، آفاق علم الاجتماع في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة جامعة بغداد، ١٩٩٠م، ص ١١٧، ١٥٤، ٢٦٤، ٣٨٦، ٤٩١.

المبحث الأول

تحليل بيانات وظيفة الأسرة الاقتصادية

ستكشف البيانات عن التغير الاجتماعي الذي أصاب وظيفة الأسرة الإقتصادية عبر الموضوعات الآتية:

١. السكن.

٢. المستوى المعاشي.

٣. المهنة.

١ . السكن:

يعد السكن من أهم الوظائف التي توجب على الأسرة توفيرها لأعضائها، فمنطقة السكن وحجمه يؤديان دورًا مهمًا في حياة الأسرة واستقرارها، وسوف نتناول موضوع السكن من خلال مؤشرات عدة منها منطقة السكن وحجمه واشتراك الأسرة في السكن مع بقية الأهل.

أ. منطقة السكن:

تشير البيانات الإحصائية للدراسة إلى منطقة السكن قبل الهجرة وبعدها وقد تم توزيع منطقة السكن إلى ثلاثة مستويات هي:

(قرية، منطقة شعبية، منطقة غنية) وتباينت إجابات المبحوثين حول ذلك كما هو مبين في الجدول (٣٠) فقبل الهجرة نلاحظ أن (٢٦٢) مبحوثًا بنسبة (٤٧,٨٦٪) أجابوا أن أسرهم كانت تسكن في القرية ، في حين أن (٧٠) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٠٠٪) كانت أسرهم تسكن في مناطق شعبية، بينما(١٨) مبحوثًا بنسبة (٥,١٤٪) كانت أسرهم تسكن في أحياء غنية.

ونلاحظ بعد الهجرة أن (١٨٠) مبحوثًا بنسبة (٥١,٤٣٪) تسكن أسرهم في مناطق شعبية، على أن (١٠٤) مبحوثًا بنسبة (٢٩,٧١٪) يسكنون في مناطق غنية بينما (٦٦) مبحوثًا بنسبة (١٨,٨٦٪) يسكنون في القرية.

بذلك يتضح ارتفاع نسبة الأسر التي تسكن المناطق الغنية بعد الهجرة ونستنتج من ذلك أن الهجرة قد ساعدت على تحسن منطقة السكن لدى الأسر المبحوثة ، كما أن زيادة نسبة الذين سكنوا المناطق الشعبية بعد الهجرة تتفق مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات السابقة التي أظهرت أن المهاجرين من الريف إلى المدينة عادة ما تستقر نسبة كبيرة منهم في المناطق الشعبية لتوافر الخدمات بنسب أعلى من الريف، أما الذين يسكنون القرى فهي أسر اقتصرت الهجرة فيها على رب الأسرة، بينما بقيت أسرهم في القرية، وهذا التحسن في منطقة السكن يقودنا إلى قبول فرضية البحث (١٠) فرع (أ) الذي يشير إلى أن الهجرة تؤدي إلى تحسن وضع سكن الأسرة من حيث منطقة السكن.

جدول (٣٠) يوضح مستوى منطقة سكن الأسر المبحوثة

المدة / المنطقة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
قرية	٢٦٢	٧٤,٨٦	٦٦	١٨,٨٦
منطقة شعبية	٧٠	٢٠,٠٠	١٨٠	٥١,٤٣
منطقة غنية	١٨	٥,١٤	١٠٤	٢٩,٧١
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

ب. حجم السكن:

تمثل سعة السكن مؤشرًا على توافر الراحة والطمأنينة والصحة لأفراد الأسرة، وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى تفاوت حجم السكن بين مدة ما قبل الهجرة وبعدها، بين (كبير، متوسط، صغير) إذ يبين الجدول (٣١) ذلك، فقبل الهجرة نلاحظ

أن (١٧٠) مبحوثًا بنسبة (٤٨,٥٧٪) أشاروا إلى أن حجم السكن كان متوسطًا، على أن (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٤٣٪) أجابوا أن حجم السكن كان كبيرًا ويكفي للأسرة، بينما (٨٤) مبحوثًا بنسبة (٢٤,٠٠٪) أجابوا أن حجم السكن كان صغيرًا لا يكفي الأسرة.

أما بعد الهجرة فقد أشار (١٧٢) مبحوثًا بنسبة (٤٩,١٤٪) إلى أن حجم السكن متوسط، مع أن (١٤٠) مبحوثًا بنسبة (٤٠,٠٠٪) أجابوا أن حجم السكن كبير يكفي الأسرة، بينما (٣٨) مبحوثًا بنسبة (١٠,٨٦٪) أجابوا أن حجم السكن صغير لا يكفي.

ومن ذلك نلاحظ اتساع حجم السكن بعد الهجرة وهذا يدل على أن الهجرة قد ساعدت على توسع حجم السكن لدى الأسر المبحوثة لارتفاع المستوى الاقتصادي للأسرة.

جدول (٣١) يوضح حجم السكن لدى الأسر المبحوثة

المدة / الحجم	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
كبير يكفي الأسرة	٩٦	٢٧,٤٣	١٤٠	٤٠,٠٠
متوسط	١٧٠	٤٨,٥٧	١٧٢	٤٩,١٤
صغير لا يكفي الأسرة	٨٤	٢٤,٠٠	٣٨	١٠,٨٦
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

القيمة المحسوبة: ٢٥,٥٥٨

القيمة الجدولية: ٥,٩٩١

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ٢

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي في حجم السكن للأسرة المبحوثة قبل الهجرة وبعدها، اتضح من خلال استخدامنا المقياس الإحصائي كاي (٢×٣) أن القيمة المحسوبة (٢٥,٥٥٨) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث (١٠) فرع (ب) الذي يشير إلى أن الهجرة تؤدي إلى تحسن وضع سكن الأسرة من حيث حجم السكن وبنسبة أعلى في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

جـ. السكن مع الأهل:

يبين الجدول (٣٢) طبيعة سكن أسر المبحوثين مع الأهل في مدة ما قبل الهجرة وبعدها، فقبل الهجرة نلاحظ أن (١٩٤) مبحوثًا بنسبة (٥٥,٤٣٪) أجابوا أنهم وأسرهم كانوا يسكنون مع الوالدين والإخوة معًا، على أن (٩٠) مبحوثًا بنسبة (٢٥,٧١٪) أجابوا أنهم كانوا يسكنون مع الوالدين، بينما (٦٦) مبحوثًا بنسبة (١٨,٨٦٪) أجابوا أن أسرهم كانت تسكن بمفردها.

أما بعد الهجرة فنلاحظ أن (٢٩٠) مبحوثًا بنسبة (٨٢,٨٦٪) أجابوا أن أسرهم تسكن بمفردها، مع أن (٣٩) مبحوثًا بنسبة (١١,١٤٪) أجابوا أن أسرهم يسكنون مع الوالدين والإخوة معًا، بينما (٢١) مبحوثًا بنسبة (٦,٠٠٪) أجابوا أن أسرهم تسكن مع الوالدين.

وبذلك يتضح تأثير الهجرة في الانشطار الأسري المتمثل في سكن الأسرة بمفردها بعد الهجرة عما كانت عليه قبل الهجرة، ونستنتج من ذلك أن الهجرة قد أدت إلى زيادة نسبة الأسر، ومنها النووية وهذا يتفق مع ما ذهب إليه عدد من الدراسات السابقة التي أجريت في المنطقة العربية: دراسة قيس النوري، على الأسرة الخليجية، ودراسة عبد القادر القصير في المغرب العربي ولبنان، وعائشة بن قطيب في الجزائر، التي بينت أن للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية أثرًا في زيادة الأسر النووية المشار إليها في الفصل الخامس من هذه الدراسة.

ومن كل ذلك لدور الهجرة في التحول من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة بعد الهجرة، كما عبرت عنها بيانات جدول (٣٢)، عليه نقبل فرضية البحث (١) التي تشير إلى أن الهجرة تؤدي إلى تغير نمط الأسرة، وذلك بالتحول من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية.

جدول (٣٢) يوضح سكن الأسر المبحوثة مع الأهل

المدة / السكن	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
مع الوالدين	٩٠	٢٥,٧١	٢١	٦,٠٠
مع الوالدين والأخوة	١٩٤	٥٥,٤٣	٣٩	١١,١٤
الأسرة بمفردها	٦٦	١٨,٨٦	٢٩٠	٨٢,٨٦
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٢. المستوى المعاشي:

يمثل المستوى المعاشي مؤشرًا مهمًا على الوظيفة الاقتصادية للأسرة. وسوف نقيس ذلك من خلال مؤشرات الإدخار والمصروفات في الأسرة.

أ. معدل الادخار الشهري للأسرة:

يبين الجدول (٣٣) نسب الادخار الشهري لدى أسر المبحوثين المنتمين إليها قبل الهجرة وأسرهم الحالية.

فقبل الهجرة نلاحظ أن (٢٤٨) مبحوثًا بنسبة (٧٠,٨٦٪) أوضحوا أنه لا يوجد ادخارًا، في حين أن (٧٨) مبحوثًا بنسبة (٢٢,٢٨٪) أجابوا أن نسبة الادخار كانت أقل من (٢٠٪) من مدخولات الأسرة، وأن (٢١) مبحوثًا بنسبة (٦,٠٠٪) أجابوا أن نسبة الإدخار كانت تتراوح ما بين (٢٠- ٥٠٪) من مدخولات الأسرة، في حين عبر (٣) مبحوثين بنسبة (٠,٨٦٪) أن نسبة الإدخار بلغت أكثر من (٥٠٪) من مدخولات الأسرة.

أمّا بعد الهجرة فقد أفاد (١١٠) مبحوثين بنسبة (٣١,٤٣٪) بعدم وجود ادخار لدى الأسرة، في حين أن (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٤٣٪) أجابوا أن نسبة الادخار بلغت بين (٢٠-٥٠٪) من مدخولات الأسرة، بينما أشار (٧٨) مبحوثًا بنسبة (٢٢,٢٨٪) إلى أن نسبة الادخار كانت أقل من (٢٠٪)، وأوضح (٦٦) مبحوثًا بنسبة (١٨,٨٦٪) أن نسبة الادخار من مدخولات الأسرة بلغت (٥٠٪) فأكثر.

جدول (٣٣) يوضح مؤشرات الادخار لدى الأسر المبحوثة

المدة / معدل الادخار	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
لا يوجد	٢٤٨	٧٠,٨٦	١١٠	٣١,٤٣
اقل من ٢٠٪	٧٨	٢٢,٢٨	٧٨	٢٢,٢٨
٢٠-٥٠٪	٢١	٦,٠٠	٩٦	٢٧,٤٣
٥٠٪ فأكثر	٣	٠,٨٦	٦٦	١٨,٨٦
المجموع	٣٥٠	١٠٠٪	٣٥٠	١٠٠٪

ب. معدل المصروفات الشهرية للأسرة:

تشير البيانات الإحصائية في الجدول (٣٤) إلى نسبة المصروفات الشهرية من حجم المدخولات التي تعتمد عليها أسر المبحوثين، في مدتي ما قبل الهجرة وبعدها، فقبل الهجرة نلاحظ أن (١١٠) مبحوثين بنسبة (٣١,٤٣٪) أوضحوا أن نسبة المصروفات بلغت ثلثي الدخل، على أن (٩٩) مبحوثًا بنسبة (٢٨,٢٩٪) أجابوا أن نسبة المصروفات تقدر بثلث ما تحصل عليه الأسرة من دخل، بينما (٩٠) مبحوثًا بنسبة (٢٥,٧١٪) أجابوا أن مصروفات الأسرة تقدر بنصف ما تحصل عليه من دخل، وأوضح (٥١) مبحوثًا بنسبة (١٤,٥٧٪) أن كل ما تحصل عليه الأسرة من دخل يتم إنفاقه.

أمّا بعد الهجرة فقد أشار (١٥٠) مبحوثًا بنسبة (٤٢,٨٦٪) إلى أن نسبة المصروفات بلغت ثلثي الدخل، على أن (١٣١) مبحوثًا بنسبة (٣٧,٤٢٪) أجابوا أن

حجم المصروفات بلغ نصف الدخل، وأن (٥٧) مبحوثًا بنسبة (١٦,٢٩) أجابوا أن نسبة المصروفات بلغت ثلث الدخل، بينما (١٢) مبحوثًا بنسبة (٣,٤٣٪) أجابوا أن نسبة المصروفات قد بلغت كل مدخولات الأسرة.

بذلك يلحظ زيادة نسبة المصروفات لدى الأسر المبحوثة بعد الهجرة في معدلات (ثلث، نصف) الدخل، بينما تراجعت حالات معدلات (ثلثي، كل الدخل)عما كانت علية قبل الهجرة، وهذا يؤكد أن الهجرة قد ساعدت على زيادة المصروفات وهو ناتج طبيعي لزيادة نسبة المدخولات والتعويض عن طريق تلك المصروفات عن حالة الحرمان التي عاشتها الأسرة قبل الهجرة.

جدول (٣٤) يوضح نسب المصروفات لدى الأسر المبحوثة

المدة / معدل المصروفات	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
ثلث الدخل	٩٩	٢٨,٢٩	٥٧	١٦,٢٩
نصف الدخل	٩٠	٢٥,٧١	١٣١	٣٧,٤٢
ثلثي الدخل	١١٠	٣١,٤٣	١٥٠	٤٢,٨٦
كل الدخل	٥١	١٤,٥٧	١٢	٣,٤٣
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٣. المهنة:

تؤدي الهجرة إلى تغير مهن المهاجرين السابقة، فقد تبين من الجدول (٣٥) أنه قبل الهجرة كان (١١١) مبحوثًا بنسبة (٣١,٧١٪) يعملون في الزراعة ، على أن (٨١) مبحوثًا بنسبة (٢٣,١٥٪) كانوا من غير عمل ، بينما (٧٢) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٥٧٪) كانوا يعملون في وظائف إدارية، وأن (٦٣) مبحوثًا بنسبة (١٨,٠٠٪) ذكروا أنهم كانوا يمارسون مهنًا أخرى عسكرية وحرة غير ثابتة. وأن (٢٣) مبحوثًا بنسبة (٦,٥٧٪) أجابوا أنهم كانوا يعملون في النشاط التجاري.

أمّـا بعـد الهجـرة فقـد لاحظنـا أن (١٨٢) مبحوثًـا بنسبـة (٥٢,٠٠٪) أجابـوا أنهـم يعملـون في وظائـف إداريـة مختلفـة، علـى أن (٩٦) مبحوثًـا بنسـبة (٢٧,٤٣٪) أجابـوا أنهـم يعملـون في مجـال التجـارة، بينمـا (٦٩) مبحوثًـا بنسـبة (١٩,٧١٪) ذكـروا أنهـم يعملـون في مهـن أخـرى عسـكرية وحـرة غيـر ثابتـة مثـل أعمـال البنـاء، وأوضـح (٣) مبحوثـين بنسـبة (٠,٨٦٪) أن عملهـم في الزراعـة.

لذلـك يظهـر أثـر الهجـرة في تراجـع أعـداد المشـتغلين في النشـاط الزراعـي وزيـادة المشـتغلين في الوظائـف الحكوميـة بعـد الهجـرة[١٦٨*]، ومـن ثـمّ فهـو دليـل علـى اختـلاف المهـن الحاليـة للمهاجريـن عـن مهنهـم السـابقة، لهـذا نقبـل فرضيـة البحـث (١١) التـي تشـير إلـى أن الهجـرة تؤدي إلـى اختـلاف المهـن التـي يمارسـها المهاجـرون عـن مهنهـم مـا قبـل الهجـرة.

جدول (٣٥) يوضح مهن أفراد العينة قبل الهجرة وبعدها

المدة / المهنة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
الزراعة	١١١	٣١,٧١	٣	٠,٨٦
التجارة	٢٣	٦,٥٧	٩٦	٢٧,٤٣
موظف	٧٢	٢٠,٥٧	١٨٢	٥٢,٠٠
من غير عمل	٨١	٢٣,١٥	–	–
أخرى (عسكرية وحرة غير ثابته)	٦٣	١٨,٠٠	٦٩	١٩,٧١
المجموع	٣٥٠	١٠٠٪	٣٥٠	١٠٠٪

(❖) تجنبًـا للتكـرار في تحليـل معطيـات هـذا الجـدول (٣٥) وخاصـة للمهـن المكتسـبة مـا بعـد الهجـرة، ينظـر: الجـدول(١٢).

المبحث الثاني

تحليل بيانات وظيفة الأسرة التربوية

تعد الأسرة أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأحد العوامل الأساس في بناء الكيان التربوي. إذ تقوم في تشكيل شخصية الفرد وإكسابه اللغة والعادات والقيم والاتجاهات وقواعد الآداب والسلوك.

وسوف نعرض في هذا المبحث البيانات الكمية التي تبين دور الهجرة في التغير الاجتماعي لوظيفة الأسرة التربوية عبر المحاور الآتية:

١. أسلوب التربية في الأسرة.

٢. التعارض في أسلوب التربية.

٣. مسؤولية تعليم الأبناء في البيت.

٤. الجهة التي يلجأ إليها الأبناء لحل مشكلاتهم.

١. أسلوب التربية في الأسرة :

لمتابعة الأسلوب المفضل والمتبع في تربية الأبناء لدى الأسر المبحوثة، كما حددتها إجابات المبحوثين حول التساؤل عن أسلوب تربية الأبناء المفضل الذي كان متبعًا عند أسرهم الأصلية المنتمين لها قبل الهجرة وأسرهم الحالية بعد الهجرة.

تبين من الجدول (٣٦) أن (١٨٣) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٢٩٪) أن التشجيع هو الأسلوب الذي كان مفضلاً ومتبعًا في تربية الأبناء قبل الهجرة ، في حين أن (١٣١) مبحوثًا بنسبة (٣٧,٤٣٪) أجابوا أن أسرهم كانت تفضل أسلوب الشدة في التربية، بينما (٢٧) مبحوثًا بنسبة (٧,٧١٪) أجابوا أن أهلهم كانوا يعدّون أن ترك الطفل وشأنه هو الأسلوب الأفضل في التربية ، وذكر (٩) مبحوثين بنسبة (٢,٥٧٪) أن أسلوب التدليل هو المفضل عندهم.

أمّا بعد الهجرة فقد أشار (١٨٦) مبحوثًا بنسبة (٥٣,١٤٪) إلى أن التشجيع هو الأسلوب المفضل في التربية ، مع أن (٨١) مبحوثًا بنسبة (٢٣,١٥٪) يفضلون أسلوب الشدة في التربية، بينما (٦٥) مبحوثًا بنسبة (١٨,٥٧٪) يعتقدون بأن ترك الطفل وشأنه هو الأسلوب المفضل في التربية، وذكر (١٨) مبحوثا بنسبة (٥,١٤٪) أن التدليل هو الأسلوب المفضل في التربية.

ويتضح من ذلك تباين إجابات المبحوثين حول أساليب التربية المتبعة والمفضلة لدى الأسر المبحوثة قبل الهجرة وبعدها مع تراجع أسلوب الشدة وترك الطفل وشأنه لصالح مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها، وقد يعود السبب في ذلك هو أن الهجرة قد قلصت من سطوة الأب والأخ الأكبر على التفرد في إدارة شؤون الأسرة التي غالبًا ما كانت تتسم بالشدة .

جدول (٣٦) يوضح أسلوب التربية المتبع والمفضل لدى الأسر المبحوثة

المدة / الأسلوب	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
الشدة	١٣١	٣٧,٤٣	٨١	٢٣,١٥
التشجيع	١٨٣	٥٢,٢٩	١٨٦	٥٣,١٤
ترك الطفل وشأنه	٢٧	٧,٧١	٦٥	١٨,٥٧
التدليل	٩	٢,٥٧	١٨	٥,١٤
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٢. التعارض في أسلوب التربية:

تشير الدراسات النظرية إلى أنه ينبغي أن يتفق الأب وألام على معايير السلوك في تربية الأبناء وأن لا يحصل تعارض بينهما في ما ينبغي أن يقوم به كل واحد منهما تجاه تربية الأبناء، ولمتابعة ذلك في الأسر المبحوثة فقد تبين من الجدول (٣٧) التعارض والاتفاق في أسلوب التربية بين الآباء والأمهات في الأسر المدروسة وذلك من خلال إجاباتهم على التساؤل: حول ما إذا كان هناك تعارض في أسلوب تربية الأبناء في أسرهم الأصلية قبل الهجرة وأسرهم الحالية بعد الهجرة.

فقبل الهجرة أجاب (٢٨١) مبحوثًا بنسبة (٨٠,٢٩٪) بعدم وجود تعارض بين الوالدين حول أسلوب تربية الأبناء ، بينما (٦٩) مبحوثًا بنسبة (١٩,٧١٪) أجابوا أنه يوجد تعارض بين الوالدين حول أسلوب تربية الأبناء.

أمّا بعد الهجرة فقد أجاب (٢٦٩) مبحوثًا بنسبة (٧٦,٨٦٪) بعدم وجود تعارض بين الوالدين في أسلوب تربية الأبناء، بينما (٨١) مبحوثًا بنسبة (٢٣,١٤٪) أجابوا بوجود تعارض.

ويتضح من ذلك عدم وجود تباين كبير في أسلوب تربية الأبناء لدى الأسر المبحوثة قبل الهجرة وبعدها.

جدول(٣٧) يوضح التعارض في أسلوب تربية الأبناء في الأسر المبحوثة

المدة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
الإجابة	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
يوجد تعارض	٦٩	١٩,٧١	٨١	٢٣,١٤
عدم وجود تعارض	٢٨١	٨٠,٢٩	٢٦٩	٧٦,٨٦
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٣. مسؤولية تعليم الأبناء في البيت:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية تلك المؤشرات الخاصة التي تحدد مسؤولية تعليم أبناء الأسر المبحوثة في البيت في مدتي ما قبل الهجرة وبعدها التي يقوم بها بعض أو كل أعضاء العائلة (الأب، ألأم، الأخوة، الأجداد)، فضلاً عن المدرسين الخصوصيين كماهي مبينة في الجدول (٣٨) فقبل الهجرة نلاحظ أن (٩٢) مبحوثًا بنسبة (٢٦,٢٩٪) أوضحوا أن لا أحدَ يقوم بتعليم الأبناء وإنما يعتمدون على مراجعتهم الذاتية، في حين أن (٧٢) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٥٧٪) أشاروا إلى مسؤولية الوالدين معًا في تعليم الأبناء في البيت، بينما (٦٩) مبحوثًا بنسبة (١٩,٧١٪) أجابوا أن مسؤولية تعليم الأبناء تقوم بها الأم، وأن (٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٧,١٤٪) أجابوا أن الأب يقوم بذلك، وأشار (٥٤) مبحوثًا بنسبة (١٥,٤٣٪) إلى أن الأخوة هم الذين يقومون بذلك، أمّا (٣) مبحوثين بنسبة (٠,٨٦٪) فقد أجابوا أن تلك مهمة المدرسين الخصوصيين.

وفي إجاباتهم على السؤال نفسه في مدة ما بعد الهجرة أوضح (١١٣) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٢٩٪) أن ذلك يقع على عاتق الأم، وأن (٦٩) مبحوثًا بنسبة (١٩,٧١٪) أجابوا أن الاخوه هم الذين يقومون بذلك، على أن (٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٧,١٥٪) أشاروا إلى أن لا أحدَ يقوم بذلك وإنما يعتمدون على مراجعتهم الذاتية، بينما أشار (٥٤) مبحوثًا بنسبة (١٥,٤٣٪) إلى أن الوالدين معا يقومون بذلك، وأن (٢٧) مبحوثًا بنسبة (٧,٧١٪) أجابوا أن مدرسين خصوصيين يقومون بذلك وبنسبة مماثلة أشاروا إلى الآباء.

من ذلك يتضح زيادة دور الأم في تعليم الأبناء بعد الهجرة،وتتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه العديد من الدراسات السابقة التي بينت أن الهجرة تؤدي إلى مضاعفة دور الأم في تربية الأبناء، وأن زيادة مؤشرات وجود المدرسين الخصوصيين بعد الهجرة يظهر مدى اهتمام الأسر في تحسين مستوى أبنائها التعليمي.

دول (٣٨) يوضح مسؤولية تعليم الأبناء في البيت لدى الأسر المبحوثة

المدة	قبل الهجرة		عد الهجرة	
المسؤول	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
الأب	٦٠	١٧,١٤	٢٧	٧,٧١
ألام	٦٩	١٩,٧١	١١٣	٣٢,٢٩
الوالدان	٧٢	٢٠,٥٧	٥٤	١٥,٤٣
الأخوة	٥٤	١٥,٤٣	٦٩	١٩,٧١
مدرس خاص	٣	٠,٨٦	٢٧	٧,٧١
لا أحد	٩٢	٢٦,٢٩	٦٠	١٧,١٥
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٤. الجهة التي يلجأ إليها الأبناء لحل مشكلاتهم:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية الجهة التي يلجأ إليها المبحوثون لحل مشكلاتهم الخاصة، عن طريق المقارنة بين تلك الجهة في أسرهم الأصلية قبل الهجرة وأسرهم الحالية بعد الهجرة، إذ تبين من الجدول (٣٩) أنه قبل الهجرة أوضح (١٢٦) مبحوثًا بنسبة (٣٦,٠٠٪) لجوء الأبناء إلى الأصدقاء والأقارب لمساعدتهم على حل مشكلاتهم الخاصة،

على أن (٩٩) بنسبة (٢٨,٢٩٪) أجابوا بلجوء الأبناء إلى أمهاتهم، بينما أجاب (٥١) مبحوثًا بنسبة (١٤,٥٧٪) لجوء الأبناء إلى آبائهم لحل مشكلاتهم، وأن (٣٣) مبحوثًا بنسبة (٩,٤٣٪) أشاروا إلى أن الأبناء يلجؤون إلى الجد، وأشار (٢١) مبحوثًا بنسبة (٦,٠٠٪) إلى لجؤ الأبناء إلى الجدة، بينما (٢٠) مبحوثًا بنسبة (٥,٧١٪) أشاروا إلى إخوتهم.

أما بعد الهجرة فقد أشار (١١٥) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٨٦٪) إلى لجوء الأبناء إلى الأم لمساعدتهم على حل مشكلاتهم الخاصة، على أن (١١١) مبحوثًا بنسبة (٣١,٧١٪) أجابوا أن الأبناء يلجؤون إلى آخرين كالأصدقاء والأقارب، وأن (٥٥) مبحوثًا بنسبة (١٥,٧١٪) أجابوا أن الأبناء يلجؤون إلى إخوانهم في حل مشكلاتهم، وذكر (٣٩) مبحوثًا بنسبة (١١,١٤٪) لجوء الأبناء إلى آبائهم، بينما (١٨) مبحوثًا بنسبة (٥,١٥٪) قالوا بدور الجد، أما (١٢) مبحوث بنسبة (٣,٤٣٪) أشاروا إلى دور الجدة.

لذلك نلاحظ أن التغير بعد الهجرة قد زاد من اعتماد الأبناء على الأم والإخوة الكبار، بينما تراجع الاعتماد على الأجداد والآباء، وذلك يعود إلى انشغال الأب في أمور خارج المنزل من جهة، ومن جهة أخرى أن انشطار الأسرة النووية عن الأسرة التقليدية بسبب الابتعاد عن سكن الأجداد قلل من دورهم في إرشاد وتربية الأبناء.

جدول (٣٩) يوضح الجهة التي يلجأ إليها الأبناء لحل مشكلاتهم

المدة / الجهة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
الأب	٥١	١٤,٥٧	٣٩	١١,١٤
الأم	٩٩	٢٨,٢٩	١١٥	٣٢,٨٦
الإخوة	٢٠	٥,٧١	٥٥	١٥,٧١
الجد	٣٣	٩,٤٣	١٨	٥,١٥
الجدة	٢١	٦,٠٠	١٢	٣,٤٣
آخرون	١٢٦	٣٦,٠٠	١١١	٣١,٧١
المجموع	٣٥٠	١٠٠٪	٣٥٠	١٠٠٪

المبحث الثالث

تحليل بيانات وظيفة الأسرة الدينية

يؤدي الدين دورًا كبيرًا في حياة الأسرة والمجتمع. إذ يمد الأفراد بالقيم الدينية ذات الأثر في حياتهم سواء ما يتعلق بالالتزام بالفروض الدينية وتقوية العلاقات الاجتماعية وتماسك الأسرة وتعلم السلوك القويم والحسن. وسوف نتابع دور الهجرة في تغير الوظيفة الدينية للأسرة عبر الآتي:

١. درجة الالتزام بالفروض الدينية.

٢. صلة الرحم.

٣. دور الدين في تقوية العلاقات الاجتماعية.

٤. طرق اكتساب القيم الدينية.

١. درجة الالتزام بالفروض الدينية:

تشير نتائج الدارسة الميدانية إلى درجة الالتزام بالفروض الدينية كما عبرت عنها إجابات المبحوثين في أسرهم المنتمين إليها قبل الهجرة وبعدها والمبينة في الجدول (٤٠) فقبل الهجرة نلاحظ أن (٢١٩) مبحوثًا بنسبة (٦٢,٥٧٪) يعتقدون بأن التزام أسرهم بالفروض الدينية كان قويًا، على أن (١٠١) مبحوثًا بنسبة (٢٨,٨٦٪) عبروا أن درجة التزام أسرهم بالفروض الدينية متوسطًا، بينما (٣٠) مبحوثًا بنسبة (٨,٥٧٪) يعتقدون بأن التزام أسرهم بالفروض الدينية كان ضعيفًا.

أمّا بعد الهجرة فقد أشار (٢٥١) مبحوثًا بنسبة (٧١,٧١٪) اعتقادهم بأن درجة التزام أسرهم بالفروض الدينية كان قويًّا، بينما ذكر (٩٣) مبحوثًا بنسبة (٢٦،٥٨٪) أن درجة التزام أسرهم بالفروض الدينية كان متوسطًا، بينما (٦) مبحوثين بنسبة (١,٧١٪) أجابوا أن التزام أسرهم بالفروض الدينية كان ضعيفًا.

لذلك نلاحظ زيادة قوة الالتزام بالفروض الدينية بعد الهجرة عن قبلها، ويمكن القول أنه على الرغم من توقع بعضهم أن تكون النتيجة معاكسة لذلك، لكون المجتمع الجديد المهاجر إليه يقوي القيمة الفردية ويضعف من الالتزام بالقيم الدينية، ولكن في حقيقة الحال وجدنا من خلال المعايشة أن درجة الالتزام الديني بين المهاجرين كانت قوية، وذلك لرغبة المهاجرين القوية بضرورة التمسك بالقيم الدينية للحفاظ على أسرهم من الانزلاق في مغريات المجتمع الجديد، فضلاً عن ضعف اختلاط المهاجرين بذلك المجتمع.

جدول (٤٠) يوضح درجة التزام الأسر المبحوثة بالفروض الدينية

المدة / الدرجة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
قوية	٢١٩	٦٢,٥٧	٢٥١	٧١,٧١
متوسطة	١٠١	٢٨,٨٦	٩٣	٢٦,٥٨
ضعيفة	٣٠	٨,٥٧	٦	١,٧١
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

القيمة المحسوبة: ١٨,٥٠٨

القيمة الجدولية:٥,٩٩١

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ٢

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي في درجة الالتزام بالفروض الدينية لدى الأسر المدروسة بين مدتي ما قبل الهجرة وبعدها، اتضح من خلال استخدام المقياس الإحصائي مربع كاي (٢ × ٣) أن القيمة المحسوبة (١٨,٥٠٨) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث (١٢) التي تشير إلى وجود فروق معنوية في زيادة نسبة درجة

الالتزام بالفروض الدينية لدى الأسر المبحوثة ولصالح مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

٢. صلة الرحم :

صلة الرحم هي تلك الصلة التي تربط الأقارب عن طريق الرجل والمرأة من ناحية الأب وألام، وتعني الإحسان إلى الأقارب كمساعدة المحتاجين منهم وزيارتهم وتفقد أحوالهم والسعي في مصالحهم. وقد دعت آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول «صلى الله عليه وسلم» إلى صلة الرحم كقوله تعالى:

« وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِن اللَّهَ كان عَلَيْكُمْ رَقِيبًا » (١٦٩❖).

فالمجتمع الذي يحرص أفراده على التواصل والتراحم يكون حصنًا منيعًا ونشأ عنه أسر متماسكة وبناء اجتماعي متين. وتبين الدراسة الميدانية مستوى صلة الرحم عند الأسر المدروسة و بقية الأهل والأقارب قبل الهجرة وبعدها، أمّا قبل الهجرة فقد تبين من الجدول (٤١) أن (٢٣٣) مبحوثًا بنسبة (٦٦,٥٧٪) أكدوا أن مستوى صلة الرحم لدى أفراد الأسرة مع بقية الأهل والأقارب قوية، على أن (١٠٥) مبحوثًا بنسبة (٣٠,٠٠٪) أجابوا أن تلك الصلة كانت متوسطة، بينما (١٢) مبحوثًا بنسبة (٣,٤٣٪) أجابوا أن صلة الرحم كانت ضعيفة.

أمّا بعد الهجرة فقد لاحظنا أن (١٨٤) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٥٧٪) أجابوا أن صلة الرحم قوية، على أن (١٣١) مبحوثًا بنسبة (٣٧,٤٣٪) أجابوا أن صلة الرحم متوسطة، بينما (٣٥) مبحوثًا بنسبة (١٠,٠٠٪) أجابوا أن صلة الرحم ضعيفة.

لذلك نلاحظ أن الهجرة قد أثرت سلبًا في صلة الرحم بين الأسر المدروسة وبقية الأهل والأقارب ونستنتج من ذلك أن ما حدث للأسرة التقليدية من انشطار بحكم الهجرة إلى المدن أو إلى خارج اليمن كان سببًا في ضعف صلة الرحم.

(❖) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية١.

جدول (٤١) يوضح مستوى صلة الرحم في الأسر المبحوثة

المدة / الدرجة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
قوية	٢٣٣	٦٦,٥٧	١٨٤	٥٢,٥٧
متوسطة	١٠٥	٣٠,٠٠	١٣١	٣٧,٤٣
ضعيفة	١٢	٣,٤٣	٣٥	١٠,٠٠
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٣. دور الدين في تقوية العلاقات الاجتماعية :

يقوم الدين بدور كبير في تقوية العلاقات الاجتماعية في الأسرة والمجتمع، ويمد الأفراد بحاجاتهم، وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية دور الدين في تقوية تلك العلاقات كما عبرت عنها إجابات المبحوثين في مرحلتي ما قبل الهجرة وبعدها، فقبل الهجرة أوضح الجدول (٤٢) أن (٢١٩) مبحوثا بنسبة (٦٢,٥٧٪) أجابوا أن للدين دورًا قويًا في تقوية العلاقات الاجتماعية، في حين أن (١٠٦) مبحوثين بنسبة (٣٠,٢٩٪) يعتقدون بأن الدين يقوم بدور متوسط، بينما (٢٥) مبحوثًا بنسبة (٧,١٥٪) يعتقدون بأن دور الدين في تقوية العلاقات الاجتماعية ضعيفًا.

أما بعد الهجرة فقد أوضح (٢٤٥) مبحوثًا بنسبة (٧٠,٠٠٪) أن للدين دورًا قويًا في تقوية العلاقات الاجتماعية، على أن (٩٣) مبحوثًا بنسبة (٢٦,٥٨٪) يعتقدون بأن دور الدين في تقوية العلاقات الاجتماعية متوسطٌ، بينما (١٢) مبحوثًا بنسبة (٣,٤٣٪) يعتقدون بأن دور الدين ضعيف في تقوية تلك العلاقات.

لذلك نلاحظ أثر الدين في تقوية العلاقات الاجتماعية في المجتمع المدروس، مع ميل لصالح الدرجة القوية لما قبل الهجرة مقارنة بما بعدها، وقد يعود ذلك السبب إلى أن دائرة العلاقات الاجتماعية قبل الهجرة هي أوسع لما بعدها، بسبب وجود الأسرة ضمن دائرتها القرابية عكس ما بعد الهجرة، إذ تضعف تلك الدائرة.

جدول(٤٢) يوضح دور الدين في تقوية العلاقات الاجتماعية

المدة / الدرجة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
قوية	٢١٩	٦٢,٥٧	٢٤٥	٧٠,٠٠
متوسطة	١٠٦	٣٠,٢٩	٩٣	٢٦,٥٨
ضعيفة	٢٥	٧,١٥	١٢	٣,٤٣
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٤. طرق اكتساب القيم الدينية :

إن اكتساب الفرد للقيم الدينية يتم من خلال تنشئته الاجتماعية التي تبدأ من صغره. وتعد الأسرة والجامع والمدرسة هي المؤسسات الثلاث المؤثرة في شخصية الفرد واكتسابه القيم الدينية، وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى طرق اكتساب القيم الدينية عند الأسر المبحوثة وعلاقتها بمتغير الهجرة التي حددها المبحوثون بثلاث طرق: الأسرة والجامع والمدرسة، والمبينة في الجدول (٤٣)، فقبل الهجرة أكد (٢٠٤) مبحوثًا بنسبة (٥٨,٢٨٪) أن اكتسابهم القيم الدينية كان عن طريق الأسرة، على أن (٨٢) مبحوثين بنسبة (٢٣,٤٣٪) يعتقدون بأن اكتساب القيم الدينية يتم عن طريق الجامع، وأن (٣٥) مبحوثًا بنسبة (١٠,٠٠٪) يرون أن اكتساب القيم الدينية يتم عبر المدرسة، بينما (٢٩) مبحوثًا بنسبة (٨,٢٩٪) يعتقدون بأن طرق اكتساب القيم الدينية يتم عبر طرق أخرى مختلفة مثل المعاهد الدينية وجماعات الأصدقاء ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، ووسائل الإعلام.

أمّا بعد الهجرة فنلاحظ أن (١٦٥) مبحوثًا بنسبة (٤٧,١٥٪) ذكروا أن اكتساب القيم الدينية يتم عن طريق الأسرة، في حين أن (١١٣) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٢٨٪) يعتقدون بأن اكتساب القيم الدينية يتم عن طريق الجامع، بينما أكد (٦٦) مبحوثًا بنسبة (١٨,٨٦٪) أن اكتساب القيم الدينية يتم عن طريق المدرسة، وأشار(٦) مبحوثين بنسبة (١,٧١٪) إلى أن اكتساب القيم الدينية يتم عن طرق أخرى مختلفة مثل المعاهد الدينية، وجماعات الأصدقاء، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، ووسائل الأعلام.

لـذا يتضـح لنـا أهميـة اكتسـاب القيـم الدينيـة التـي تتعـاون مؤسسـات مختلفـة في المجتمـع في إيصالهـا إلـى الفـرد، مـع تراجـع دور الأسـرة بعـض الشـيء، في تزويـد هـذه القيمـة لأفرادهـا بعـد الهجـرة وذلـك لإشـراك مؤسسـات أخرى معها لإنجاز هـذه الوظيفة.

جدول (٤٣) يوضح طرق اكتساب القيم الدينية في الأسر المبحوثة

المدة / الطريقة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
الأسرة	٢٠٤	٥٨,٢٨	١٦٥	٤٧,١٥
الجامع	٨٢	٢٣,٤٣	١١٣	٣٢,٢٨
المدرسة	٣٥	١٠,٠٠	٦٦	١٨,٨٦
أخرى	٢٩	٨,٢٩	٦	١,٧١
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

●●●

المبحث الرابع
تحليل بيانات وظيفة الأسرة الترفيهية

للهجرة دور في التغير الاجتماعي لوظيفة الأسرة الترفيهية، وهذا ما سنقف عليه من خلال آلاتي:

١. أماكن قضاء أوقات الفراغ لدى الآباء.

٢. أماكن قضاء أوقات الفراغ لدى الأبناء.

٣. اشتراك الأبناء في الأنشطة الاجتماعية.

١. أماكن قضاء أوقات الفراغ لدى الآباء:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية الأماكن التي يفضلها الآباء المبحوثون في قضاء أوقات فراغهم قبل الهجرة وبعدها، كما عبرت عنها إجاباتهم المبينة في الجدول (٤٤)، فقبل الهجرة نلاحظ أن (١٣٦) مبحوثًا بنسبة (٣٨,٨٦٪) أجابوا أنهم يقضون أوقات فراغهم مع الأسرة، وأن (٨٧) مبحوثًا بنسبة (٢٤,٨٦٪) يقضون أوقات فراغهم مع الأصدقاء، على أن (٦٧) مبحوثًا بنسبة (١٩,١٤٪) أجابوا بأنه لا يوجد لديهم وقت فراغ، بينما (٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٧,١٤٪) ذكروا أماكن عدة يقضون فيها أوقات فراغهم، كزيارة الأهل والأقارب والتردد على الأماكن العامة.

أما بعد الهجرة فقد أشار (٢٠٢) مبحوثًا بنسبة (٥٧,٧١٪) إلى أنهم يقضون أوقات فراغهم مع الأسرة، على أن (٨٥) مبحوثًا بنسبة (٢٤,٢٩٪) يقضون أوقات فراغهم مع الأصدقاء بينما (٦٣) مبحوثًا بنسبة (١٨,٠٠٪) أجابوا بأنه لا يوجد لديهم وقت فراغ.

لقد أوضحت هذه النتيجة أن وقت الفراغ زاد، بعض الشيء، قبل الهجرة مقارنة بما بعدها كما عبر المبحوثون عنه في ذلك، فضلاً عن زيارتهم للأهل والأقارب والتردد على الأماكن العامة، وقد يكون هذا ناتجًا من أن أغلب المهاجرين من مناطق ريفية تعمل بالزراعة وما يتخلل ذلك من وقت فراغ وخاصة في انتظار موسم الحصاد[١٧٠].

١٧٠- د. هادي صالح محمد، آفاق علم الاجتماع في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧-١٢٨.

جدول (٤٤) يوضح توزيع أفراد العينة بحسب أماكن قضاء أوقات الفراغ

المدة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
الإجابة	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
مع الأسرة	١٣٦	٣٨,٨٦	٢٠٢	٥٧,٧١
مع الأصدقاء	٨٧	٢٤,٨٦	٨٥	٢٤,٢٩
لا يوجد وقت	٦٧	١٩,١٤	٦٣	١٨,٠٠
أخرى	٦٠	١٧,١٤	–	–
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٢. أماكن قضاء أوقات الفراغ لدى الأبناء :

أوضحت الدراسة الميدانية أماكن عدة يقضي فيها الأبناء أوقات فراغهم بين مرحلتي ما قبل الهجرة وبعدها كما عبر عنها المبحوثون من خلال ما كان سائدًا في أسرهم الأصلية قبل الهجرة وأسرهم الحالية بعد الهجرة، وقد تباينت إجاباتهم عن الأماكن التي يقضي فيها الأبناء أوقات فراغهم بين (اللعب مع زملائهم، المطالعة، الجلوس إمام التلفاز) ويوضح الجدول (٤٥) ذلك، فقبل الهجرة نلاحظ أن (١١٥) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٨٦٪) أجابوا أن الأبناء يقضون أوقات فراغهم في اللعب بالشارع، في حين أكد (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٤٣٪) أن الأبناء يقضون أوقات الفراغ في مشاهدة التلفاز بينما (٨٢) مبحوثًا بنسبة (٢٣,٤٣٪) ذكروا أن الأبناء يقضون أوقات فراغهم في المطالعة في المنزل، وأن (٥٧) مبحوثًا بنسبة (١٦,٢٨٪) أجابوا بأن الأبناء يقضون أوقات فراغهم مع زملائهم في المنزل.

أمّا بعد الهجرة فقد أشار (١٥٢) مبحوثًا بنسبة (٤٣,٤٣٪) إلى قضاء الأبناء أوقات فراغهم في مشاهدة التلفاز، على أن (٨١) مبحوثًا بنسبة(٢٣,١٤٪) ذكروا أن الأبناء يقضوا أوقات فراغهم في المطالعة في المنزل، وأشار (٦٣) مبحوثا بنسبة (١٨,٠٠٪) إلى أن أبناءهم يقضون أوقات فراغهم مع زملائهم في المنزل، بينما (٥٤) مبحوثًا بنسبة (١٥,٤٣٪) يقضون أوقات الفراغ باللعب في الشارع.

وقد أظهرت هذه النتيجة التفاوت النسبي بين الأماكن التي يقضي فيها الأبناء أوقات فراغهم قبل الهجرة وبعدها. إذ نلاحظ أن زيادة نسبة قضاء وقت الفراغ باللعب قبل الهجرة قد يعود إلى حرية حركة الأبناء في مواطن المهاجرين الأصلية عما هي علية في المجتمعات الحضرية بعد الهجرة، وزيادة نسبة من يقضون أوقات فراغهم أمام التلفاز بعد الهجرة نتيجة لتحسن واستقرار حياة الأسر المبحوثة.

جدول (٤٥) يوضح أماكن قضاء أوقات الفراغ عند أبناء الأسر المبحوثة

المدة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
الإجابة	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
اللعب بالشارع	١١٥	٣٢,٨٦	٥٤	١٥,٤٣
مشاهدة التلفاز	٩٦	٢٧,٤٣	١٥٢	٤٣,٤٣
المطالعة	٨٢	٢٣,٤٣	٨١	٢٣,١٤
مع زملائهم	٥٧	١٦,٢٨	٦٣	١٨,٠٠
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

٣. اشتراك الأبناء في الأنشطة الاجتماعية :

لمعرفة اشتراك الأبناء في الأنشطة الاجتماعية وذلك من خلال الأندية الثقافية والرياضية قبل الهجرة وبعدها. فقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية كما عبر عنها المبحوثون حول وجود مثل هذه الأنشطة واشتراك الأبناء فيها والمبينة في الجدول (٤٦) فقبل الهجرة نجد أن (٣٣٨) مبحوثًا بنسبة (٩٦,٥٧٪) أجابوا بعدم اشتراك الأبناء في مثل هذه الأنشطة، بينما (١٢) مبحوثًا بنسبة (٣,٤٣٪) أجابوا بمشاركة الأبناء في هذه الأنشطة. ولمتابعة إجابات المبحوثين على السؤال نفسه بعد الهجرة نلاحظ أن (٩٠) مبحوثًا بنسبة (٢٥,٧١٪) أجابوا باشتراك أبنائهم في هذه الأنشطة، بينما أجاب (٢٦٠) مبحوثًا بنسبة (٧٤,٢٩٪) بعدم اشتراك أبنائهم في الأنشطة الاجتماعية.

مـن ذلـك يتضـح أن هنـاك تباينًـا في نسـب اشـتراك الأبنـاء في الأنديـة الثقافيـة والرياضيـة بـين مدتـي مـا قبـل الهجـرة وبعدهـا. وأن زيـادة نسـبة اشـتراك الأبنـاء في الأنديـة الثقافيـة والرياضيـة بعـد الهجـرة يعـد مؤشـرًا علـى اتسـاع دائـرة النظـام الترفيهـي في المجتمعـات المهاجـر إليهـا.

جدول (٤٦) يوضح اشتراك الأبناء في الأنشطة الاجتماعية «الثقافية والرياضية»

المدة / الإجابة	قبل الهجرة		بعد الهجرة	
	التكرارات	النسبة٪	التكرارات	النسبة٪
اشتراك الأبناء	١٢	٣,٤٣	٩٠	٢٥,٧١
عدم اشتراك الأبناء	٣٣٨	٩٦,٥٧	٢٦٠	٧٤,٢٩
المجموع	٣٥٠	٪١٠٠	٣٥٠	٪١٠٠

القيمة المحسوبة: ٦٩,٨٢١

القيمة الجدولية:٣,٨٤١

مستوى الثقة: ٩٥٪

درجة الحرية: ١

ولمعرفـة أهميـة الفـرق المعنـوي في اشـتراك الأبنـاء في الأنديـة الثقافيـة والرياضيـة بـين مدتـي مـا قبـل الهجـرة وبعدهـا، اتضـح مـن خـلال اسـتخدام المقيـاس الإحصائـي كاي (٢ × ٢) أن القيمـة المحسـوبة (٦٩,٨٢١) أكبـر مـن القيمـة الجدوليـة (٣,٨٤١) عنـد مسـتوى ثقـة (٩٥٪) ودرجـة حريـة (١)، لذلـك نرفـض الفرضيـة الصفريـة ونقبـل بفرضيـة البحـث (١٣) التـي تشـير إلـى أن الهجـرة تـؤدي إلـى زيـادة نسـبة اشـتراك الأبنـاء في الأنشـطة الاجتماعيـة لقضـاء أوقـات الفـراغ مقارنـة بمـا قبـل الهجـرة.

●●●

الفصل العاشر

مناقشة فرضيات الدراسة والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

المبحث الأول:

مناقشة فرضيات الدراسة

المبحث الثاني:

الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

المبحث الأول

مناقشة فرضيات الدراسة

أدت الهجرة التي زادت حدتها في العقود الأربعة الماضية إلى تغيرات ملحوظة في أنظمة البناء الاجتماعي بصفة عامة والنظام الأسري بصفة خاصة.

وأيدت نتائج الدراسة الميدانية أغلب الفرضيات التي تمحورت حول فكرة أن الهجرة في المجتمع اليمني قد تركت آثارها على التغير الاجتماعي في بناء ووظائف الأسرة، إذ تغير الكثير من عناصر ذلك البناء والوظائف التقليدية عما كانت عليه قبل الهجرة والمتمثلة في العلاقات الأسرية (القرابية) ونظام الزواج وسلطة اتخاذ القرار في الأسرة، وأسلوب التنشئة وأدوار أعضائها ووظائف الأسرة الداخلية والخارجية.

وقد سارت هذه التغيرات مواكبة للتغيرات العامة التي جرت في مختلف عناصر النظم الاجتماعية مع مرور الزمن.

وأمّا فروض الدراسة فقد ناقشناها في ضوء ما حصلنا عليه من بيانات ومعلومات عن مجتمع الدراسة وذلك من خلال إجابات المبحوثين على الأسئلة التي تضمنتها الاستمارة الاستبيانية وسنناقش تلك الفرضيات تباعًا:

- **الفرضية الأولى:**

(أن قرار الهجرة قد تم بتأثير الأهل والأقارب أكثر مما هو قرار شخصي خاص بالمهاجر نفسه).

لقد رُفضت هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية حيث تبين أن الذين هاجروا بناءً على رغباتهم الشخصية دون تأثير الآخرين بلغ عددهم (٢٤٢) مبحوثًا بنسبة (٦٩,١٥٪)، أما الذين هاجروا بتأثير الوالدين فقد كانوا (٧١) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٢٨٪) ثم الذين هاجروا بتأثير الأصدقاء والأقارب كانوا (٢٠) مبحوثًا بنسبة (٥,٧١٪)، بينما الذين هاجروا بتأثير زوجاتهم بلغ عددهم

(١٧) مبحوثًا بنسبة (٤,٨٦٪). لذا يتضح لنا أن قرار الهجرة هو قرار شخصي كما عبّر عنه أغلب المبحوثين.

- **الفرضية الثانية:**

(تؤدي الهجرة إلى تغير في نمط الأسرة وذلك بالتحول من نمط الأسرة الممتدة أو المركبة إلى نمط الأسرة النووية).

لقد ثُبُتَتْ صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية حيث بلغ عدد الأسر النووية (٢٩٠) أسرة بنسبة (٨٢,٨٦٪) بعد الهجرة مقابل (٦٦) أسرة بنسبة (١٨,٨٦٪) قبل الهجرة، في حين مثلت الأسر الممتدة والمركبة معًا (٦٠) أسرة بنسبة (١٧,١٤٪) بعد الهجرة، مقابل (٢٨٤) أسرة بنسبة (٨١,١٤٪) قبل الهجرة.

- **الفرضية الثالثة:**

(يؤمن المهاجرون بضرورة أخذ الزوج برأي الزوجة في إدارة شؤون الأسرة وبنسبة أعلى لمدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

لقد ثُبُتَتْ صحة هذه الفرضية في حدود ما جاءت به نتائج الدراسة الميدانية، إذ تبين أن (٣١١) مبحوثًا، بنسبة (٨٨,٨٦) يأخذون برأي زوجاتهم بعد الهجرة، مقابل (٢٦٦) مبحوثًا بنسبة (٧٦,٠٠٪) قبل الهجرة، على أن (٣٩) مبحوثًا بنسبة (١١,١٤٪) لم يأخذوا برأي زوجاتهم بعد الهجرة مقابل (٨٤) مبحوثًا بنسبة (٢٤,٠٠٪) قبل الهجرة.

ولمعرفة الفرق المعنوي قمنا بإخضاع هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٢) فتبين أن القيمة المحسوبة (١٩,٩٧٢) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث الثالثة.

- **الفرضية الرابعة:**

(يقل تدخل الأهل والأقارب بالشؤون الخاصة للمهاجرين وبنسبة أعلى في ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

لقد ثبُتَتْ صحة هذه الفرضية بعد أن تم رصد درجة هذا التدخل لمدة ما قبل الهجرة وما بعدها، تبين بالنسبة في مدة ما قبل الهجرة أن درجة التدخل (نعم لدرجة كبيرة، ونعم لدرجة متوسطة، ونعم أحيانًا، ولا يتدخلون) كان عدد المبحوثين الذين أكدوها على التوالي: (٧٤) مبحوثًا بنسبة (١٥, ٢١٪) و(٧٥) مبحوثًا بنسبة (٤٣, ٢١) و (١٢٠) مبحوثًا بنسبة (٢٨, ٣٤٪) و(٨١) مبحوثًا بنسبة (١٤, ٢٣٪).

أما في مدة ما بعد الهجرة فقد تبين أن عدد المبحوثين الذين أكدوا تلك الدرجات كانت على التوالي: (١٥) مبحوثًا بنسبة (٢٨, ٤٪) و(٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٥, ١٧٪) و (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٤٣, ٢٧٪) و(١٧٩) مبحوثًا بنسبة (١٤, ٥١٪). وتشير هذه البيانات إلى تناقض تدخل الأهل والأقارب بالشؤون الخاصة بالمهاجرين.

وللتثبّت من أهمية الفرق المعنوي بين مدتي ما قبل الهجرة وما بعدها قمنا بإخضاع هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٤) فتبين أن القيمة المحسوبة (٣٤٨, ٨٠) أكبر من القيمة الجدولية (٨١٥, ٧) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٣)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث الرابعة.

- **الفرضية الخامسة:**

(يؤمن المهاجرون بضرورة منح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم، بنسبة أعلى لما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

لقد ثبُتَتْ صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ تبين أن (٣١٥) مبحوثًا بنسبة (٠٠, ٩٠٪) يؤمنون بضرورة منح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم بعد الهجرة، مقابل (٢٦٨) مبحوثًا بنسبة (٥٧, ٧٦٪) قبل الهجرة، بينما أكد (٣٥) مبحوثًا بنسبة (٠٠, ١٠٪) أنهم لا يؤمنون بمنح الأبناء حرية اختيار زوجاتهم بعد الهجرة، مقابل (٨٢) مبحوثًا بنسبة (٤٣, ٢٣٪) قبل الهجرة.

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي قمنا بإخضاع هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٢) واتضح أن القيمة المحسوبة (٢٢,٦٦٩) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث الخامسة.

- **الفرضية السادسة:**

(تقل سلطة الأبناء الذكور على أخواتهم الإناث في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

تم رفض هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ اتضح أن (١٨٢) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٠٠٪) أكدوا أن الأبناء الذكور يمارسون سلطة على أخواتهم الإناث قبل الهجرة، مقابل (١٧٨) مبحوثًا بنسبة (٥٠,٨٥٪) بعد الهجرة، بينما (١٦٨) بنسبة (٤٨,٠٠٪) أشاروا إلى عدم وجود سلطة للأبناء الذكور على أخواتهم الإناث قبل الهجرة، مقابل (١٧٢) مبحوثًا بنسبة (٤٩,١٥٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٢) فتبين أن القيمة المحسوبة (٠,٠٩١) أصغر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية البحث السادسة.

- **الفرضية السابعة:**

(تؤدي الهجرة إلى ضعف علاقات المهاجرين بأهلهم وأقاربهم وبنسبة أعلى في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها).

تأكدت صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ أوضح (٢٠٠) مبحوث بنسبة (٥٧,١٤٪) أن العلاقة قوية قبل الهجرة، مقابل (١٧٦) مبحوثًا بنسبة (٥٠,٢٩٪) بعد الهجرة، وذكر (١١٢) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٠٠٪) أنها متوسطة قبل الهجرة مقابل(١١٤) مبحوثًا بنسبة (٣٢,٥٧٪) بعد الهجرة، في حين أكد (٣٨) مبحوثًا بنسبة (١٠,٨٦٪) أنها كانت ضعيفة قبل الهجرة مقابل (٦٠) مبحوثًا بنسبة (١٧,١٤٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي بين فترتي ما قبل الهجرة وما بعدها أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٣) وجدنا أن القيمة المحسوبة (٦,٤٨٨) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث السابعة.

- **الفرضية الثامنة:**

(هناك فرق في علاقة الأسر المبحوثة بجيرانها، إذ تؤدي الهجرة إلى ضعف العلاقة بالجيران مقارنة بما قبلها).

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ أوضح (١٨٣) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٢٨٪) بقوة العلاقة قبل الهجرة مقابل (١٧٢) مبحوثًا بنسبة (٤٩,١٤٪) بعد الهجرة، وذكر (١٤٥) مبحوثًا بنسبة (٤١,٤٣٪) أنها متوسطة قبل الهجرة، مقابل (١٢٥) مبحوثًا بنسبة (٣٥,٧٢٪) بعد الهجرة، وأشار (٢٢) مبحوثًا بنسبة (٦,٢٩٪) إلى أنها ضعيفة قبل الهجرة مقابل (٥٣) مبحوثًا بنسبة (١٥,١٤٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٣) فتبين أن القيمة المحسوبة (١٤,٦٣٥) أكبر من القيمة الجدولية(٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث الثامنة.

- **الفرضية التاسعة:**

(تؤدي الهجرة إلى ضعف علاقات الأبناء بأصدقائهم مقارنة بما قبل الهجرة).

تم رفض هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية إذ أوضح (١٧٣) مبحوثًا بنسبة (٤٩,٤٣٪) قوة العلاقة قبل الهجرة، مقابل (١٧٠) مبحوثًا بنسبة (٤٨,٥٧٪) بعد الهجرة، وذكر (١٥٧) مبحوثًا بنسبة (٤٤,٨٦٪) أنها متوسطة قبل الهجرة، مقابل (١٥٠) مبحوثًا بنسبة (٤٢,٨٦٪) بعد الهجرة، وأشار (٢٠) مبحوثًا بنسبة (٥,٧١٪) إلى أنها ضعيفة قبل الهجرة، مقابل (٣٠) مبحوثًا بنسبة (٨,٥٧٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي بين علاقة الأبناء بأصدقائهم بين مدتي ما قبل الهجرة وما بعدها، أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٣) فتبين أن القيمة المحسوبة (٢,٠٨٥) أصغر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية ونرفض فرضية البحث التاسعة.

● **الفرضية العاشرة:**

(تؤدي الهجرة إلى تحسين وضع سكن الأسرة، من حيث:

أ. منطقة السكن. ب. حجم السكن.) وبنسبة أعلى في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها.

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود ما جاءت به الدراسة الميدانية من نتائج وهي:

١. أمّا الفرع (أ) من الفرضية فتبين أن (٢٦٢) مبحوثًا بنسبة (٧٤,٨٦ ٪) كانوا يسكنون القرية قبل الهجرة، مقابل (٦٦) مبحوثًا بنسب (١٨,٨٦) بعد الهجرة، مع أن (٧٠) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٠٠ ٪) كانوا يسكنون مناطق شعبية قبل الهجرة، مقابل (١٨٠) مبحوثًا بنسبة (٥١,٤٣) بعد الهجرة، بينما (١٨) مبحوثًا بنسبة (٥,١٤) كانوا يسكنون مناطق غنية، مقابل (١٠٤) بنسبة (٢٩,٧١) بعد الهجرة.

من ذلك يتضح تحسن مستوى سكن الأسرة بعد الهجرة من حيث الانتقال إلى المناطق الشعبية والغنية، وهذا يتفق مع ما ذهبت إليه العديد من الدراسات في المدن العربية التي بينت تدفق المهاجرين الريفيين إلى المدن الذين غالبًا ما يسكنون المناطق الشعبية في المدينة، نظرًا لتوافر الخدمات فيها بنسبة أكبر من الريف.

٢. أمّا الفرع (ب) من الفرضية فقد أكدت النتائج صحته أيضا، إذ تبين أن الذين عبروا عن اتساع حجم السكن بعد الهجرة مثلوا (١٤٠) مبحوثًا بنسبة (٤٠,٠٠٪) مقابل (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٤٣٪) قبل الهجرة، والذين أشاروا إلى أن السكن متوسط مثلوا (١٧٢) مبحوثًا بنسبة (٤٩,١٤٪) قبل الهجرة مقابل (١٧٠) مبحوثًا بنسبة (٤٨,٥٧٪) بعد الهجرة، أمّا الذين أشاروا إلى صغر حجم السكن فبلغ عددهم (٣٨) مبحوثًا بنسبة (١٠,٨٦٪) بعد الهجرة، مقابل (٨٤) مبحوثًا بنسبة (٢٤,٠٠٪) قبل الهجرة.من ذلك يتضح تحسن مستوى سكن الأسر المبحوثة بعد الهجرة بالمقارنة بما كان قبل الهجرة.

ولمعرفة أهمية الفرق المعنوي في حجم السكن بين ما قبل الهجرة وبعدها أخضعنا الفرع (ب) من الفرضية لاختبار كاي(٢×٣)، إذ اتضح أن القيمة المحسوبة (٢٥,٥٥٨) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥ ٪) ودرجة حرية (٢)، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث العاشرة (ب).

● **الفرضية الحادية عشرة:**

(تؤدي الهجرة إلى اختلاف المهن التي يمارسها المهاجرون عن مهنهم ما قبل الهجرة).

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود ما جاءت به نتائج الدراسة الميدانية، إذ أوضح (١١١) مبحوثًا بنسبة (٣١,٧١ ٪) أنهم كانوا يمارسون مهنة الزراعة قبل الهجرة، مقابل (٣) مبحوثين فقط بنسبة (٠,٨٦ ٪) بعد الهجرة، و (٢٣) مبحوثًا بنسبة (٦,٥٧ ٪) كانوا يمارسون مهنًا (تجارية قبل الهجرة) مقابل (٩٦) مبحوثًا بنسبة (٢٧,٤٣ ٪) بعد الهجرة، وأن (٧٢) مبحوثًا بنسبة (٢٠,٥٧ ٪) كانوا يعملون في وظائف إدارية مقابل (١٨٢) مبحوثًا بنسبة (٥٢,٠٠ ٪) بعد الهجرة، أمّا (٦٣) مبحوثًا بنسبة (١٨,٠٠٪) فقد كانوا يمارسون أعمالاً ومهنًا حره مختلفة غير ثابتة قبل الهجرة، مقابل (٦٩) مبحوثًا بنسبة (١٩,٧١) بعد الهجرة. وقد ذكر (٨١) مبحوثًا بنسبة (٢٣,١٥ ٪) أنهم كانوا دون عمل ولم يمارسوا أية مهنة قبل الهجرة.

بذلك يتضح مدى الاختلاف لدى أفراد العينة بين مهنهم السابقة ومهنهم ما بعد الهجرة، وهذا يدعونا إلى قبول الفرضية الحادية عشرة.

● **الفرضية الثانية عشرة:**

(يوجد تفاوت في زيادة نسبة درجة الالتزام بالفروض الدينية لدى أفراد الأسر المبحوثة، ولصالح مدة ما بعد الهجرة مقارنه بما قبلها).

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود ما جاءت به الدراسة الميدانية من نتائج إذ نلاحظ أن (٢١٩) مبحوثًا بنسبة (٦٢,٥٧ ٪) أشاروا إلى أن درجة الالتزام بالفروض الدينية قوية قبل الهجرة، مقابل (٢١٥) مبحوثًا بنسبة (٧١,٧١ ٪) بعد الهجرة، وأن (١٠١) مبحوثًا بنسبة (٢٨,٨٦ ٪) أجابوا بأنها متوسطة قبل الهجرة، مقابل (٩٣) مبحوثًا بنسبة (٢٦,٥٨٪) بعد الهجرة.

بينما ذكر (٣٠) مبحوثًا بنسبة (٨,٥٨ ٪) أنها ضعيفة قبل الهجرة، مقابل (٦) مبحوثين بنسبة (١,٧١٪) بعد الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كاي (٢×٣) فوجدنا أن القيمة المحسوبة (١٨,٥٠٨) أكبر من القيمة الجدولية (٥,٩٩١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (٢)، لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث الثانية عشرة.

- **الفرضية الثالثة عشرة:**

(تؤدي الهجرة إلى زيادة نسبة اشتراك الأبناء في الأنشطة الاجتماعية « الثقافية والرياضية « لقضاء وقت الفراغ مقارنة بما قبل الهجرة).

ثبتت صحة هذه الفرضية في حدود النتائج التي جاءت بها الدراسة الميدانية، إذ أشار (٩٠) مبحوثًا بنسبة (٢٥,٧١ ٪) إلى اشتراك أبنائهم في الأندية الاجتماعية «الثقافية والرياضية» بعد الهجرة، مقابل (١٢) مبحوثًا بنسبة (٣,٤٣٪) « قبل الهجرة، وذكر (٢٦٠) مبحوثًا بنسبة (٧٤,٢٩٪) بعدم اشتراك أبنائهم في أي من هذه الأنشطة بعد الهجرة، مقابل (٣٣٨) مبحوثًا بنسبة (٩٦,٥٧٪) قبل الهجرة.

وللتثبت من أهمية الفرق المعنوي أخضعنا هذه الفرضية لاختبار كأي (٢×٢) فتبيّن أن القيمة المحسوبة (٦٩,٨٢١) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٩٥٪) ودرجة حرية (١)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث الثالثة عشرة.

المبحث الثاني
الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولا. الاستنتاجات:

على الرغم من الصعوبة التي تجابه عملية إيجاز هذا الجهد العلمي الذي أنجز عبر سنوات من المتابعة والتقصي والتحليل، تستوجب ضرورات وتقاليد البحث العلمي الالتزام بتلك التقاليد وذلك ما سنفعله جاهدين لتثبيت أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها في هذه الدراسة وعبر النقاط الآتية:

١. تعد مشكلة الهجرة من أعقد المشكلات الاجتماعية التي تجابه المجتمع اليمني، إذا قلنا أن اليمن تعد واحدةً من أهم البلدان حركة(هجرة) لسكانها داخليًّا وخارجيًّا وكانت البيئة الجغرافية الشديدة الوعورة، وندرة مصادر المياه عدا الجوفية، وقلة فرص العمل، و الصراعات القبلية، والخصومات السياسية، والزيادة السكانية من أقوى العوامل الطاردة للهجرة يقابلها حلم الحصول على الثروة ورفع المستوى المعاشي وهما من أهم العوامل الجاذبة للهجرة اليمنية.

٢. إن حركة الهجرة حق طبيعي ومشروع لجميع بني البشر للبحث عن واقع أفضل بعد أن حاصرته الظروف في موطنه الأصلي ولكن شرطَ أن تكون تلك الحركة منظمة ومخططة وهذا ما تفتقده الهجرة اليمنية، فالهجرة الواسعة من الريف ضاعفت من تدني إنتاجيته لكون أغلب المهاجرين هم من الفئات الشابة. كما أن توجه جزء منها صوب المدن اليمنية الرئيسة (صنعاء، عدن الحديدة، المكلا، تعز) والمدن الناشئة، قد ضاعف من عملية الضغط على الخدمات الاجتماعية في هذه المدن.

٣. إن الهدف المركزي لهذه الأطروحة هو الكشف عن دور واحدة من أهم المشكلات التي تجابه المجتمع اليمني ألا وهي الهجرة، التي تؤثر في واحدة من أهم مؤسسات البناء الاجتماعي، ألا وهي الأسرة، ومن أجل

الوصول إلى هذا الهدف فقد أفدنا من مناهج عدة، فتتبعنا حركة الهجرة وتطورها عالميًّا ويمنيًّا عبر المنهج التاريخي، وبحثنا عن الاختلافات بين اتجاهات الهجرة وأحوال أسر المهاجرين عبر مدتي ما قبل الهجرة وبعدها من خلال المنهج المقارن كما أفدنا من أدوات منهجية تعتمدها الدراسة الميدانية السوسيوانثروبولوجية مثل الملاحظة بالمشاركة، والمقابلة للمجتمع المدروس، وقد اتبعنا لدرجة كبيرة تحليل مرتكزات فصول الدراسة خطى النظرية البنائية الوظيفية للكشف عن التأثير المتبادل ما بين أنظمة البناء الاجتماعي اليمني وتبادلها التأثير مع النظام الأسري الذي عصفت ببنائه ووظائفه الهجرة.

٤. تكاد تكون العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة للهجرة الداخلية أو الخارجية واحدة كما أننا وجدنا أن المهاجرين خارج اليمن قد ساعدوا على تقوية الهجرة الداخلية من خلال مشاريعهم الاستثمارية تلك التي اقيمت داخل المدن اليمنية مما دفع بأبناء الريف للتوجه صوب هذه المشاريع، فضلاً عن كون أغلب المهاجرين من الأصول الريفية بعد عودتهم من خارج اليمن يفضلون الاستقرار في المدن وهذا يؤكد أن الهجرة الخارجية قادت إلى الهجرة الداخلية وهي ميزة تكاد تنفرد بها الهجرة اليمنية.

٥. لقد أثبتت معطيات الدراسة الميدانية والمؤلفة من ٣٥٠ رب أسرة مهاجرة تم اختيارها بطريقة العينة العمدية ما جاء بعنوان هذه الأطروحة، أن الهجرة قادت إلى التغير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها وذلك ما سنوضحه عبر النقاط الآتية:

أ. يؤمن أفراد العينة بأهمية اختيار الأبناء لزوجاتهم وبنسبة أعلى لما بعد الهجرة (٩٠,٠٠٪) مقارنة بما قبلها (٧٦,٥٧٪) وهذا يعني أن الهجرة قد أوجدت نوعًا من الاستقلالية في عملية اختيار شريك الحياة بعد أن كان ذلك غالبا ما يقرر من الأسرة.

ب. يؤمن أفراد العينة بأهمية الأخذ برأي الزوجة وبنسبة أعلى لما بعد الهجرة(٨٨,٨٦٪) مقارنة بما قبلها (٧٦,٠٠٪) وهذا يدل على تزايد مكانة الزوجة بفعل عامل الهجرة.

ج. تبين قلة تدخل الأهل والأقارب بصورة كبيرة في الشؤون الخاصة لعينة البحث، وبنسبة أقل لما بعد الهجرة(٤,٢٨٪) مقارنة بما قبلها(٢١,١٥٪) وهذا يدل على نمو الاستقلالية داخل محيط الأسرة بفعل عامل الهجرة.

د. توجد قناعة لدى أفراد العينة المدروسة أن الابن الأكبر يجب أن يتحمل المسؤولية الأسرية وبنسبة أعلى لما بعد الهجرة (٧١,٧١٪) مقارنة بما قبلها (٣٦,٨٦٪) وكشفنا من خلال المعايشة لمجتمع البحث عن أن ارتفاع نسبة تحمل الابن الأكبر المسؤولية الأسرية ليس رغبة بالسيطرة كما هو غالبًا في المناطق الأصلية للمهاجرين وإنما لسد فراغ غياب الآباء.

هـ. كانت هناك قناعة ولو بسيطة لدى أفراد العينة المبحوثة بضرورة وجود سلطة للأبناء الذكور على أخواتهم الإناث وبنسبة أعلى لما بعد الهجرة (٥٠,٨٥٪) مقارنة بما قبلها (٥٢,٠٠٪) وهذا الفرق وان كان لا يشكل فرقًا معنويًّا بين المدتين، إلا أنه قد يعد مؤشرًا – وإن كان بسيطًا- على تقليص سيطرة الأخوة على الأخوات بسبب الهجرة.

و. أدت الهجرة إلى تقليص علاقة الأسرة المبحوثة بالأهل والأقارب، فبعد أن كانت قوية قبل الهجرة وبنسبة(٥٧,١٤٪) أصبحت ما بعد الهجرة بنسبة(٥٠,٢٩٪) وهذا مؤشر على أن الهجرة قد أثرت سلبًا في قوة العلاقات الاجتماعية بالأهل والأقارب، كما إنها أضعفت علاقاتها بالجيران وبنسبة(١٥,١٤٪) لما بعد الهجرة مقارنة بنسبة (٦,٥٩٪) عما قبلها، فضلاً عن إضعافها علاقات الأبناء بأصدقائهم.

ز. كما كشفت البيانات عن دور الهجرة في تغير وظيفة الأسرة الاقتصادية من خلال تحسين منطقة وحجم السكن، وارتفاع المستوى المعاشي، وتغير مهن المبحوثين، إذ تقلص عدد العاملين بالزراعة لما بعد الهجرة إلى نسبة (٠,٨٦٪) بعد أن كان ما قبل الهجرة (٣١,٧١٪).

ح. أدت الهجرة إلى انشطار الأسرة الممتدة والمركبة لصالح الأسرة النووية، إذ وجدنا أن نسبة عدد الأسر التي تسكن بمفردها ما بعد الهجرة بلغت(٨٢,٨٦٪) بينما لم تكن نسبتها قبل الهجرة (١٨,٨٦٪).

ط. أوضحت البيانات أن الهجرة قد طورت وظيفة الأسرة التربوية، إذ تراجع أسلوب الشدة في التنشئة من (٣٧,٤٣٪) لما قبل الهجرة إلى نسبة (٢٣,١٥٪) ما بعدها وقد يعود السبب في ذلك إلى تقليص سيطرة الأب بمفرده على إدارة أساليب التربية إذ نجد أن التعارض في أسلوب التربية داخل الأسرة قد قل بعد الهجرة عما قبلها.

ي. أسهمت الهجرة -على خلاف ما متوقع- على تقوية الالتزام بالفروض الدينية،إذ نجد أن ذلك الالتزام كان قويًّا بعد الهجرة بنسبة(٧١،٧١٪) بينما كانت تلك القوة تمثل نسبة(٦٢،٥٧٪) لما قبل الهجرة لأن السبب في ذلك يعود إلى حرص الأسرة المهاجرة على الحفاظ على أفرادها من الانزلاق في ملذات المجتمعات المهاجر إليها كما أصبحت هناك مؤسسات أخرى (المسجد، المدرسة،...) تساعد على اكتساب القيم الدينية ولم تعد هذه الوظيفة مقتصرة على الأسرة، فبعد الهجرة أكد (٤٧,٥١٪) أن اكتساب القيم الدينية هي مسئولية الأسرة في حين قبل الهجرة أكد ذلك بنسبة (٥٨,٢٨٪) من المبحوثين.

ك. أدت الهجرة كذلك دورًا في تدعيم وظيفة الأسرة الترفيهية، إذ تقلص، بعض الشيء، قضاء أوقات الفراغ مع الأصدقاء وزيارة الأهل والأقارب في مدة ما بعد الهجرة مقارنة بما قبلها وزاد الميل لقضاء وقت الفراغ مع الأسرة بنسبة(٥٧,٧١٪) لما بعد الهجرة مقارنة بـ(٣٨،٨٦٪) لما قبلها، كما ظهر هناك ميل لاشتراك الأبناء في الأنشطة الاجتماعية (الثقافية والرياضية) بنسبة(٢٥,٧١٪) لما بعد الهجرة تقابلها نسبة (٣,٤٣٪) لما قبلها.

١. أثبتت نتائج الدراسة الميدانية جميع فرضيات الدراسة التي ركز أغلبها على دور الهجرة في التغيير الاجتماعي في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها عدا الفرضيات الأولى والسادسة والتاسعة.

ثانيا. التوصيات والمقترحات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصلنا إليها، وفي ضوء تجربتنا الناتجة عن معايشتنا لمجتمع البحث فإننا توصلنا لجملة من التوصيات والمقترحات، يمكن إيجازها بما يأتي:

١. العمل على مكافحة العوامل الطاردة للهجرة وفي مقدمتها تدني مستوى الإنتاجية الزراعية في الريف اليمني، الذي لن يتحقق ما لم تعالج مشاكلات الريف من خلال إيجاد مصادر المياه الميسرة وتسهيل عملية استخراج المياه الجوفية وبناء السدود والحواجز الأرضية، و دعم الفلاحين من خلال تقديم القروض المالية الميسرة للنشاط الزراعي عن طريق وزارة الزراعة والموارد المالية والجهات ذات العلاقة.

٢. الارتقاء بمستوى تقديم خدمات البنى التحتية للمجتمع على نحو عام وبصورة خاصة في الريف، بما يساعد على التخفيف من حدة الهجرة وآثارها السلبية في بناء الأسرة اليمنية ووظائفها.

٣. إن هجرة القوى العاملة اليمنية إلى الخارج قد مثلت في نظر المهاجرين والدولة عاملاً رئيسًا في معالجة ظاهرة البطالة من خلال التحاق هذه العمالة في سوق العمل الخارجي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينظر إليها بوصفها عاملاً من عوامل رفد الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة من خلال تحويلات المهاجرين. لكن هذه النظرة في تقديرنا هي نظرة سطحية وآنية لا تعطي بعدًا أعمق لآثار الظاهرة على المدى البعيد وخاصة ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية وأثرها في البناء الأسري، فضلاً عن كونها تؤدي إلى إفراغ المجتمع من قواه الفاعلة التي هو في أمس الحاجة لها، وعليه فالضرورة تستوجب إيجاد

مناخات تساعد على تطوير الأفراد والجماعات وتحد من هجرتهم ولاسيما توفير فرص العمل المناسبة.

٤. إن هجرة القوى العاملة إلى الخارج جعلها تعيش بعيداً عن وجودها الاجتماعي، مما ولد فيها روح الفردية بدلاً من الروح الجماعية لتصبح قوى غير قادرة على التغير والتحديث في الداخل، لابتعادها عن المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وعليه نرى أنه لابد من تعميق الانتماء الاجتماعي لدى المهاجرين وذلك عن طريق إشراك المهاجرين خارج الوطن في النشاط الاجتماعي والسياسي عبر تفعيل دور سفارات اليمن في الدول التي يوجد فيها أعدادٌ كبيرة من المهاجرين اليمنيين كإشراكهم في عملية الانتخابات التي تجرى في اليمن.

٥. يلاحظ غياب سياسات رصينة وواضحة للهجرة تخطط للإفادة من مردود الهجرة بما يساعد على النهوض بعملية التنمية في المجتمع، ولعل أبرز شاهد على ذلك التقصير، هو ما حدث من أزمة عند عودة الآلاف من المهاجرين في التسعينات من دول مجلس التعاون الخليجي ومن بعض الدول الإفريقية وما خلفته هذه العودة من آثارٍ سلبية في حياة المهاجرين وأسرهم خاصة والمجتمع بصورة عامة. لذا نرى أن الواجب أن تولي الدولة ممثلة بوزارة شؤون المغتربين ووزارة الخارجية الاهتمام الفعلي بهذا القطاع الواسع من أبناء المجتمع الموجودين خارج الوطن عبر متابعة قضاياهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وتسهيل عملية عودتهم للمشاركة الفعلية في عملية التنمية وذلك من خلال وضع برامج واضحة المعالم والأهداف بما يحقق التوازن بين الفوائد المرجوة من الهجرة الاقتصادية والاجتماعية.

٦. أدى المردود الاقتصادي للهجرة الخارجية إلى شيوع النمط الاستهلاكي المظهري والترفي، وإضعاف قيمة العمل المنتج، كما أدت أيضًا إلى زيادة المضاربة في أسعار الأراضي والعقارات. لذا لابد من تأكيد قيمة العمل

المنتج بالاعتماد على منظومة عمل تتولاه مؤسسات البناء الاجتماعي وتأتي في مقدمتها الأسرة والدولة.

٧. أدت الهجرة إلى انتقال بعض الفئات الاجتماعية من مرتبة اجتماعية إلى مرتبة أعلى من حيث الدخل، لكن ذلك التحول لم يصاحبه تطور حقيقي في العلاقات والوعي الاجتماعي، أو المستوى التعليمي الذي يمكن أن يشكل ضمانًا نحو تنمية مستقبلية مستقرة تساعد على تطور التنمية في المجتمع، بل نجد في حالات عدة تحول المدرس أو المحامي أو المهندس إلى عامل في محل بيع الملابس أو قطع غيار السيارات، وفي أحسن الأحوال صاحب محل تجاري، لذلك نقترح وضع برامج إعلامية عبر وسائل الإعلام توجه المهاجرين نحو رفع مستوياتهم التعليمية والمهنية، وتتولى الدولة اليمنية حل مشكلة إلتحاق أبناء المهاجرين في الدراسات الجامعية في بلدان المهجر.

٨. لقد تركت الهجرة في المجتمع أثرا كبيرًا وواضحًا على التغير الاجتماعي الذي أصاب بناء الأسرة اليمنية ووظائفها، إذ إن كثيرًا من عناصر البناء والوظيفة قد تغيرت تبعًا لمتغير الهجرة في المجتمع التي أظهرت مؤشرات زيادة التحول من نمط الأسرة الممتدة أو المركبة إلى نمط الأسرة النواة. وانفتاح الزوج على الأخذ برأي الزوجة في إدارة شؤون الأسرة وزيادة مساحة سلطة الزوجة في الأمور المتعلقة بشؤون الأسرة ومضاعفة دورها في تربية الأبناء، وزيادة اشتراك الأبناء في الأنشطة الرياضية والثقافية لقضاء وقت الفراغ بعد الهجرة مقارنة بما كانت قبل الهجرة، فضلاً عن أن ما حققته الهجرة من تحسن في مستوى حياة المهاجرين المعاشي والسكني لكن كل ذلك التغير بحاجة إلى دعم من المتخصصين بعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس ووزارة شؤون المغتربين والمنظمات النسائية لتلافي حالات الصراع التي تحدث في مثل هذه الحالات.

٩. إن انشطار الأسرة الذي سببته الهجرة ولاسيما عند ابتعاد سكنها عن الموطن الأصلي قد أدى إلى ضعف علاقاتها القرابية ببقية الأهل والأقارب في الموطن الأصلي، وعليه نوصي بضرورة العمل على زيادة روابط الاتصال المستمر للمهاجرين وأسرهم بالمجتمع وبالموطن الأصلي بما يعزز من الروابط القرابية التي تساعد على استقرار الأسرة وتماسكها الاجتماعي والأسري، وذلك عن طريق عقد ندوات يديرها متخصصون بأمور الاجتماع والتربية في مناطق المهاجرين أو في المهجر، توضح أهمية مثل تلك العلاقات في تقوية العلاقات الاجتماعية .

١٠. نوصي بضرورة القيام بمراجعة سياسات الهجرة السابقة في المجتمع اليمني بما يؤمن الحد من أثارها السلبية في المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة، من خلال التخطيط الموجه للهجرة سواء الداخلية أو الخارجية ورسم استراتيجيات تحقق الفوائد المرجوة من الهجرة بما يدعم عملية البناء الاجتماعي نحو الأفضل ولاسيما النظام الأسري.

١١. وأخيراً فإننا نقترح إجراء المزيد من الدراسات عن ظاهرة الهجرة سواء ما كان منها في مجال علم الاجتماع أو الانثروبولوجيا أو في مجال العلوم الاجتماعية الأخرى، لرصد حركة التغير الاجتماعي عن الهجرة وانعكاساته على البناء الاجتماعي بصورة عامة والنظام الأسري بصورة خاصة.

١٢. نقترح إجراء دراسات عن أحوال المهاجرين بصورة عامة، وأحوالهم في بلدان المهجر بصورة خاصة للوقوف على حقيقة المشكلات التي يعانونها مما يساعد على التخفيف من حدتها.

●●●

المصـــادر

المصادر العربية

أولا. المصادر العامة:

- ❖ القران الكريم
- ❖ الأحاديث النبوية الشريفة
- ❖ أحاديث مع المهاجرين وأسرهم

ثانيا. الكتب:

١. أباظة، فاروق عثمان،الحكم العثماني في اليمن:١٨٧٢ –١٩١٨)، ط١، الهيئة العامة للكتاب،مصر، ١٩٧٥ م.

٢. إبراهيم، سعد الدين،النظام الاجتماعي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،١٩٨٢م.

٣. الاخرس، محمد صفوح، المنهج وطرائق البحث الاجتماعي في علم الاجتماع، ط١، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٧م.

٤. بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.

٥. البياتي، علاء الدين جاسم، الراشدية: دراسة انثروبولوجية اجتماعية، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، العراق، ١٩٧١م.

٦. التويجري، محمد عبد المحسن، الأسرة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي، ط١، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١م.

٧. جرانوتييه، برنارد، السكن الحضري في العالم الثالث: المشكلات والحلول، تقديم وتعريب محمد بهجت الفاضلي، منشأة المعارف الاسكندرية،مصر،١٩٨٧م.

٨. الجرجور، توفيق، الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، دمشق،١٩٨٠م.

٩. جلبي، علي عبد الرزاق، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٨٩م.

١٠. جلوبفسكايا، إيلينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية: ١٩٦٢م-١٩٨٥م، ط١، ترجمة محمد البحر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ١٩٩٤م.

١١. الجميلي، فتحية عبد الغني، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، ط١، دار وائل للطباعة،عمان، الأردن،٢٠٠١م.

١٢. الجوهري، محمد، طرق البحث الاجتماعي، ط١، مطبعة المجد، مصر، ١٩٧٨ م.

١٣. جويس، جريجوي، العلاقات اليمنية السعودية، ط١، ترجمة سامية الشاميو طلعت غنيم، مكتبة مد بولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م.

١٤. حافظ، ناهدة عبد الكريم، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، ١٩٨١م.

١٥. حجازي، محمد فؤاد،البناء الاجتماعي، ط٢، دارغريب،للطباعة،القاهرة،م، ١٩٨٢م.

١٦. الحديثي، نزار عبد اللطيف، أهل اليمن في صدر الإسلام، الموسوعة العربية للدراسات، بيروت، لبنان،١٩٧٨م.

١٧. الحسن، إحسان محمد،علم الاجتماع دراسة تحليلية في النظريات والنظم الاجتماعية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق،٢٠٠٠م

٨١. الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، دار الطليعة بيروت،لبنان، ١٩٨٦م.

١٩. الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ط٢، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

٢٠. وعبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل، العراق، ١٩٨١م.

٢١. حسن، عبد الباسط محمد،اصول البحث الاجتماعي، ط٣، مكتبة الانجلوالمصرية،القاهرة، ١٩٧١م.

٢٢. حلمي، إجلال إسماعيل، دراسات في علم الاجتماع الأسري دار القلم، دبي، الامارات العربية المتحدة،، ب. ت.

٢٣. ابن خلدون،عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت،لبنان، ١٩٩٩م.

٢٤. خطاب،عطيات محمد، أوقات الفراغ والترويح،ط١، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.

٢٥. خمش، مجد الدين عمر خيري، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، ط١، دار مجدلاوي، عمان، الأردن،١٩٩٩م.

٢٦. الخولي، سناء، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ب ت.

٢٧. دسوقي، كمال، علم الاجتماع ودراسة المجتمع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر،١٩٧١م.

٢٨. الراوي، منصور، دراسات في السكان والعمالة والهجرة في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل، العراق، ١٩٩١م

٢٩. الربايعة، أحمد، هجرة الريفيين من الأغوار الشمالية إلى مدينة أربد: دوافعها ومشكلاتها وآثارها على خطط التنمية، مطبوعات الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٨٢م.

٣٠. الربيعي، فضل عبد الله يحيى، الهجرة والاندماج الاجتماعي، ط١، مطبعة دار العلم، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٣م

٣١. رزق، إبراهيم، وجلال السناد، أصول كتابة البحث العلمي، مطبوعات جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٤م.

٣٢. رشوان، حسين عبد الحميد، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،٢٠٠٣م.

٣٣. زكريا، خضر وآخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط١، دارالأهالي، دمشق، سوريا،١٩٩٩م

٣٤. أبو زيد، أحمد، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٦٥م.

٣٥. سعد الدين، إبراهيم ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل – الآثار – السياسات، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ١٩٩١م.

٣٦. الشرجبي، قائد نعمان، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، ط١، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

٣٧. الشعبيني، محمد مصطفى، اليمن الدولة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.

٣٨. شكاره، عادل عبد الحسين، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، مطبعة دار السلام، بغداد، العراق، ١٩٧٥م.

٣٩. شكري، علياء، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٨م.

٤٠. الصالحي، طاهرمجاهد، اتجاهات السياسة الاقتصادية في اليمن، منشورات المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة كتيبات عن اليمن، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م.

٤١. عبد المعطي، عبد الباسط،الهجرة الريفية الحضرية في مصر، تحليل تاريخي معاصر، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

٤٢. وآخرون، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م.

٤٣. العطار، محمد سعيد، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، المطبوعات الجزائرية الوطنية، الجزائر، ١٩٦٥م.

٤٤. العطية، فوزية، المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣م.

٤٥. عمر، معن خليل، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٨م.

٤٦. عواد، رياض،هجرة العقول، دار الملتقى، قبرص، ب، ت.

٤٧. غباش، حسين عبيدغانم، عمان: الديمقراطية الإسلامية وتقاليد الإمامة والتاريخ السياسي، ١٥٠٠م- ١٩٧٠م، ط١، دار الجديد، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

٤٨. غباش، موزة عبيد، المهاجرون والتنمية: رؤية اجتماعية، مطبعة الوفاء، مصر، ١٩٨٦م.

٤٩. غيث، محمد عاطف، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار المعارف المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٦٧م.

٥٠. قاموس علم الاجتماع،الهيئة المصرية للكتاب،مصر،١٩٧٩م.

٥١. فرجاني، نادر،سعيًّا وراء الرزق،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م

٥٢. القصير، أحمد، الهجرة والتنمية في اليمن، ط١، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، ١٩٨٤م.

٥٣. القصير، عبد القادر، الأسرة المتغيرة في المجتمع المدينة العربية،ط١، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م

٥٤. الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢م.

٥٥. الماجد، عبد الرزاق مسلم، مذاهب ومفاهيم في الفلسفة والاجتماع، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٧٧م.

٥٦. ماكيفر، ر.م.، وشارلز بدج، المجتمع: الجزءالثاني، ترجمة السيد محمود العزاوي وآخرون، مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر، نيويورك – القاهرة، ١٩٧١م.

٥٧. مانع، الهام، القبيلة والدولة، سلسلة ترجمات عن اليمن والجزيرة العربية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ١١، صنعاء، اليمن، ٢٠٠٣م.

٥٨. مجموعة باحثين، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ب. ت.

٥٩. محجوب، محمد عبده، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي:دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، مصر، ب. ت.

٦٠. محمد، محمد علي، علم الاجتماع والمنهج العلمي، ط٣، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٨م.

٦١. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، المجتمع المدني في اليمن، سلسلة ترجمات عن اليمن والجزيرة العربية العدد ٧، صنعاء، اليمن، ٢٠٠١م.

٦٢. أبو منصور، آمة الخالق محمد، الهجرة اليمنية، جدة، المملكة العربية السعودية ١٤٠٥هـ.

٦٣. ميشيل، دنكل، معجم علم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، ١٩٨١م.

٦٤. النجار، باقر سلمان، حلم الهجرة إلى الثروة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،١٩٩١م.

٦٥. النوري، قيس، آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٠م

٦٦. هاليداى، الفرد،الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية،ترجمة حازم صياغة وسعيد محيو، دار ابن خلدون،بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

ثالثا. الأطاريح والرسائل العلمية:

١. حسن، خالد إبراهيم، هجرة السودانيين إلى الخارج الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية، اطروحة دكتوراه في علم النفس، غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق،١٩٩٨م

٢. حسين، عماد عبد اللطيف،الخصائص البنائية للأسرة في مدينة الزرقاء، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤م.

٣. حمد، نورية، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبناء الأسري، دراسة اجتماعية مقارنة للبناء الأسري في الريف والحضر اليمني،اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشوره، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٨٥م

٤. الذبحاني، ناصر قائد، تداخل المرجعيات في تكوين الشخصية اليمنية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٠م.

٥. الشرجبي، عادل، الحركات الاجتماعية في اليمن، تحليل سوسيولوجي، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.

٦. طميم، خالد عبد الله، أنماط التحول الاجتماعي وأنماط الجناح في المجتمع اليمني، دراسة مقارنة بين الرعاية التقليدية والسياسة الاجتماعية بمدينتي صنعاء وعدن، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، ١٩٩٧م.

٧. الطيار، محمد عوض، هجرة الريفيين إلى مدينة عدن،الدوافع والآثار، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، ٢٠٠١م

٨. ابن عزون، سليمان فرج، تحويلات المهاجرين والعائدين ودورها في الصناعة في جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة ميتشجن، الولايات المتحدة الامريكية، ١٩٨٨م.

٩. ابن قطيب، عائشة، التحضر وتغير بناء الأسرة في الجزائر،رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة الجزائر، ١٩٩٣م

١٠. محمد، هادي صالح، أفاق علم الاجتماع في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة بغداد، العراق،١٩٩٠م.

١١. المشهداني، فهيمة كريم، الآثار الاجتماعية لهجرة العمالة الأجنبية في دول الخليج العربي، دراسة ميدانية في دولة الكويت رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، ١٩٨٤م.

رابعا. البحوث والدراسات:

١. بافقيه، محمد عمر، تحويلات المغتربين ودورها في الاقتصاد الوطني، بحث مقدم الى ندوة المغتربين والتنمية في اليمن، وثائق الندوة، وزارة شؤن المغتربين، صنعاء، ١٩٩٩م.

٢. الثاقب، فهد، التحضر وأثره في البناء العائلي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد٤، الكويت، ١٩٩٦م.

٣. الخامري، شكيب، الهجرة اليمنية إلى أمريكا، نموذج من ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة محمد عبد الرحمن الشرنوبي، المجلة الجغرافية، جامعة الكويت، العدد ٣٨، ١٩٨٢م.

٤. الزغبي، محمد احمد، و أحمد شجاع الدين، الهجرة اليمنية: طبيعتها وأسبابها ونتائجها، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للسياسات السكانية في الجمهورية اليمنية، منشورات الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء، ١٩٩١م.

٥. السعدي، رياض إبراهيم، حركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في الجزائر، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد ١٨، بغداد، العراق، ١٩٨٦م.

٦. أبو زيد، أحمد، الهجرة وأسطوره االعودة، مجلة عالم الفكر،العدد٢، مجلد١٧، وزارة الاعلام، الكويت، ١٩٨٦م.

٧. السقاف، أبوبكر، مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات يمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني، العدد٢٤، الجمهورية اليمنية، صنعاء، ١٩٨٠م.

٨. الشايف، عبد الجليل، عقبات في وجه اندماج الجالية اليمنية: دراسة حالة الجالية اليمنية في شفيلد في بريطانيا، بحث مقدم إلى مؤتمر الجاليات العربية في بريطانيا، ط١، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

٩. الصباح، أمل يوسف، البيانات الإحصائية للهجرة الدولية، مجلة عالم الفكر، العدد ٢، مجلد ١٧، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٦م.

١٠. الصيادي، محمد المنجى، تعريب أبناء المهاجرين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١، السنة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر، ١٩٨٠م.

١١. عثمان، ابراهيم، التغير في الاسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، العدد٣، ١٩٨٦م.

١٢. عزيز ، مكي محمد، بعض مظاهر تحضر المهاجرين في مدينة بغداد، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد الثامن ، بغداد، العراق، حزيران ١٩٧٤م.

١٣. العليمي، رشاد محمد، التفاعل بين الثقافة التقليدية والثقافة الحديثة وأثره على موقف الوالدين من تنشئة الطفل في المجتمع اليمني، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد ١٩٩٤،١٧م.

١٤. القصير، أحمد، أثر الهجرة على البنية الاجتماعية في الجمهورية العربية اليمنية، مجلة دراسات الخليج، العدد٢، المجلد١٧، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة العراق، ١٩٨٥م.

١٥. القفعي، حسن علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة اليمنية، بحث مقدم إلى ندوة الآثار الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة الدولية في الوطن العربي، وثائق الندوة، عمان،الأردن، ١٩٨٩م.

١٦. النجار، باقر سلمان، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية مجلة عالم الفكر، مجلد١٧، العدد٢، وزارة الاعلام، الكويت،١٩٨٦م.

١٧. النقيب، خلدون، بناء المجتمع العربي، بحث مقدم إلى ندوة نحو علم اجتماع عربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ط١، بيروت، لبنان، ١٩٨٩م.

١٨. النوري، قيس، الأسرة الخليجية وتحديات التحديث، مركز دراسات الخليج جامعة البصرة، السنة١٨، المجلد٢٢، العراق، ١٩٩٠م.

خامسا. البيانات والاحصاءات الرسمية:

١. الجمهورية اليمنية، وزارة شؤون المغتربين، وثائق ندوة المغتربون والتنمية الاقتصادية في اليمن، صنعاء، ١٩٩٩م.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام٢٠٠٠م، مطبعة الجهاز المركزي، صنعاء،٢٠٠١ م.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠١م مطبعة الجهاز المركزي، صنعاء، ٢٠٠٢م.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء، التحضر ونمو المدن، مطبعة الجهاز المركزي، صنعاء، ١٩٩٨م.

٥. وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية الأول في اليمن لعام ١٩٩٨م، صنعاء، ١٩٩٨م.

٦. وزارة التخطيط والتنمية،الهجرة الداخلية في اليمن، اتجاهاتها وخصائصها، صنعاء، ١٩٩٦م.

٧. دستور الجمهورية اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، مطابع التوجيه المعنوي، صنعاء، ٢٠٠١ م.

٨. وزارة التخطيط والتنمية، وثائق المؤتمر الأول للسكان في اليمن، صنعاء، اليمن، ١٩٩١م.

٩. وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للاحصاء، حصر المغتربين العائدين، ١٩٩١م.

١٠. الأمم المتحدة، الهجرة العائدة: ملامحها أثرها في البلدان الأصلية، نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٣م.

١١. التعاون الاقتصادي مع الجمهورية اليمنية وبقية دول الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٣م.

المصادر الأجنبية

1. Annie phizacklea and Robert Miles ، Labour and rcism R.K.P. 1980.
2. Beshers ، J. M. population Processes in social System. The Free Press ،1967 ، New York.
3. Bisharat ، mary. " Yemeni farm workers in California merip reports 341975 ،.
4. Cohen.p. s. Modem Social Theory London ، Heineman 1968،.
5. Emil، Durkeim ، selected writing Cambridge university ، press Cambridge 1977 ،.
6. Gohn T. Clarke، Population، Geography2 ،nd Edition، England1972 ،.
7. Human ، Migration ، in encyclopedia ، Britannica ، vol،12 ، p186 ،.
8. JONSON، G. Some sociological aspects of migration in ; Jackson; migration Cambridge university press، London 1969.
9. Kubat ، D ،&. Hoffman – Newton ، H. J. Migration: Towards A New Paradigm. International Social Science Jounal. vol. xxxlll ، no (2) 1981.
10. Robert. F.Winch and Cowis woif Good man . Selected studies in The family. Third Edition. 1962.

حقوق الطبع محفوظة للناشر

أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامى

يحظر نشر أو اقتباس أى جزء
من هذا الكتاب إلا بعد الرجوع
إلى الناشر